جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
قسم الاقتصاد

السلع الرأسمالية المستوردة، ودورها في نمو الاقتصاد الأردني

دراسة تحليلية قياسية [١٩٧٠-١٩٩٥]

إعداد

سامر عبد المهدي الرجوب

إشراف الدكتور

قاسم الحموري

آب ١٩٩٧

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

السلع الرأسمالية المستوردة، ودورها في نمو الاقتصاد الأردني

دراسة تحليلية قياسية [١٩٧٠-١٩٩٥]

إعداد
سامر عبد المهدي محمد الرجوب
بكالوريوس اقتصاد- جامعة اليرموك (١٩٩٥)

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في جامعة اليرموك- قسم الاقتصاد

لجنة المناقشة:

د. قاسم الحموري ..... مشرفاً

أ. د. حسين الطلافحة ..... عضواً

د. عاطف خليل ..... عضواً

آب / ١٩٩٧

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

الإهداء...

إلى والديَّ لفضلهما الكبير عليّ

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات

شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

أود أن أعبر عن عميق شكري وتقديري، بعد أن أكملت هذه الدراسة بفضل الله وتوفيقه إلى مشرفي **الدكتور قاسم الحموري** الذي أشرف على هذه الرسالة، فكرّس الساعات الطويلة في قراءة ومناقشة فصولها، ومتابعة تفاصيل العمل بها فكان لملاحظاته العميقة وتوجيهاته السديدة أبلغ الأثر في إعدادها بشكلها ومضمونها الحاليين.

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضلين **الأستاذ الدكتور حسين طلافحة والدكتور عاطف خليل** لتفضلهما بقبول مناقشة الرسالة وتحمل أعباء قراءتها، ولا يفوتني أن أبدي شكري وامتناني لجميع أساتذتي الأفاضل أعضاء الهيئة التدريسية في قسم الاقتصاد لما أولونا إياه من رعاية واهتمام خلال سنوات الدراسة في القسم.

ولا يسعني إلى أن أسجل عظيم شكري وعرفاني إلى والدي وأشقائي وشقيقاتي الذي لم يتوانوا عن تقديم كل الدعم والتشجيع والرعاية لي أثناء دراستي مما كان له أكبر الأثر في إنجاز هذه الأطروحة.

وأخيراً أتقدم بشكري الجزيل إلى كل من قدم لي المساعدة والعون لإخراج هذا العمل إلى حيز الوجود.

الباحث

سامر الرجوب

آب ١٩٩٧م

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلع الرأسمالية المستوردة ودورها في نمو الاقتصاد الأردني:
دراسة تحليلية قياسية [١٩٧٠-١٩٩٥]

إعداد
سامر عبد المهدي محمد الرجوب
إشراف
الدكتور قاسم الحموري

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تناول واقع وتطور السلع الرأسمالية سواء المحلية منها أو المستوردة، واستعراض جميع الجوانب التي تكوّن صورة شاملة عنها، كما تهدف أيضاً إلى تحليل وتقدير وتقييم مدى مساهمة السلع الرأسمالية المستوردة في تحقيق النمو الاقتصادي في الدخل الفردي وبالتالي النمو الاقتصادي.

وتبين من الدراسة أن الصناعات المختصة بإنتاج السلع الرأسمالية لم تحتل المركز الذي يضمن توفير الآلات والمعدات والمكائن الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها قطاع الصناعة التحويلية، حيث نما القطاع المصنع للسلع الرأسمالية من (١٠,٣%) في عام ١٩٦٨ إلى (١٢,٣%) في عام ١٩٩٠، وعند فحص العلاقة بين المستوردات من السلع الرأسمالية والصادرات منها اتضح لنا ضعف العلاقة بين المستوردات من هذه السلع والصادرات منها، حيث يفسر معامل المستوردات من السلع الرأسمالية أن زيادة كميات السلع الرأسمالية المستوردة بمقدار دينار واحد سوف يعمل على زيادة الصادرات من السلع الرأسمالية بمقدار (٠,٠٢٢) من الدينار وهي نسبة قليلة، وجاءت نتائج تقدير دالة الطلب على السلع الرأسمالية المستوردة لتشير إلى وجود علاقة طردية بين سعر المستوردات من السلع الرأسمالية وبين الكمية المستوردة منها، حيث يشير معامل متغير سعر المستوردات من السلع الرأسمالية إلى أن الطلب على مثل هذه السلع يتسم بكونه غير مرن (٠,٦٦) بمعنى أنه مع ازدياد أسعار المستوردات الرأسمالية فإن حجم مستوردانا منها لن يتأثر بل سترتفع تكلفة استيرادها كما الحال أيضاً في أغلبية الدول النامية، كما بينت الدالة أيضاً ضعف العلاقة الإبدالية بين السلع الرأسمالية المستوردة والسلع المنتجة منها محلياً والذي يظهر من خلال وجود العلاقة الإيجابية بين مستوى الأسعار المحلي والمستوردات من السلع الرأسمالية، بحيث أن زيادة مستوى الأسعار المحلية بمقدار (١%) ستعمل على رفع قيمة السلع الرأسمالية المستوردة بقيمة (١,٢٨٣%)، وعند دراسة الطلب على المستوردات من السلع الرأسمالية حسب تصنيفها السلعي أظهرت النتائج وجود علاقة إبدالية بين المستوردات من الآلات والمعدات الخاصة بالنقل وبين المنتج منها محلياً، ويتضح ذلك من خلال تتبع قيم مرونات الطلب بالنسبة للأسعار المحلية، حيث أنها موجبة وتساوي (١,٨) بالفترة الطويلة (٠,٩٨) بالفترة القصيرة بحيث أن زيادة مستوى الأسعار المحلي بنسبة (١٠%) يؤدي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى زيادة المستوردات من الآلات والمعدات الخاصة بالنقل بنسبة (٩,٨%) في الفترة القصيرة وبنسبة (١٨%) في الفترة الطويلة، وهذا يدل على درجة التطور التي حصلت في الأردن فيما يخص الصناعات الخاصة بمعدات وآلات النقل.

وقد خلصت الدراسة إلى أن التأثير الحدي للسلع الرأسمالية المستوردة موجب وذو دلالة إحصائية عالية بحيث أن زيادة قيمة المستوردات من السلع الرأسمالية بمقدار مليون دينار سيعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٩٥٠) ألف دينار وهي نسبة عالية، كما بينت في المقابل عدم معنوية التأثير الحدي للسلع الرأسمالية المنتجة محلياً، وقد خلصت الدراسة أيضاً إلى أن نسبة المستوردات من السلع الرأسمالية إلى المحلي منها (Z) لها تأثير إيجابي على معدل نمو الدخل في الأردن، واتضح ذلك من خلال قيمة معامل (Z) الذي بلغ (٠,٦) والذي يبين إلى أنه بثبات قيم كل من تعويضات العاملين ونسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي فإن الدولة يمكن أن تنمو بشكل أسرع إذا ما استعملت السلع الرأسمالية المستوردة بمعدل أكبر من المحلي منها في بناء تراكمات مخزونها من رأس المال، حيث أن زيادة قيمة (Z) بمقدار (١) ستؤدي إلى زيادة معدل نمو الدخل الفردي بمقدار (٠,٦).

وأخيراً توصي الدراسة على ضرورة الاهتمام بتحسين أوضاع القاعدة الإنتاجية المحلية بحيث تصبح قادرة في المستقبل على إنتاج جميع احتياجاتها من السلع الرأسمالية القادرة على إنتاج مثيلاتها وتدعيم الوضع الإنتاجي المحلي وبالتالي التصدير، وبهدف تحسين أوضاع القاعدة الإنتاجية المحلية لابد في البداية من استيراد السلع الرأسمالية الرخيصة نسبياً من الدول الصناعية المتطورة والتي تمتلك مخزون ضخم من التراكمات الرأسمالية والمكننة المتطورة ودمجها مع المحلي منها في مساهمتها في الإنتاج النهائي للتكوين الرأسمالي، كما توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بعملية تخطيط المحتوى الاستيرادي بما يتناسب مع أهداف التنمية الاقتصادية والصناعية من خلال إعداد خطط تفصيلية تختص بالنشاط الاستيرادي، وتكون مرتبطة إلى حد ما بتخطيط الإنتاج المحلي بما يتناسب مع احتياجاته من السلع الإنتاجية كالمكائن والمعدات والتي تعتبر من المستلزمات الأساسية لسير عملية الإنتاج .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
ww aa.com

فهرس المحتويات

الصفحة

الإهداء ..... ب
الشكر والتقدير ..... ج
فهرس المحتويات ..... و
فهرس الجداول ..... ط
فهرس الأشكال ..... ي

الفصل الأول: تمهيد ١
(١-١) **المقدمة** ١
(١-٢) أهمية الدراسة ١
(١-٣) الدراسات السابقة ٢
(١-٤) هدف الدراسة ٤
(١-٥) منهجية الدراسة ومصدر المعلومات ٥
(١-٦) فرضيات الدراسة ٥
(١-٧) تسلسل الدراسة ٧

الفصل الثاني:
واقع وتطور التجارة الخارجية في الأردن ٨
(٢-١) مقدمة ٨
(٢-٢) التجارة الخارجية للأردن ٩
(٢-٢-١) قطاع التجارة الخارجية ١٠
(٢-٣) تطور قطاع التجارة الخارجية [١٩٦٩-١٩٩٥] ١١
(٢-٣-١) تطور الصادرات ١١
(٢-٣-١-١) التركيب السلعي للصادرات ١٤
(٢-٣-٢) تطور المستوردات ١٧
(٢-٣-٢-١) التركيب السلعي للمستوردات ٢٢
(٢-٤) دراسة مدى ارتباط الواردات الأردنية بالتغييرات التي تحدث في الدخل القومي ٢٦
(٢-٥) التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية ٢٨
(٢-٥-١) التوزيع الجغرافي للصادرات ٢٨
(٢-٥-٢) التوزيع الجغرافي للمستوردات ٣٢
(٢-٦) خصائص التجارة الخارجية ٣٥
الهوامش ٣٩

الفصل الثالث:
السلع الرأسمالية- واقعها وتطورها ٤٠
(٣-١) التعريف بالسلع الرأسمالية ٤٠
(٣-٢) لمحة عن الاتجاهات العالمية لصناعات السلع الرأسمالية ٤٠
(٣-٢-١) موقع الدول النامية والدول العربية ٤٠

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
v
com

(٣-٣) السلع الرأسمالية المنتجة داخل الأردن ٤١
(٣-٤) تطور الهيكل الإنتاجي للصناعات الرأسمالية في الأردن ٤٤
(٣-٥) العلاقة بين المستوردات من السلع الرأسمالية والصادرات منها ٤٥
(٣-٥-١) قياس وتحليل أثر استيراد السلع الرأسمالية على االصادرات منها ٤٨
(٣-٦) الطلب على المستوردات من السلع الرأسمالية في الأردن (معادلات قياسية) ٤٩
(٣-٦-١) دراسة المستوردات الرأسمالية حسب تصنيفها السلعي ٥٣
(٣-٧) مساهمة المستوردات الرأسمالية في الاستثمار ٥٥
(٣-٨) التأثير الحدي للسلع الرأسمالية المستوردة ٥٨
(٣-٩) أساليب تطوير صناعات السلع الرأسمالية ٦٠
(٣-١٠) المشاكل الأساسية التي يمكن أن تواجه إنشاء وتأسيس الصناعات الرأسمالية في الأردن ٦٤
(٣-١١) العلاقة بين برامج الاستثمار المختلفة الموجودة في الخطط التنموية والحاجة للمستوردات من السلع الرأسمالية في العملية التنموية ٦٧
أولا: الفترة ما قبل عام ١٩٧٢ ..... ٦٩
ثانيا: الفترة [١٩٧٣-١٩٧٥] ٧٠
ثالثا: الفترة [١٩٧٦- ١٩٨٠] ٧٠
رابعا: الفترة [١٩٨١-١٩٨٥] ٧١
خامسا: الفترة [١٩٨٦-١٩٩٠] ٧٢
سادسا: الفترة [١٩٩٣- ١٩٩٧] ٧٣
الهوامش ٧٥

الفصل الرابع:
أثر المستوردات من السلع الرأسمالية على النمو الاقتصادي في الأردن ٧٧
(٤-١) دور التجارة الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ٧٧
(٤-٢) دور التجارة الخارجية في تحقيق التحولات الهيكلية للاقتصاد القومي ٧٩
(٤-٣) دور المستوردات في النمو الاقتصادي ٨١
(٤-٤) تحليل مدى تأثير السلع الرأسمالية المستوردة على النمو الاقتصادي في المدى الطويل ٨٩
(٤-٤-١) الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية والدخل الفردي ٩٠
(٤-٤-٢) نموذج النمو الداخلي (An Endogenous Growth Model) ٩٤
(٤-٤-٣) الاقتصاد المغلق (The Closed Economy) ٩٤
(٤-٤-٤) الاقتصاد المنكشف تجاريا (The Open Economy) ٩٦
(٤-٤-٥) التدخل الحكومي في السياسات التجارية وأثرها على المستوردات من السلع الرأسمالية وبالتالي النمو ٩٧
(٤-٥) النموذج التطبيقي ٩٨
(٤-٦) نتائج التقدير ٩٩
الهوامش ١٠٢

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
ww .com

الفصل الخامس:
النتائج والتوصيات ١٠٧
أ- النتائج ١٠٧
ب- التوصيات ١١١

الملاحق ١١٢

المراجع ١٢٢
أ- المراجع بالعربية ١٢٢
ب- المراجع بالإنجليزية ١٢٥

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www om

فهرس الجداول

رقم الجدول	موضوع الجدول	الصفحة
(٢-١)	تطور قيمة الصادرات والمستوردات وأهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الأردن خلال الفترة [١٩٦٩-١٩٩٥]	١٣
(٢-٢)	التركيب السلعي للصادرات الوطنية حسب الأغراض الاقتصادية [١٩٦٩-١٩٩٥]	١٥
(٢-٣)	معدلات النمو السنوية في الناتج القومي الإجمالي والمستوردات الوطنية [١٩٦٩-١٩٩٥]	٢١
(٢-٤)	التركيب السلعي للمستوردات الوطنية حسب الأغراض الاقتصادية [١٩٦٩-١٩٩٥]	٢٥
(٢-٥)	التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية [١٩٧٥-١٩٩٥]	٣١
(٢-٦)	التوزيع الجغرافي للمستوردات [١٩٧٥-١٩٩٥]	٣٤
(٣-١)	تطور الهيكل الإنتاجي لقطاع الصناعة التحويلية حسب طبيعة المنتجات ونسبة كل منها إلى مجمل الصناعي التحويلي بالأسعار الجارية	٤٤
(٣-٢)	معامل الاستثمار للمستوردات في الأردن	٥٧
(٣-٣)	القيمة المضافة في قطاع الصناعة والتعدين	٦٩
(٤-١)	توزيع القيمة المضافة في الصناعة التحويلية في بعض المجموعات الدولية بين الصناعات الرأسمالية والاستهلاكية والوسيطة (نسب مئوية)	٨٨
(٤-٢)	أسعار السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية (١٩٨٠)	٩٢

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
com

فهرس الأشكال

رقم الشكل	موضوع الشكل	الصفحة
(٢-١)	نمو المستوردات والناتج القومي الإجمالي [١٩٦٩-١٩٩٥]	١٩
(٤-١)	مساهمة المستوردات في التكوين الرأسمالي	٨٦
(٤-٢)	الإتجاه العام للأسعار النسبية للسلع الرأسمالية خلال الفترة [١٩٦٠-١٩٨٥]	٩٣

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل التمهيدي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

araa.com

(١-١) المقدمة

يلعب قطاع التجارة الخارجية دورا حيويا في الاقتصاد الوطني سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أو تلبيته لحاجات الاقتصاد الأساسية من سلع استهلاكية ورأسمالية ومواد خام، بالإضافة إلى دوره الرئيسي في تنشيط العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى المعتمدة عليه بشكل مباشر أو غير مباشر.

هذا وترتبط التجارة الخارجية ارتباطا وثيقا بخطط التنمية في الدول النامية حيث أن تنفيذ البرامج الإنمائية يحتاج إلى الحصول على السلع الرأسمالية المهمة في العملية الإنتاجية، وكون مثل هذه المدخلات لا تنتج محليا بسبب التعقيدات الهيكلية وعدم كمال السوق والإحلالية المتدنية بين العناصر المحلية للإنتاج والعناصر المستوردة والتي في بعض الأحيان تصل إلى الصفر، دفع ذلك الدول النامية إلى الحاجة إلى تعبئة هذه الفجوة عن طريق استيراد الآلات والمعدات اللازمة لبناء أساس صناعي متين وتطوير الصناعات التصديرية، حيث يعتبر الاستيراد السبيل الوحيد للحصول على هذه السلع اللازمة للتنمية.

وكون الأردن أحد الدول الصغيرة اقتصاديا ويعاني من ندرة الموارد الاقتصادية التي يمتلكها، أدى ذلك إلى اعتماده بشكل متزايد على التجارة الخارجية حتى أصبحت تلعب دورا حيويا في كافة المناحي الاقتصادية.

(١-٢) أهمية الدراسة:

تأتي هذه الدراسة لتؤكد مرة أخرى على حلقة الوصل بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال تناول جانب المستوردات وبالتحديد المستوردات من السلع الرأسمالية في تحقيق النمو في معدلات الدخل القومي وبالتالي الدخل الفردي، كما أنها توضح الدافع من وراء اعتمادنا على السلع الرأسمالية المستوردة في بداية تكوين القطاع التصنيعي المحلي، كما أنها تتناول فكرة فحص أثر المستوردات من السلع الرأسمالية على النمو فيما لو استخدمت هذه المستوردات بكميات أكبر من السلع الرأسمالية المنتجة محليا في الإنتاج النهائي للتكوين الرأسمالي، كما تعالج الدراسة التطورات الهيكلية التي حدثت وما زالت تحدث في القطاع المصنع للسلع الرأسمالية في الأردن وتتناول أنواعها وطرق تنمية صناعتها والمشاكل التي يمكن أن تواجهها لذلك فإن مثل هذه الدراسة تكتسب أهميتها من خلال محاولتها إعطاء صورة شاملة وتفصيلية عن واقع وتطور السلع الرأسمالية بمصدريها داخل الأردن، وتتناول جميع الجوانب التي تعكس حاجة الأردن لمثل هذه السلع والسبل الممكنة لتطوير إنتاجها محليا.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.m a.com

وتكتسب الدراسة أهمية خاصة لتوفيرها قاعدة نظرية للاعتقاد السائد طويلا بين اقتصاديات الدول النامية على أن التجارة الخارجية عن طريق توفيرها مدخلات مهمة من الخارج تعمل على زيادة الكفاءة والفعالية للتراكمات الرأسمالية وتعمل على زيادة حجم القاعدة الإنتاجية الأمر الذي يزيد من حجم صادراتنا ويزيد من فرص الحصول على الصرف الأجنبي والعملات الصعبة بالمقابل، الأمر الذي يؤثر إيجابيا في تدعيم الاستقرار النقدي والمقدرة الإستيرادية.

كما أنها تلقي الضوء على أهمية كل من المحتوى الاستثماري (Investment Composition)، والحجم الكلي للاستثمار في تحديد النمو الاقتصادي، فالأدبيات الاقتصادية حينما ركزت في كثير الدراسات على أهمية الاستثمار للنمو الاقتصادي أهملت إلى حد ما فكرة كيفية بناء القطاع الاستثماري، لذلك تأتي هذه الدراسة لتوضح أن النسبة بين الجزء المستورد للجزء المحلي من الاستثمار هي من المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي.

(١-٣) الدراسات السابقة:

استحوذت فكرة الربط بين التجارة الخارجية والنمو على اهتمام الكثير من الاقتصاديين والباحثين، كما حظيت فكرة تخطيط المحتوى الاستيرادي على اهتمام العديد من المجتمعات والحكومات النامية في العصر الحديث كون مثل هذه الدول بحاجة ماسة لنوع معين من السلع الذي يضمن لها مستقبلا استغلال مواردها وتنمية اقتصادياتها، وأقصد هنا السلع الإنتاجية حيث أن الجهاز الإنتاجي في البلدان النامية لم يبلغ بعد قدراً من النمو يتيح سد احتياجات جزء هام من متطلبات اقتصادياتها القومية سواءً من السلع الإنتاجية أو السلع الاستهلاكية.

وقد ظهرت عدة دراسات ركزت على هذه الحلقة بين التجارة والنمو، ففي دراسة لكل من عميرة وحجي بعنوان "المقدرة الإستيرادية والنمو" طبقت على الأردن للفترة [١٩٧٣-١٩٨٥] ركز الباحثان على عملية الربط بين الطاقة الإستيرادية والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج قياسي لتوضيح العلاقة بين هذه المقدرة والنمو، وتوصلوا فيها إلى عدة نتائج كان من أهمها أن للمقدرة الإستيرادية أثران، إحداها مباشر والآخر غير مباشر على النمو الاقتصادي في الأردن، حيث تمثل التأثير المباشر في مساهمة المستوردات في تمويل الاحتياجات التنموية على شكل سلع رأسمالية ووسيطة بالإضافة إلى توفير السلع الاستهلاكية والخدمات وأن هناك حدا أدنى من المستوردات يعتبر ضروريا للمحافظة على سير عملية النمو يتكون بشكل أساسي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
raa.com

من السلع الرأسمالية والوسيطة، ويتمثل التأثير غير المباشر للمقدرة الإستيرادية من خلال زيادة الصادرات نتيجة للتوسع في الإنتاج الحاصل من عملية تحسين القاعدة الإنتاجية ، هذه الزيادة في الصادرات تزيد من فرص الحصول على كميات اكبر من العملة الصعبة أو توفير الموجود منها من خلال إمكانية إحلال الإنتاج المحلي مكان المستورد مما يدعم ويحافظ على الاستقرار النقدي، كما تناول الباحثان ضرورة تخطيط التجارة الخارجية في الأردن.

وبالرغم مما سبق فإن هذه الدراسة لم تتناول أجزاء المستوردات بشيء من التفصيل وهل عملية التركيز في المحتوى الاستيرادي تميل أكثر باتجاه السلع الوسيطة أم الرأسمالية، كما أن الفترة التي تناولتها الدراسة تعتبر قصيرة لتوضيح الأثر الفعلي للمقدرة الإستيرادية على النمو.

وهناك دراسة أخرى قام بها الباحث فائق النقرش بعنوان "محددات الطلب على الاستيراد وفعالية استخدام القدرة الاستيرادية في الأردن" للفترة [١٩٧٠-١٩٩٢] ، وقد هدف الباحث من خلالها إلى تحليل المستوردات الأردنية السلعية متناولا ثلاثة جوانب رئيسية هي: الأول، الطلب على المستوردات وأهم العوامل التي تؤثر عليه، والثاني، وضع القدرة الاستيرادية الأردنية ومدى اعتمادها على التمويل الأجنبي، والثالث، دور الاستيراد من السلع الرأسمالية والوسيطة في النمو الاقتصادي، وقد أغفلت الدراسة الأثر القطاعي للسلع الرأسمالية المستوردة والوسيطة على نمو قطاعي الإنتاج السلعي (الصناعة والزراعة). وقد خلص الباحث بعدة نتائج تركز معظمها حول خصائص التجارة الخارجية الأردنية وأهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على المستوردات الأردنية السلعية والتي قام بإجمالها في القدرة الاستيرادية بمصادرها المختلفة، من مستوى الأسعار المحلي، وأسعار المستوردات السلعية، وقد تبين من ذلك أن هذه العوامل مجتمعة تفسر أكثر من (٩٨%) من التغييرات التي تحدث في المستوردات الأردنية السلعية بأصنافها المختلفة.

كما استخدم أيضا نموذجا قياسيا آخرا لتقدير الآثار غير المباشرة التي تركتها المستوردات الأردنية الوسيطة والرأسمالية على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة [١٩٧٠-١٩٩٢] ، حيث وجد أن زيادة المستوردات الوسيطة بمقدار ألف دينار سيترتب عنها زيادة في الناتج المحلي بمقدار (٧٨٠) دينار، وزيادة المستوردات الرأسمالية بمقدار ألف دينار سيترتب عنها زيادة في الناتج المحلي بمقدار (٧٤٠) دينارا.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
w .com

وقد خرج الباحث بعدة توصيات كان أهمها التوصيتين العريضتين التي تتطلب إحكام رقابة الدولة على المستوردات السلعية للحيلولة دون توجهها نحو السلع غير الضرورية وغير الأساسية، وبما يؤمّن توجيهها نحو السلع الاستثمارية والوسيطة التي تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية، و تتطلب أيضا الالتفات إلى اتخاذ إجراءات اقتصادية مشددة هدفها تعزيز وتنويع القاعدة الإنتاجية الأردنية.

وبالرغم من تناول هذه الدراسة لدور المستوردات من السلع الرأسمالية والوسيطة في النمو الاقتصادي إلا أنها لم تلقي الضوء على الكيفية التي يتم فيها بناء القطاع الاستثماري، ولم توضح أن النسبة بين الجزء المستورد من السلع الرأسمالية للجزء المحلي منها الداخلة في بناء الاستثمار (Investment Components) هي من المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك كله فإن الدراسات السابقة المذكورة لم تتناول السلع الرأسمالية بشكل منفصل وبشيء من التفصيل سواء أكانت المحلية أم المستوردة، واكتفت بمحاولة أخذ المستوردات الوسيطة والرأسمالية وأثرها على عملية النمو كما أنها لم تتطرق إلى فكرة الكم الاستيرادي منها والتي تعتبر من النقاط الهامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار في عملية تخطيط التجارة الخارجية.

(١-٤) هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تناول واقع وتطور السلع الرأسمالية سواء المحلية أم المستوردة واستعراض جميع الجوانب التي تتعلق بها في محاولة لتكوين صورة شاملة وتفصيلية عنها، كما تهدف هذه الدراسة إلى بيان الدور الذي تضطلع به السلع الرأسمالية المستوردة في البرامج الاستثمارية المختلفة الموجودة في الخطط التنموية المتعاقبة.

وأخيرا تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقدير وتقييم مدى مساهمة التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي في الأردن، من خلال التركيز على مدى تأثير السلع الرأسمالية المستوردة على النمو الاقتصادي في الأردن من خلال استيراد مثل هذه السلع من الدول الصناعية المصدرة لها ودمجها مع الموجود من السلع الرأسمالية المصنعة محليا، حيث أن تحقيق النمو في القطاعات الإنتاجية يعتمد على حجم المستوردات من السلع الرأسمالية بسبب تخلف مستوى القوى المنتجة محليا، واختلال التركيب القطاعي لهيكل الإنتاج في مختلف الصناعات، وانعدام ظاهرة الترابط الصناعي بين أنشطة القطاعات الصناعية المختلفة أو بين القطاعات الاقتصادية بشكل عام، وذلك من خلال فحص وتحليل كيف يمكن للتجارة الخارجية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.araa.com

أن تؤدي إلى تحقيق معدلات نمو عالية في الدول النامية، التي تستورد السلع الرأسمالية الرخيصة نسبيا (اعتمادا على مبدأ الميزة النسبية في التجارة) وذات مستوى جودة عالي من الدول المتقدمة، من خلال تقديم نموذج نمو داخلي لاقتصاد منفتح تجاريا على الخارج (مثل الأردن)، تكون فيه معدلات النمو في الدخل الفردي أعلى فيما لو استخدمت السلع الرأسمالية المستوردة بكميات أكبر من السلع الرأسمالية المنتجة محليا في الإنتاج النهائي للتكوين الكلي لرأس المال.

(١-٥) منهجية الدراسة ومصادر المعلومات:

سوف يتم استخدام أسلوب التحليل النظري والتطبيقي من خلال الاعتماد على عدد من المصادر والمراجع باللغتين العربية والإنجليزية بهدف تغطية الجانب النظري من هذه الدراسة بالإضافة إلى الاعتماد على النشرات والتقارير الإحصائية وخاصة النشرات الإحصائية للتجارة الخارجية ونشرات الحسابات القومية وكذلك نشرات وتقارير البنك المركزي، والمسوحات الصناعية.

وستستخدم الدراسة بيانات السلاسل الزمنية (Time Series) في تحليلها وفي تقديرها للعلاقات الإحصائية بين المتغيرات المشمولة في الدراسة، كما تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي في تحليل البيانات باستخدام برنامج الحاسب (TSP) والخاص بتحليل السلاسل الزمنية، مع التعديل لمشكلة الترابط المتسلسل عند الحاجة (Autocorrelation).

(١-٦) فرضيات الدراسة:

بهدف التوصل إلى نموذج قياسي يبين أثر السلع الرأسمالية المستوردة على النمو الاقتصادي في الأردن، وانطلاقا من الفرضيات التالية سوف نقوم بتحديد النموذج القياسي الخاص بموضوع الدراسة:

١- إن النمو في الناتج المحلي الإجمالي يتوقف على نمو مدخلات الإنتاج من عمل ورأس مال والتغير التكنولوجي.

٢- إن تنفيذ البرامج الإنمائية في الدول النامية يحتاج إلى الحصول على السلع الرأسمالية والوسيطة في العملية الإنتاجية للحصول على الصرح الإنمائي، وعلى أية حال فإن هذه الدول النامية ومنها الأردن لا تستطيع حل هذه المشكلة محليا لأن هذه المدخلات لا تنتج محليا، والعائد للتعقيدات الهيكلية وعدم كمال السوق والمقدرة المحدودة للإحلالية بين

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
araa.com

الموارد الإنتاجية المحلية والمستوردة، وعليه كان لا بد من ضمان حد أدنى من الواردات يتكون بشكل أساسي من السلع الرأسمالية والوسيطة للمحافظة على مقدرة النمو الموجـــودة وأيضا لتجنب إحباطات الادخارات أو للحصول على النمو الصناعي الفعال والمؤثر.

٣- سوف يتم الافتراض أن الدول النامية تتطلب كل من السلع الرأســـمالية المصنعـــة محليـــا والمستوردة منها في بناء قطاعها الرأسمالي، وهو افتراض معقول وعلى قدر كبـــير مـــن الصحة، لأن معظم الدول النامية ومنها الأردن تستخدم كميات كبيرة من السلع الرأســـمالية الأجنبية مع كميات محدودة من السلع الرأسمالية المصنعة محليا.

٤- افتراض الإحلالية غير الكاملة imperfect substitution بين السلع الرأسمالية المصنعة محليا والمستوردة، وهو افتراض أكثر واقعية من افتراض الإبدالية التامة بين السلعتين في كلا الدولتين.

٥- كما سوف يتم مناقشة نموذج الاقتصاد المنفتح تجاريا على الخارج، وعلى افتراض وجود تعامل اقتصادي يقتصر على دولتين، إحداهما دولة نامية والأخرى متقدمة، وعلى افتراض أن الدولة المتقدمة قد حققت درجة التصنيع الكامل وتنمو بمعدلات ثابتـــة (steady-state rate) ، وبالمقارنة فإن الدولة النامية ما زالت مبتدئة فـــي صناعـــة وتكويـــن قطاعـــها الرأسمالي.

٦- وسوف يتم الافتراض أن السعر المحلي للسلع الرأسمالية في الدولة المتقدمة أقل منها فـــي الدول النامية وذلك لأن الدول المتقدمة تمتلك تكوين رأسمالي عـــالي، وتســـتخدم مكننـــة متطورة وبالتالي فهي تمتلك ميزة نسبية في إنتاج السلع الرأسمالية، بينما تمتلـــك الدولـــة النامية ميزة نسبية في إنتاج السلع الاستهلاكية، وعند حدوث التبادل التجاري بين الدولتين فإن الدولة المتقدمة تحصل على السلع الاستهلاكية الرخيصة نسبيا من الدولة النامية، بينما تحصل الأخيرة على السلع الرأسمالية الرخيصة نسبيا من الدول المتقدمة، ويتم دمجه مـــع الموجود محليا من السلع الرأسمالية ويتم استخدامه في القطاعات ذات العلاقة محققا بذلـــك نموا في معدلات نمو الدول النامية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١-٧) تسلسل الدراسة:

تحتوي الدراسة على أربعة فصول بالإضافة إلى الفصل التمهيدي الذي يحتوي على مقدمة الدراسة وأهمية وهدف الدراسة والمنهجية ومصادر المعلومات والفرضيات والدراسات السابقة. هذا ويتناول الفصل الأول واقع وتطور التجارة الخارجية في الأردن مع تغطية كاملة لكل الجوانب التي تعنى بالسلع الرأسمالية المستوردة وخصائصها ومراحل تطور الأهمية النسبية لهيكل المستوردات في الأردن. أما الفصل الثاني فتطرق إلى قطاع السلع الرأسمالية متناولاً واقعها في الأردن وتطورها حيث يبدأ المبحث الأول بالتعريف بالسلع الرأسمالية وشرح لمحة عن الاتجاهات العالمية لصناعات السلع الرأسمالية وموقع الدول النامية والدول العربية منها، ومن ثم الانتقال إلى استعراض بعض أنواع السلع الرأسمالية المنتجة في الأردن وتطور هيكلها الإنتاجي، بالإضافة إلى محاولة تحديد دالة الطلب على السلع الرأسمالية المستوردة في الأردن ومحاولة تقسيمها إلى دالتين الأولى خاصة بالآلات والمعدات والأخرى خاصة بوسائل النقل، وسيتناول هذا الفصل أهم المشاكل التي يمكن أن تواجه إنشاء وتأسيس الصناعات الرأسمالية في الأردن وإمكانية تطويرها، وينتهي الفصل بتوضيح العلاقة بين برامج الاستثمار المختلفة الموجودة في الخطط التنموية والحاجة إلى المستوردات من السلع الرأسمالية والوسيطة في العملية الإنتاجية، هذا وتم تخصيص الفصل الثالث للنموذج التطبيقي بعد استعراض دور التجارة الخارجية ودور السلع الرأسمالية المستوردة في النمو الاقتصادي، وانتهت الدراسة في الفصل الرابع باستعراض النتائج والتوصيات.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www araa.com

واقع وتطور التجارة الخارجية في الأردن

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

الفصل الثاني:

واقع وتطور التجارة الخارجية في الأردن

(٢-١) مقدمة:

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات في اقتصاديات العديد من الدول، وتنبع أهمية التجارة الخارجية من الدور الهام الذي تحققه في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعد وسيلة هامة لتلبية احتياجات الاقتصاد الأساسية من سلع استهلاكية ورأسمالية ومواد خام ، هذا بالإضافة إلى دورها الرئيسي في تنشيط العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى المعتمدة عليه بشكل مباشر أو غير مباشر[١] .

كما أنه يعد وسيلة ضرورية وأساسية لسد وتوفير الاحتياجات من المواد الأولية والسلع الوسيطة والرأسمالية التي لا تنتج محليا وتلزم للنمو وللنهوض بمختلف القطاعات الإنتاجية، حيث تعمل على توسيع الإنتاج وتؤدي إلى تحقيق زيادة أكبر في الدخل القومي، بالإضافة إلى إفساح المجال أمام تعميق التخصص وتقسيم العمل على الصعيدين المحلي والدولي بحيث يمكن لكل دولة أن تتخصص في إنتاج تلك السلع التي تمتلك بها ميزة نسبية من حيث الوفرة والإنتاج مقابل دولة أخرى لديها ميزة نسبية في إنتاج سلع أخرى، وبالتالي واعتمادا على شروط التجارة الدولية تحقق لكل من الدولتين ربحا تنعكس أثاره على المؤشرات الاقتصادية والرفاه الاجتماعي[٢] .

كما وترتبط التجارة الخارجية بشقيها،الصادرات والمستوردات بعلاقة جوهرية مع النمو الاقتصادي، إذ أن هذا الارتباط بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي استحوذ على اهتمام الاقتصاديين لفترة طويلة،حيث كان التساؤل دائما:هل تعمل التجارة الخارجية على زيادة معدلات نمو الدخل؟ أو هل من الواجب على الدول النامية إتباع فكرة الميزة النسبية للوصول إلى غنى الدول المتقدمة؟ أو هل عليها ان تحمي صناعات مهمة لتحقيق النمو المتوقع؟[٣] .

وقد استنتجت العديد من الدراسات أن الارتباط بين التجارة والنمو هو ارتباط جوهري تكاد تكون فيه التجارة هي المحرك الأساسي للنمو في الدول النامية،حيث تعمل ببساطة على نقل نبضات النمو من الدول المتقدمة إلى الدول النامية[٤] .

وعندما نذكر التجارة الخارجية ودورها في النمو فإننا نقصد دور طرفيها المستوردات والصادرات ذلك أن الصادرات تعتبر عاملا إضافيا في الاقتصاد حيث تساهم هذه الصادرات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في نمو الدخل القومي من خلال تشجيع الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في البلد وخاصة الموارد الطبيعية منها، كما تعمل على إعادة التوازن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

وعلى الجانب الآخر يأتي دور المستوردات في النمو الاقتصادي المحلي، حيث تساهم المستوردات في نمو الدخل القومي عن طريق تمكين الاقتصاد من مواجهة أعباء التنمية وتوفير مستلزماتها من الآلات والمعدات والسلع الرأسمالية المستخدمة في الإنتاج المباشر إضافة إلى توفيرها للسلع الاستهلاكية الضرورية[٥] .

(٢-٢) التجارة الخارجية للأردن:

يعتبر الأردن أحد الدول الصغيرة اقتصاديا ضمن مجموعة الدول النامية الآسيوية والمتميز بموقعه الاستراتيجي في قلب إقليم الشرق الأوسط، ويتبع الأردن نظاما اقتصاديا اقرب ما يكون للنظام الاقتصادي المختلط الذي يجمع بين نظام السوق الحر المعتمد بشكل رئيسي على القطاع الخاص وبين نظام إدارة عام يرتكز إلى دور حكومي فاعل في كافة النشاطات الاقتصادية.

وعلى صعيد التجارة الخارجية فقد دفعت ندرة الموارد الاقتصادية الأردن نحو الاعتماد بشكل متزايد على التجارة الخارجية حتى أصبحت تلعب دورا حيويا في كافة المناحي الاقتصادية، وقد تميزت تجارة الأردن الخارجية منذ نشوئها بعجز مزمن في الميزان التجاري السلعي رافقه فائض (ولكن بحجم أقل) في الميزان التجاري الخدمي[٦] ، وقد لجأت الحكومة إلى وسائل حماية تجارية مختلفة تراوحت ما بين الرسوم والضرائب الجمركية، ونظام الحصص التجارية (Quotas) بهدف جمع الموارد المالية للحكومة ومحاولة تشجيع المنتجين المحليين[٧].

بالإضافة إلى ندرة الموارد الاقتصادية التي يعاني منها الأردن فقد ساهمت الظروف المحيطة من ظروف عدم الاستقرار السياسي في المنطقة والصراع العربي الإسرائيلي إلى تكريس جزء هام من الموارد الاقتصادية نحو المجهود العسكري وعلى حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي عرقل مسيرة التنمية الاقتصادية المخطط لها. وحقيقة اعتماد الأردن المتزايد على التجارة الخارجية جعلته عرضة لتقلبات اقتصادية حادة، اعتمادا على هذه التطورات الاقتصادية والسياسية الدولية والإقليمية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٢-٢-١) قطاع التجارة الخارجية:-

يلعب قطاع التجارة الخارجية دوراً حيوياً في الاقتصاد الوطني سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أو تلبيته لحاجات الاقتصاد الأساسية من سلع استهلاكية ورأسمالية ومواد خام.

ومن هنا تتضح أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الأردني، نتيجة اعتماد الأردن على المستوردات لتوفير احتياجاته من السلع الرأسمالية والوسيطة والتي لا يمكن إنتاجها ضمن الظروف التقنية والموارد الموجودة من جهة ولاختلال وضعف الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الأردني من جهة أخرى[٨] .

كما أن الصادرات الأردنية تعد المورد الأساسي لتمويل الاحتياجات الاستيرادية من السلع الرأسمالية والوسيطة الضرورية لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية وخاصة في ظل التوجه الحالي نحو التركيز على التنمية الصناعية، مما يتطلب زيادة حجم وتنويع الصادرات الأردنية لتشمل كميات أكبر من الصادرات الصناعية كنسبة من مجمل الصادرات ، لذلك ركزت الخطط الإنمائية دائما على أهداف التنمية الصناعية في بنودها[٩] وبشكل عام يمكن حصر أهداف التنمية الصناعية في الخطط الإنمائية خلال الستينيات والسبعينيات وحتى الآن بما يلي:-

١- زيادة الصادرات الصناعية والتعدينية، والمساهمة في إنتاج السلع البديلة للمستوردات، وهذا لا يحدث إلا إذا تم نقل التكنولوجيا إلى الداخل عن طريق استيراد السلع الرأسمالية التي تحتاجها في هذا المجال.

٢- زيادة الدخل من قطاع الصناعة والتعدين ورفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

وقد استمر التركيز على تنمية المنتجات الصناعية والقطاع الصناعي بشكل عام في باقي خطط التنمية وبقي هذا الاهتمام حتى يومنا هذا، ففي الخطة الخمسية من [١٩٩٣-١٩٩٧] كان أحد بنودها إعفاء الآلات والمعدات لأي مشروع من الرسوم الجمركية.

إن هدف تنمية الصادرات الصناعية في ظل ظروف سياسة تشجيع الصادرات المحلية سيعمل على زيادة المخزون من العملات الصعبة وزيادة الحصيلة المتوقعة من الصرف الأجنبي، الأمر الذي يخلق حافزاً إضافياً لتطوير الصادرات المحلية كمصدر أساسي للعملات الأجنبية، الذي تنعكس آثاره إيجابا على نمو الناتج المحلي الإجمالي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتخفيض العجز في الميزان التجاري وتلبية الحاجات المتزايدة من المستوردات لمواجهة الطلب على مستلزمات الإنتاج وبالتالي دعم وتدعيم المقدرة الاستيرادية وتحقيق الاستقرار النقدي المطلوب.

(٢-٣) تطور قطاع التجارة الخارجية [١٩٦٩-١٩٩٥].

يمكن متابعة التطور في قطاع التجارة الخارجية في الأردن من خلال الجدول رقم (٢-١) حيث نلاحظ من الجدول تطور كل من الصادرات والمستوردات والميزان التجاري للفترة [١٩٦٩-١٩٩٥].

(٢-٣-١) تطور الصادرات:

فقد زادت الصادرات من (١١,٩) مليون دينار عام ١٩٦٩ إلى (١٠٠٤,٥٣٠) مليون دينار عام ١٩٩٥ وقد تراوحت نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي من (٦,٥%) عام ١٩٦٩ إلى (٢٢,٩%) في عام ١٩٩٠ و (٢١,٧%) في عام ١٩٩٥ وقد شكلت الصادرات الأردنية بالمتوسط ما نسبته (١٢,٥%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة، كما أنها نمت بمعدل سنوي بلغ بالمتوسط (٢٢,٩%) خلال الفترة [١٩٦٩-١٩٩٥].

وقد حققت الصادرات الوطنية معدلات نمو متفاوتة تراوحت بين نسب نمو سالبة إلى نسب نمو موجبة، قد كانت نسبة نمو الصادرات سالبة في الأعوام ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٨٣، ١٩٨٥، ١٩٨٦ و ١٩٩١ وكان نسبها على التوالي: (-٢١,٨%)، (-٥,٤%)، (-١٣,٧%)، (-٢,٢%)، (-١١,٦%)، و (-٢,٢%) ،وحققت الصادرات نسبة نمو موجبة في جميع السنوات الأخرى فقد تراوحت ما بين (١٨١,٤%) في عام ١٩٧٤ و (١,٨%) في عام ١٩٧٥، ويعود السبب في ارتفاع معدل نمو الصادرات الوطنية في عام ١٩٧٤ إلى ارتفاع قيمة الصادرات من الفوسفات نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأولية في تلك السنة، حيث بلغت قيمة الصادرات الأردنية من الفوسفات في عام ١٩٧٤ حوالي (١٩,٥) مليون دينار مقارنة مع أربعة ملايين دينار عام ١٩٧٣، كما أن الرقم القياسي لسعر وحده الصادرات الوطنية (مواد خام عدا المحروقات) قد ارتفع من (٢٧,٥%) في عام١٩٧٣ إلى (٨٦%) في عام ١٩٧٤ مقارنة بأسعار ١٩٨٥ كسنة أساس[١٠] .

أما السبب في انخفاض قيمة الصادرات الوطنية في الفترة من [١٩٦٩-١٩٧١] ونموها بمعدلات سالبة فقد يعزى إلى ظروف احتلال الضفة الغربية والأحداث المؤسفة التي مر بها

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأردن عام ١٩٧٠ مما أدى إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، في حين أن الانخفاض الذي حدث في قيمة الصادرات الأردنية في الأعـــوام ١٩٨٣ و١٩٨٥ و ١٩٨٦ فيعــود إلـــى الركــود الاقتصادي الذي عانت منه بعض الأسواق التقليدية وخاصة المجاورة للأردن وما تبع ذلك من إجراءات لحماية صناعاتها المحلية[١١] .

ونلاحظ أن معدلات النمو أخذت في التراجع بشكل ملحوظ بعد عام ١٩٨٩ وذلك بسبب فقدان بعض الأسواق التصديرية العربية نتيجة لحرب الخليج.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٢-١)

تطور قيمة الصادرات والمستوردات وأهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الأردن خلال الفترة [١٩٦٩-١٩٩٥]

(القيمة بالألف دينار)

السنة	الصادرات الوطنية	معدلات النمو السنوية في الصادرات	المستوردات	معدلات النمو السنوية في المستوردات	العجز في الميزان التجاري	الصادرات كنسبة من GDP	المستوردات كنسبة من GDP	الصادرات كنسبة من المستوردات	الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات الوطنية (١٩٨٥=١٠٠)	الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات الوطنية (١٩٨٥=١٠٠)
١٩٦٩	١١,٩	٢,١-	٦٧,٨	١٧,٨	٥٥,٩	٦,٥	٣٧	١٧,٦	٢٩,٣	٣٦,٣
١٩٧٠	٩,٣	٢١,٨-	٦٥,٩	٢,٨-	٥٦,٦	٥,٣	٣٧,٨	١٤,١	٣١,٨	٣٠,٦
١٩٧١	٨,٨	٥,٤-	٧٦,٦	١٦,٢	٦٧,٨	٤,٧	٤١,١	١١,٥	٣٧,١	٢٨,٤
١٩٧٢	١٢,٦	٤٣,٢	٩٥,٣	٢٤,٢	٨٢,٧	٦,١	٤٦	١٣,٢	٤٠,٤	٣٤,٣
١٩٧٣	١٤	١١,١	١٠٨,٢	١٣,٥	٩٤,٢	٦,٤	٤٩,٦	١٢,٩	٤٢,٣	٣٤,٥
١٩٧٤	٣٩,٤	١٨١,٤	١٥٦,٥	٤٤,٦	١١٧,١	١٥,٩	٦٣,٣	٢٥,٢	٥٣,٨	٧٠,٣
١٩٧٥	٤٠,١	١,٨	٢٣٤	٤٩,٥	١٩٣,٩	١٢,٨	٧٥	١٧,١	٧٣,٨	٧٩,٧
١٩٧٦	٤٩,٦	٢٣,٧	٣٣٩,٥	٤٥,١	٢٨٩,٩	٩,١	٦٢	١٤,٦	٦٥,٦	٧١,٧
١٩٧٧	٦٠,٣	٢١,٦	٤٥٤,٤	٣٣,٨	٣٩٤,١	٨,٩	٦٧,٢	١٣,٣	٦٧	٧١,٧
١٩٧٨	٦٤,١	٦,٣	٤٥٨,٨	٠,٩٦	٣٩٤,٧	٨,٢	٥٨,٩	١٤	٦٥,١	٦٩
١٩٧٩	٨٢,٦	٢٨,٩	٥٨٩,٥	٢٨,٥	٥٠٦,٩	٨,٤	٦٠,١	١٤	٦٩,٧	٦٩,٥
١٩٨٠	١٢٠,١	٤٥,٤	٧١٦	٢١,٥	٥٩٥,٩	١٠,٢	٦٠,١	١٦,٨	٨٦,٥	٨٢,٦
١٩٨١	١٦٩	٤٠,٧	١٠٤٧,٥	٤٦,٣	٨٧٨,٥	١١,٥	٧١,٣	١٦,١	١٠٥,٣	٩٤,٧
١٩٨٢	١٨٥,٦	٩,٨	١١٤٢,٥	٩,١	٩٥٦,٩	١٠,٩	٦٧,٢	١٦,٢	١٠٧	١٠٣,٦
١٩٨٣	١٦٠,١	١٣,٧-	١١٠٣,٣	٣,٤-	٩٤٣,٢	٨,٨	٦٠,٣	١٤,٥	٩٧,٨	٩٤,٦
١٩٨٤	٢٦٦,١	٦٣,١	١٠٧١,٣	٢,٩-	٨١٠,٢	١٣,٢	٥٤,١	٢٤,٤	١٠٢,٧	١٠٣,١
١٩٨٥	٢٥٥,٣	٢,٢-	١٠٧٤,٥	٠,٣	٨١٩,٢	١٢,٦	٥٣,٢	٢٣,٨	١٠٠	١٠٠
١٩٨٦	٢٢٥,٦	١١,٦-	٨٥٠,٢	٢٠,٩-	٦٢٤,٦	١٠,٤	٣٩,٣	٢٦,٥	٧٥,٣	٨٦,١
١٩٨٧	٢٤٨,٨	١٠,٣	٩١٥,٢	٧,٧	٦٦٦,٧	١١,٣	٤١,٥	٢٧,٢	٧٨,٢	٧٦,٩
١٩٨٨	٣٢٤,٨	٣٠,٦	١٠٢٢,٥	١١,٧	٦٩٧,٧	١٤,٣	٤٥,٢	٣١,٨	٨٢,٧	٩٣,١
١٩٨٩	٥٣٤,١	٦٤,٤	١٢٣٠	٢٠,٣	٦٩٥,٩	٢٢,٥	٥١,٩	٤٣,٤	١٢٠	١٤٥,٣
١٩٩٠	٦١٢,٣	١٤,٦	١٧٢٥,٨	٤٠,٣	١٠٠٨,٦	٢٢,٩	٦٤,٧	٣٥,٥	١٦١,٥	١٧٣
١٩٩١	٥٩٨,٦	٢,٢-	١٧١٠,٥	٠,٨٩-	٩٩٤,١	٢١	٥٩,٩	٣٥	١٦١,٦	١٩٢,٥
١٩٩٢	٦٣٣,٨	٥,٩	٢٢١٤	٢٩,٤	١٤٦١,٧	١٨,١	٦٣,٤	٢٨,٦	١٥٢,٩	١٨٥,٥
١٩٩٣	٦٩١,٣	٩,١	٢٤٥٣,٦	١٠,٨	١٥٦٨,٧	١٨,١	٦٤,٤	٢٨,٢	١٥٥,٤	١٨٧,٤
١٩٩٤	٧٩٣,٩	١٤,٨	٢٣٦٢,٦	٣,٧-	١٥٨٥,٧٥	١٨,٩	٥٦,٤	٣٣,٦	١٥١,١	١٩٦,٣
١٩٩٥	١٠٠٤,٥٣	٢٦,٥	٢٥٩٠,٢٥	٩,٦	١٥٦٨,٧	٢١,٧	٥٦,١	٣٨,٨	١٦٠,٤	٢٠٢,٦
المتوسط		٢٢,٩		١٦,٥		١٢,٥	٥٥,٨	٢٢,٥		

المصدر:- ١- البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية، العدد الخاص للفترة [١٩٦٤-١٩٩٥]، جدول ٢٤،٢٥.

٢- تم احتساب معدلات النمو والنسب من قبل الباحث

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالنظر إلى نسبة مساهمة الصادرات الوطنية في الناتج المحلي الإجمالي والتي تعد مؤشرا لدور الصادرات الوطنية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ إنها تراوحت بين (٤,٧%) في عام ١٩٧١ كحد أدنى و(٢٢,٩%) في عام ١٩٩٠ كحد أعلى، وقد تذبذبت نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي بشكل كبير خلال الفترة [١٩٦٩-١٩٩٥] فقد ارتفعت بشكل ملحوظ بين العامين ١٩٧٣ و ١٩٧٤نتيجة لزيادة الصادرات من الفوسفات كما ذكرنا سابقا وكذلك بين العامين ١٩٨٨ و١٩٨٩ نتيجة للانخفاض الذي حصل على قيمة الدينار الأردني الأمر الذي أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات الوطنية نتيجة لزيادة الطلب على السلع المحلية لأنها أصبحت ارخص من وجهة نظر المستوردين حيث نلاحظ الارتفاع الكبير في قيمة صادراتنا لكل من السلع الاستهلاكية، والمواد الخام والسلع الوسيطة، والسلع الرأسمالية وغيرها.

وتشير أرقام التجارة الخارجية للفترة [١٩٦٩ -١٩٩٥] إلى أن الصادرات السلعية كأرقام مطلقة لا تزال تحبو وراء المستوردات ، بل أن الفجوة بينهما تتسع مع الوقت ، فقد كانت نسبة تغطية الصادرات السلعية للمستوردات (١٧,٦%) في عام ١٩٦٩ وانخفضت لتصل إلى (١١,٥%) في عام ١٩٧٢ وإلى (١٤%) في عام ١٩٧٩، ويمكن رد ذلك إلى استمرار تدفق السلع الأجنبية إلى الأردن دون أن يظهر أي ضبط حكومي لتنظيم أو تقييد هذا التدفق بما يتناسب مع مصلحة الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى الانخفاض في معدلات نمو الصادرات الوطنية بالمقارنة مع معدلات نمو المستوردات، وبالمقابل فقد تحسنت نسبة تغطية الصادرات الوطنية للمستوردات في الفترة الأخيرة والذي يمكن الاستدلال عليه من المعدلات المرتفعة لنمو الصادرات مقابل المستوردات فقد ارتفعت هذه النسبة في عام ١٩٨٤ لتصل إلى (٢٤,٤%) وقد استمرت بالارتفاع بعد ذلك (باستثناء عام ١٩٨٥) لتصل إلى (٣٨,٨%) في عام ١٩٩٥، وبالرغم من هذا التحسن الذي طرأ على قيمة الصادرات الوطنية إلا أن قيمتها لا زالت أقل بكثير من قيمة المستوردات السلعية.

(٢-٣-١-١) التركيب السلعي للصادرات:-

يبين الجدول (٢-٢) التركيبة السلعية للصادرات الوطنية حسب الأغراض الاقتصادية للفترة [١٩٦٩-١٩٩٥] ومن المعروف أن التركيب السلعي للصادرات الوطنية يقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية تبعا للأغراض الاقتصادية وهي: السلع الاستهلاكية، والمواد الخام والسلع الوسيطة، والسلع الرأسمالية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٢-٢)

التركيب السلعي للصادرات الوطنية حسب الأغراض الاقتصادية [١٩٦٩-١٩٩٥].

(القيمة بالمليون دينار)

السنة	السلع الاستهلاكية		المواد الخام والسلع الوسيطة		السلع الرأسمالية		المجموع العام
	قيمه	% من الصادرات	قيمة	% من الصادرات	قيمة	% من الصادرات	
١٩٦٩	٧,٠٨٥	٥٩,٥	٤,٥٨٢	٣٨,٥	٢٠٦	١,٧	١١,٩١٦
١٩٧٠	٦,٠٦٠	٦٥	٢,٩٤٩	٣١,٦	٣٠٩	٣,٣	٩,٣٢٠
١٩٧١	٥,٤٥٠	٦١,٨	٢,٩٥٥	٣٣,٥	٣٧٥	٤,٣	٨,٨١٧
١٩٧٢	٦,١٩٦	٤٩,٢	٥,٩١٤	٤٦,٩	٤٩٦	٣,٩	١٢,٦٠٦
١٩٧٣	٦,٨٢٦	٤٨,٧	٦,٦٦٩	٤٧,٦	٤٧٤	٣,٤	١٤,٠١٠
١٩٧٤	١٣,٨٦٥	٣٥,٢	٢٤,٩٣١	٦٣,٢	٦٣٤	١,٦١	٣٩,٤٣٧
١٩٧٥	١٥,٩٩٩	٣٩,٩	٢٣,٤٦٩	٥٨,٦	٦٠٣	١,٥	٤٠,٠٧٥
١٩٧٦	٢٥,٤٠٩	٥١,٣	٢٣,٢٧٧	٤٦,٩٧	٨٦٢	١,٧٤	٤٩,٥٥٢
١٩٧٧	٣٢,١٩٧	٥٣,٤	٢٦,٩٥٥	٤٤,٧	١,١٢٨	١,٨٧	٦٠,٢٥٣
١٩٧٨	٣٢,٦٣٠	٥٠,٩	٣٠,٦٧٠	٤٧,٨	٨٢٨	١,٣	٦٤,١٢٩
١٩٧٩	٤١,٩٩٤	٥٠,٩	٣٩,٤٤٤	٤٧,٨	١,١١١	١,٣٥	٨٢,٥٥٦
١٩٨٠	٥٤,٢٣٣	٤٥,٢	٦٤,٢١٦	٥٣,٥	١,٦٥٨	١,٤	١٢٠,١٠٧
١٩٨١	٧٦,٧١٧	٤٥,٤	٨٦,٧١٩	٥١,٣	٥,٥٠٨	٣,٣	١٦٩,٠٢٦
١٩٨٢	٨٨,١٥٢	٤٧,٥	٩٢,٢٩٨	٤٩,٧	٥,١٠٠	٢,٧٥	١٨٥,٥٨١
١٩٨٣	٩٤,٢٤٤	٥٨,٩	٦٢,٤٣٧	٣٩	٣,٤٠٤	٢,١٣	١٦٠,٠٨٥
١٩٨٤	١٠٨,٧٥٨	٤١,٧	١٤٨,٦٨٣	٥٦,٩	٣,٦١٤	١,٤	٢٦١,٠٥٥
١٩٨٥	٩٩,٠١٢	٣٨,٨	١٥٣,٢٦٠	٦٠	٣,٠٧٤	١,٢	٢٥٥,٣٤٦
١٩٨٦	٧٨,٠٧٥	٣٤,٦	١٤٥,٥٨٤	٦٤,٥	١,٩٥٦	٠,٨٧	٢٢٥,٦١٥
١٩٨٧	٨٤,١٠٢	٣٣,٨	١٦٠,٨١٧	٦٤,٦	٣,٨٥٤	١,٥٥	٢٤٨,٧٧٣
١٩٨٨	٧٩,٨٨٥	٢٤,٦	٢٣٩,٢٦٢	٧٣,٧	٥,٦٣١	١,٧٣	٣٢٤,٧٨٨
١٩٨٩	١٣٢,٣٢٥	٢٤,٨	٣٨٨,١٨٥	٧٢,٧	١٣,٥٨٦	٢,٥	٥٣٤,١٠٦
١٩٩٠	١٤٤,٦٧٧	٢٣,٦	٤٥٥,٦٧٩	٧٤,٤	١١,٨٧٠	١,٩	٦١٢,٢٥٢
١٩٩١	١٦٨,٨٩٥	٢٨,٢	٤٢١,٧٤٥	٧٠,٥	٧,٩٦٦	١,٣	٥٩٨,٦٢٧
١٩٩٢	٢١٤,٦٩٧	٣٣,٩	٣٩٧,٥٦٨	٦٢,٧	٢١,٤٦٣	٣,٤	٦٣٣,٧٥٥
١٩٩٣	٣٠١,٣٢٠	٤٣,٦	٣٥١,٤٧٤	٥٠,٨	٣٨,٤٢٤	٥,٦	٦٩١,٢٨٢
١٩٩٤	٣٠٧,٧٨٨	٣٨,٨	٤٣٤,٥٨٧	٥٤,٧	٥١,٥٤٤	٦,٥	٧٩٣,٩١٩
١٩٩٥	٤١٢,٠٩٥	٤١	٥٥٠,٨٩٧	٥٤,٨	٤١,٥٤٢	٤,١	١,٠٠٤,٥٣٤

المصدر: (١) البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية، العدد الخاص [١٩٦٤-١٩٩٥]

(٢) تم احتساب الأهمية النسبية من قبل الباحث.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبمتابعة كميات السلع الاستهلاكية المصدرة نلاحظ أن كميات السلع الاستهلاكية المصدرة قد ازدادت من (٧,٠٨٥) مليون دينار في عام ١٩٦٩ لتصل إلى (٤١٢,٠٩٥) مليون دينار في عام ١٩٩٥ أي بمعدل نمو سنوي مركب قدره (١٦,٩%) خلال الفترة [١٩٦٩-١٩٩٥] فقد استمرت كميات السلع الاستهلاكية المصدرة بالزيادة خلال الفترة [١٩٧١-١٩٨٤] لتصل إلى (١٠٨,٧٥٨) مليون دينار لكنها انخفضت بعد ذلك حتى عام ١٩٨٨ ثم عاودت الارتفاع لتصل إلى (٤١٢,٠٩٥) مليون دينار في عام ١٩٩٥، ولو تم الربط بين التذبذب في قيم كميات السلع الاستهلاكية المصدرة والرقم القياسي لمجموع الصادرات الذي يمثل الاتجاه العام لسعر الصادرات الوطنية لوجدنا ارتباط قوي بين الأسعار وقيمة الصادرات حيث كانت أكبر قيمة مصدرة من السلع الاستهلاكية متوافقة مع أكبر رقم قياسي لمجموع الصادرات لنفس السنة، وكانت أقل قيمة من السلع الاستهلاكية المصدرة في عام ١٩٧١ متوافقة مع أقل رقم قياسي لسعر مجموع الصادرات لتلك السنة وهو (٣٧,١) كما يتضح من الجدول رقم (٢-١).

وبمتابعة الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية المصدرة بالنسبة إلى مجموع الصادرات الوطنية نجد أنها حققت نسب عالية من حيث الأهمية النسبية وصلت إلى (٦٥%) في عام ١٩٧٠ من قيمة الصادرات الكلية وبلغت بالمتوسط (٤٣,٣٤%) خلال نفس الفترة، وبمقارنة قيم السلع الاستهلاكية المصدرة مع السلع الوسيطة والمواد الخام خلال نفس الفترة نلاحظ أن قيمة الكميات المصدرة من المواد الخام والسلع الوسيطة خلال الفترة من [١٩٦٩-١٩٨٣] قد تجاوزت تلك من السلع الاستهلاكية في بعض السنوات مثل عام ١٩٧٤ بسبب الارتفاع الملحوظ في أسعار الفوسفات العالمية الذي صاحبه زيادة في الكميات المصدرة منه خلال الأعوام ١٩٧٤ و١٩٧٥ و١٩٨٠ و١٩٨١ و١٩٨٢ وانخفضت عنها في الأعوام الباقية من [١٩٦٩-١٩٨٣] ، لكنها عاودت في أخذ النصيب الأكبر من الأهمية النسبية من مجموع الصادرات من عام ١٩٨٤ إلى الوقت الحالي مع وجود انخفاض ملحوظ في قيمة كميات السلع الاستهلاكية المصدرة من عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٨٨. إلا أنها أخذت بالتزايد بعد ذلك لتصل إلى (٤٨٢,١٩٥) مليون دينار.

وقد شكلت الصادرات من المواد الخام والسلع الوسيطة ما نسبته (٤,١٥%) من مجمل الصادرات الوطنية كمتوسط سنوي خلال الفترة [١٩٦٩-١٩٩٥].

ولو تم الربط مرة أخرى بين التذبذب في كميات السلع الوسيطة والمواد الخام وبين الرقم القياسي لمجموع الصادرات الذي يمثل الاتجاه العام لسعر الصادرات الوطنية لوجدنا أنه في

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سنة ١٩٧٤ قد ارتفعت قيمة الكميات المصدرة من المواد الخام بشكل كبير (حوالي أربعة أضعاف) بسبب الارتفاع الحاد في أسعار المواد الخام (الفوسفات) الذي يمكن تمثيله بالارتفاع الملحوظ في الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات الوطنية ولوجدنا أيضاً أن هناك ارتباط وثيق بين الكميات المصدرة من المواد الخام والسلع الوسيطة وبين الأسعار.

أما السلع الرأسمالية فقد ارتفعت قيمتها من (٢٠٦) ألف دينار عام ١٩٦٩ إلى (٤١,٥٤٢) مليون دينار عام ١٩٩٥ أي بمعدل نمو سنوي مركب قدره (٢٢,٦%) خلال الفترة من [١٩٦٩-١٩٩٥] إلا أن أهميتها النسبية ظلت متدنية ومتذبذبة لم تتجاوز (٦,٥%) من مجمل الصادرات نتيجة للزيادة في الصادرات من السلع الاستهلاكية والمواد الخام، حيث لم يتجاوز المتوسط السنوي لها (٢,٥%) من إجمالي الصادرات الوطنية خلال نفس الفترة.

وكنتيجة نلاحظ أن صادرات المواد الخام والسلع الوسيطة تستحوذ على النصيب الأكبر من الصادرات الأردنية، يليها من حيث الأهمية صادرات السلع الاستهلاكية ومن ثم الصادرات من السلع الرأسمالية.

(٢-٣-٢) تطور المستوردات:-

فقد ارتفعت قيمة المستوردات من (٦٧,٨) مليون دينار في عام ١٩٦٩ إلى (٢٥٩٠,٢٥) مليون دينار في عام ١٩٩٥ كما يُلاحظ من الجدول رقم (٢-١). وكانت دائما قيم المستوردات في ازدياد مستمر باستثناء عدد من السنوات التي كانت المستوردات تحقق فيها معدلات نمو سنوية منخفضة وفي بعض الأحيان سالبة، فالفترة من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٨٦ كانت فيها معدلات النمو السنوية سالبة مثل (-٣,٤%) في عام ١٩٨٣ و (-٢,٩%) في عام ١٩٨٤ و (-٢٠,٩%) في عام ١٩٨٦، وتجدر الإشارة هنا إلى أن انخفاض قيمة المستوردات خلال هذه الفترة يعود إلى الركود الاقتصادي السائد في تلك الفترة وإلى الانخفاض النسبي في مستوى أسعار المستوردات[١٢] الذي يمكن الاستدلال عليه من خلال ملاحظة الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات خلال الفترة من [١٩٨٣-١٩٨٦] مقارنة بأسعار ١٩٨٥، الذي انخفض خلال هذه الفترة ليصل إلى (٧٥,٣%) في عام ١٩٨٦، وما عدا ذلك فقد كانت المستوردات تحقق معدلات نمو عالية كانت بالمتوسط (١٦,٥%) خلال الفترة [١٩٦٩-١٩٩٥] وقد ارتفعت نسبة مساهمة المستوردات من الناتج المحلي من (٣٧%) في عام ١٩٦٩ إلى (٧٥%) في عام ١٩٧٥ مسجلة بذلك أعلى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي ويمكن أن يعزى ذلك إلى الحاجة إلى تمويل المشاريع الإنمائية الضخمة خلال تلك الفترة، الذي تطلب زيادة المستوردات من

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلع الرأسمالية حيث ارتفعت قيمتها من (١٠٥,٢٣٩) مليون دينار في عام ١٩٦٩ إلى (٨٢,٨٧٧) مليون دينار في عام ١٩٧٥ بالإضافة إلى الارتفاع في قيمة المستوردات من المواد الخام والسلع الوسيطة لتصل إلى (٥٧,٢٢٢) مليون دينار في عام ١٩٧٥. وقد استمرت نسبة مساهمة المستوردات من الناتج المحلي الإجمالي بالتذبذب مسجلة بالمتوسط (٥٥,٨%) خلال الفترة [١٩٦٩-١٩٩٥] وهي أعلى بأربعة أضعاف ونصف عن نسبة الصادرات الوطنية من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة، وتعتبر هذه النسبة عالية وفقا للمقاييس العالمية وتشير إلى درجة عالية من الانكشاف الاقتصادي.

ولدراسة أثر التغير في قيمة الناتج القومي الإجمالي على قيمة المستوردات تم احتساب الميل الحدي للاستيراد باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) في القياس خلال الفترة [١٩٦٩-١٩٩٥] كما هو موضح في المعادلة التالية:-

$$M = a + b\ GNP$$

حيث ترمز:

M : قيمة المستوردات الكلية

GNP: الناتج القومي الإجمالي (الدخل القومي)

b : الميل الحدي للإستيراد.

وكانت النتائج كالتالي:-

$$M = -71.4 + 0.62\ GNP$$

(t-ratio) (-1.31) (23.5)

$R^2 = 0.96$

$R = 0.95$

$D.W = 0.66$

$F = 551.04$

نلاحظ من النتائج أن قيمة معامل الارتباط (R^2) مرتفعة وتدل على ارتباط قوي بين المتغير المعتمد (M) والمتغير المستقل (GNP) وتشير إلى أن (٩٦%) من التغيرات في قيمة المستوردات الإجمالية يمكن تفسيرها من خلال التغييرات في قيمة الدخل القومي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونلاحظ أيضاً أن الميل الحدي للاستيراد بلغ (٦٢%) خلال الفترة مما يعني أن (٦٢%) من كل دينار زيادة في الدخل القومي قد أنفقت على المستوردات، وهذا دليل على الطلب المحلي المتزايد على السلع المستوردة.

وهناك سؤال حيوي تجدر الإجابة عليه في هذا القسم من الدراسة ألا وهو: هل المستوردات نمت بشكل مترادف مع الدخل القومي؟

خلال فترة الدراسة نجد أن كل من المستوردات والدخل القومي (GNP) نميا مع الوقت كما يُلاحظ من الشكل رقم (٢-١).

الشكل رقم (٢-١)

نمو المستوردات والناتج القومي الإجمالي [١٩٦٩-١٩٩٥]

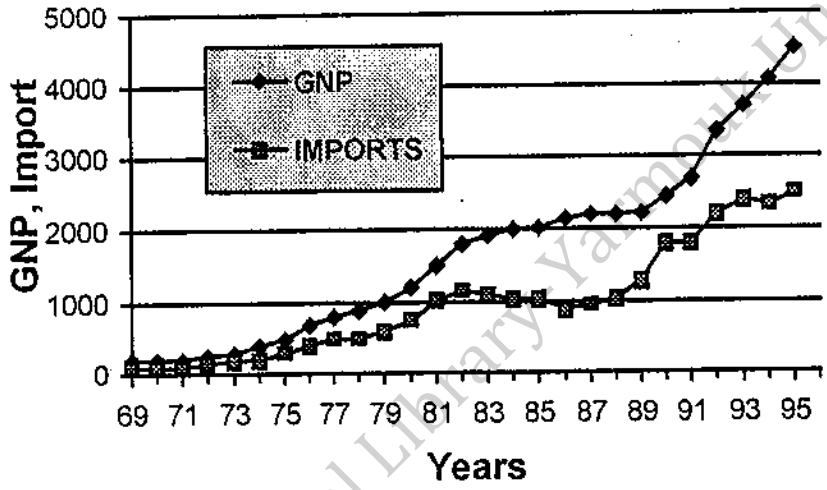

وكما يلاحظ من الجدول رقم (٢-٣) فإن المستوردات قد نمت بشكل أكبر وأسرع من نمو الناتج القومي الإجمالي خلال فترتين من الدراسة وهما: الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٧٧ . والفترة من عام ١٩٨٧ إلى عام ١٩٩٠. وقد يعزى النمو المتزايد في الطلب على المستوردات خلال الفترة الأولى [١٩٧٠-١٩٧٧] لعدة أسباب منها:-

١- لزيادة في الناتج القومي الإجمالي حيث ارتفعت قيمته من (٢٣٥,١) مليون دينار في عام ١٩٧٠ إلى (٦٩٨,٣) مليون دينار في عام ١٩٧٧ محققا معدل نمو بالمتوسط (١٣,٩%) خلال هذه الفترة.

٢- الطلب المتزايد على المستوردات من السلع الرأسمالية والوسيطة للنهوض والمحافظة على النمو الاقتصادي، حيث أن قيمة المستوردات من المواد الخام والسلع الوسيطة نمت من (٣,٨%) في عام ١٩٧٠ إلى (٣٤,٦%) في عام ١٩٧٧، محققة معدل نمو سنوي بالمتوسط (٣٣,٤%) فيما نمت قيمة المستوردات من السلع الرأسمالية من (-١٢,٢%) في

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عام ١٩٧٠ إلى (٦١%) في عام ١٩٧٧، محققة معدل نمو سنوي بالمتوسط (٢٤,٢%)، بينما نمت المستوردات من السلع الاستهلاكية لنفس الفترة بمعدل نمو سنوي بلغ بالمتوسط (٢١,٤٣%).

٣- الارتفاع المتزايد للأسعار في الأسواق العالمية، حيث ارتفعت قيمة وحدة المستوردات لتصل إلى (٧٣,٨%) في عام ١٩٧٥ مقارنة بأسعار سنة ١٩٦٩.

٤- تفشي اثر الإظهار (the demonstration effect)، حيث أن معظم الدول ذات الدخول المنخفضة (Low income countries) قد تأثرت بشكل ما بالأنماط الاستهلاكية السائدة في الدول المتقدمة ، ومن الواضح أن الأنماط الاستهلاكية في الأردن قد تحولت مؤخرا نحو تقليد الأنماط الاستهلاكية في الدول المتقدمة، والذي انعكس على نمو الطلب على السلع الكمالية مثل: السيارات الفاخرة، وأجهزة التلفزيون الملونة والملابس الثمينة، وغيرها في تلك الفترة.

٥- الزيادة في المدفوعات التحويلية و حوالات العاملين الأردنيين العاملين في الخارج، حيث ارتفعت قيمة الحوالات بدون مقابل من (٤٠,٧) مليون دينار في عام ١٩٧٠ إلى (١٦٨,٧) مليون دينار في عام ١٩٧٧ ، وارتفعت كذلك حوالات العاملين من (٤,٩) مليون دينار عام ١٩٧٠ إلى (١٥٤,٨) مليون دينار عام ١٩٧٧[١٣].

كما يعزى النمو المتزايد في قيمة المستوردات خلال الفترة الثانية [١٩٨٧-١٩٩٠] إلى انخفاض سعر صرف الدينار الأردني مقابل العملات الأخرى، وبالإضافة إلى كون المستوردات قد نمت بشكل أسرع من نمو الناتج القومي الإجمالي، إلا أنها تراجعت في معدلات نموها، وفي كمياتها في الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٦ بسبب الركود الاقتصادي الذي ساد في المنطقة آنذاك.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٢-٣)

معدلات النمو السنوية في الناتج القومي الإجمالي والمستوردات الوطنية [١٩٦٩-١٩٩٥]

السنة	معدلات النمو السنوية في الناتج القومي الإجمالي	معدلات النمو السنوية في المستوردات
١٩٦٩	٢٤,٦	١٧,٨
١٩٧٠	٨,٣-	٢,٨-
١٩٧١	٥,٣	١٦,٢
١٩٧٢	١٥,٤	٢٤,٤
١٩٧٣	١٠,٩	١٣,٥
١٩٧٤	٢٤,٧	٤٤,٦
١٩٧٥	١٣,٩	٤٩,٥
١٩٧٦	٢٦,٧	٤٥,١
١٩٧٧	٢٢,٧	٣٣,٨
١٩٧٨	١٤,٩	٠,٩٦
١٩٧٩	٢٥,٦	٢٨,٥
١٩٨٠	٢٠,٤	٢١,٥
١٩٨١	٢٥,٨	٤٦,٣
١٩٨٢	١٥,٦	٩,١
١٩٨٣	٦,٤	٣,٤-
١٩٨٤	٦,٢	٢,٩-
١٩٨٥	١,٠٣	٠,٣
١٩٨٦	٦,٥	٢٠,٩-
١٩٨٧	٠,٥٦	٧,٧
١٩٨٨	٠,٨١	١١,٧
١٩٨٩	٠,٢٢	٢٠,٣
١٩٩٠	١١,٤	٤٠,٣
١٩٩١	٨,٤	٠,٨٩-
١٩٩٢	٢٥,٥	٢٩,٤
١٩٩٣	١٠,٨	١٠,٨
١٩٩٤	١٠,٣	٣,٧-
١٩٩٥	١١,٥	٩,٦

١- تم احتساب معدلات النمو السنوية من قبل الباحث.

٢- تم احتساب معدلات النمو السنوية بناء على المعادلة التالية:

$$g\,x = \frac{x_t - x_{t-1}}{x_{t-1}} \times 100$$

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٢-٣-٢-١) التركيب السلعي للمستوردات:-

يبين الجدول رقم (٢-٤) التركيب السلعي للمستوردات الوطنية حسب الأغراض الاقتصادية للفترة [١٩٦٩-١٩٩٥]، حيث تقسم المستوردات الوطنية حسب الأغراض الاقتصادية إلى ثلاثة أقسام وهي: السلع الاستهلاكية، والمواد الخام والسلع الوسيطة، والسلع الرأسمالية[١٤].

ويعبر تحليل التركيب السلعي للمستوردات عن مدى انسجام المستوردات مع متطلبات التنمية الاقتصادية ، بالإضافة إلى التركيز على تحديد أنواع السلع المطلوبة لتغطية الاستهلاك المحلي والتي لا يمكن إنتاجها ضمن المقدرات الإنتاجية الموجودة، حيث أن زيادة الأهمية النسبية للمستوردات من السلع الاستهلاكية إلى مجمل المستوردات السلعية تعبر عن الخلل الموجود في القطاعات المنتجة للسلع الاستهلاكية المحلية سواء الجارية أو المعمرة (حسب تصنيف الحسابات القومية) وتكون لغير صالح العملية التنموية وتعمل على إبطائها، في حين أن زيادة المستوردات من السلع الرأسمالية والوسيطة تعمل على تلبية الحاجات التنموية وتوفير الاحتياجات الديناميكية الضرورية لاستغلال الطاقات التنموية الموجودة على أحسن وجه، والذي ينعكس بالميل الحدي للادخار الذي سوف يحول إلى استثمارات، حيث أن عناصر الإنتاج هذه إذا لم يتم ضمان الحصول عليها فإن الميل الحدي للادخار سوف ينخفض ويصاب بقصور، وكنتيجة فلن يكون هناك مزيد من الاستثمارات وبالتالي فإن العملية التنموية سوف تتباطأ وتتوقف[١٥] .

وإذا لاحظنا الجدول رقم (٢-٤)، نجد أن المستوردات الاستهلاكية قد تراوح نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي (٢٢,٧%) في عام ١٩٩٣ و (٥٠,١%) في عام ١٩٧١، وقد تذبذبت حصة المستوردات الاستهلاكية عشوائيا خلال الفترة [١٩٦٩-١٩٩٥] دون وجود أي اتجاه عام[١٦] حيث كانت نسبة مساهمة المستوردات من السلع الاستهلاكية كبيرة إلى حد ما من مجمل المستوردات الكلية في عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧٠ مشكلة بذلك النصف من مجموع المستوردات، وانخفضت نسبة مساهماتها في الناتج المحلي لتصل إلى الربع تقريبا في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٥ حيث بلغ متوسط الأهمية النسبية لها (٢٤,٥%) تقريبا، وبالرغم من تذبذب أهميتها النسبية خلال الفترة إلا أن الكميات المستوردة منها كانت بازدياد مستمر حيث ارتفعت قيمة السلع الاستهلاكية من (٣٣,٨٨٧) مليون دينار في عام ١٩٦٩ إلى (٦٠٠,٤٤٥) مليون دينار في عام ١٩٩٥، وقد بلغ متوسط نصيب المستوردات الاستهلاكية خلال الفترة [١٩٦٩-١٩٩٥] حوالي (٤٠%) من مجمل المستوردات.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
raa.com

وقد يعزى انخفاض حصة المستوردات الاستهلاكية من مجمل المستوردات بعد عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٩٥ إلى التغير الهيكلي في الاقتصاد الأردني والتركيز على التصنيع بإحلال المنتجات الصناعية محل المستوردات وتشجيع الصناعات التصديرية الأمر الذي أدى إلى زيادة المستوردات من السلع الرأسمالية والوسيطة في هذا القطاع[١٧] والنهوض بقطاع الصناعات الاستهلاكية ليصل متوسط نصيبها من مجمل الصادرات إلى (٤٣,٣٤%) خلال الفترة [١٩٦٩-١٩٩٥].

أما حصة المواد الخام من إجمالي المستوردات فقد مالت للتزايد العام خلال الفترة مع وجود بعض التذبذبات، فقد تراوح نصيبها من إجمالي المستوردات بين (١٩,٢%) في عام ١٩٧٤ و (٥٧,٥%) في عام ١٩٩٠، وقد ارتفعت قيمة المواد الخام والسلع الوسيطة المستوردة من (١٤,٥٩٣) مليون دينار في عام ١٩٦٩ إلى (١٤٢٨,٤٨٤) مليون دينار في عام ١٩٩٥ أي بمعدل نمو سنوي مركب قدره (١٩,٣%) خلال الفترة [١٩٦٩-١٩٩٥]، وتعزى الزيادة في فاتورة المستوردات من المواد الخام خلال السبعينيات والثمانينيات لارتفاع الأسعار العالمية للبترول[١٨]. وقد ارتفعت أهمية السلع الوسيطة والمواد الخام بشكل ملحوظ في الفترة من عام ١٩٨٩ حتى عام ١٩٩٥ مسجلة بذلك أعلى نسبة أهمية من مجمل المستوردات حيث بلغ متوسط أهميتها في الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٥ ما مقداره (٥٣%)، وقد بلغ متوسط الأهمية النسبية للسلع الوسيطة والمواد الخام من مجمل المستوردات (٣٥,٤%) خلال الفترة من [١٩٦٩-١٩٩٥] وهي تحتل بذلك المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد السلع الاستهلاكية المستوردة.

أما بالنسبة إلى السلع الرأسمالية المستوردة فقد ارتفعت قيمتها من (١٥,٢٣٩) مليون دينار في عام ١٩٦٩ إلى (٥٤٧,٤٥٦) مليون دينار في عام ١٩٩٥ أي بمعدل نمو سنوي مركب قدرة (١٤,٨ %) خلال الفترة ، وقد تراوحت أهميتها النسبية من مجمل المستوردات بين (١٤,٧%) في عام ١٩٩١ إلى (٤٠,٥%) في عام ١٩٧٧ .

وقد واكب استيراد السلع الرأسمالية تطور القطاع التصنيعي والقطاعات الإنتاجية الأخرى التي تحتاج إلى الآلات ومعدات تستخدم في الإنتاج المباشر بالإضافة إلى حاجتها إلى السلع الوسيطة والمواد الخام،وقد شهدت الفترة من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٥ ،نموا في الطلب المحلي على السلع الرأسمالية المستوردة والذي يعود للبرامج الاستثمارية الضخمة في تلك الفترة عنها في الفترة السابقة [١٩٧٣-١٩٨٠] وعليه لابد أن هذه المستوردات من السلع الرأسمالية قد ساهمت في التوسع الإنتاجي مؤدية إلى تحسين القاعدة الإنتاجية وزيادة حجم

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التراكمات الرأسمالية بالإضافة إلى تأثيرها الإيجابي على كل من فجوة الادخار وفجوة العملات الصعبة من خلال زيادة المدخرات المحلية وزيادة الاحتياطي من العملات الصعبة خلال هذه الفترة* ،حيث نلاحظ من جدول (٢-٤) إن نسبة السلع الرأسمالية من مجمل المستوردات قد تجاوزت مثيلاتها من السلع الاستهلاكية والمواد الخام والسلع الوسيطة في كل عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨١ حيث بلغت أهميتها النسبية في عام ١٩٨٠ (٣٤,٥%) مقارنة مع (٣١,٧%) للمواد الخام والسلع الوسيطة ، و(٣٣,٥%) للسلع الاستهلاكية، وبلغت أهميتها النسبية (٣٩,٦%) في عام ١٩٨١ مقارنة مع (٢٩.٢%) للمواد الخام والسلع الوسيطة، و(٣١%) للسلع الاستهلاكية ويعود ذلك لضرورة تغطية احتياجات المشاريع الاستثمارية في تلك الفترة.

* سيرد تفسير كل من فجوة الادخار وفجوة العملات الصعبة في الفصول اللاحقة بشيء من التفصيل.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٢-٤)

التركيب السلعي للمستوردات الوطنية حسب الأغراض الاقتصادية (١٩٦٩-١٩٩٥]

(القيمة بالألف دينار)

السنة	السلع الاستهلاكية		المواد الخام والسلع الوسيطة		السلع الرأسمالية		المجموع العام
	قيمة	% من المستوردات	قيمة	% من المستوردات	قيمة	% من المستوردات	
١٩٦٩	٣٣,٨٨٧	٥٠	١٤,٥٩٣	٢١,٥	١٥,٢٣٩	٢٢,٥	٦٧,٧٥٢
١٩٧٠	٣٣,٠٢٥	٥٠,١	١٥,١٤٤	٢٣	١٣,٣٧٥	٢٠,٣	٦٥,٨٨٢
١٩٧١	٣٣,٤٤١	٤٣,٦	١٣,٦١٢	١٧,٨	١٧,٦١٤	٢٣	٧٦,٦٢٧
١٩٧٢	٤٦,٢٨٧	٤٨,٦	١٨,٧٧٢	١٩,٧	١٨,٦٢٦	١٩,٥	٩٥,٣١٠
١٩٧٣	٥٠,٥٩٧	٤٦,٨	٢٢,٢٠٦	٢٠,٥	٢٠,٢٣٩	١٨,٧	١٠٨,٢٠٠
١٩٧٤	٦٩,٦٢٧	٤٤,٥	٢٩,٩٩٨	١٩,٢	٤٠,٩١٣	٢٦,١	١٥٦,٥٠٧
١٩٧٥	٩٠,٥١٣	٣٨,٧	٥٧,٢٢٢	٢٤,٥	٨٢,٨٧٧	٣٥,٤	٢٣٤,٠١٣
١٩٧٦	١٣٣,٣٣٥	٣٩,٣	٩٠,٠٠٣	٢٦,٥	١١٤,٦٢٨	٣٣,٨	٣٣٩,٥٣٩
١٩٧٧	١٤٧,١٨٥	٣٢,٤	١٢١,١٨٧	٢٩,٧	١٨٤,٠٩٩	٤٠,٥	٤٥٤,٤١٧
١٩٧٨	١٧٥,٦٦٩	٣٨,٣	١١٧,٢٥٢	٢٥,٦	١٦١,٢٣٢	٣٥,١	٤٥٨,٨٢٦
١٩٧٩	٢١٥,٢١١	٣٦,٥	١٧٩,٤٦٢	٣٠,٤	١٩٣,٥٧٥	٣٢,٨	٥٨٩,٥٢٣
١٩٨٠	٢٤٠,١٥٤	٣٣,٥	٢٢٧,٠٨٧	٣١,٧	٢٤٦,٧٤٣	٣٤,٥	٧١٥,٩٧٧
١٩٨١	٣٢٥,٢١٣	٣١	٣٠٥,٥١٨	٢٩,٢	٤١٤,٩٦٢	٣٩,٦	١,٠٤٧,٥٠٤
١٩٨٢	٣٦٨,٣٠٣	٣٢,٢	٣٨٠,٢٨	٣٣,٣	٣٩١,٣٦٩	٣٤,٣	١,١٤٢,٤٩٣
١٩٨٣	٣٦٥,٠٥٨	٣٣,١	٣٧٧,٧٨٧	٣٤,٢	٣١٠,٥٥٢	٢٨,١	١,١٠٣,٣١٠
١٩٨٤	٤١٧,١٢٤	٣٨,٩	٤٥٣,٧٤٦	٤٢,٤	١٧٠,٥٣٣	١٥,٩	١,٠٧١,٣٤٠
١٩٨٥	٣٨٤,٧٦٢	٣٥,٨	٤٦٤,٦٩٥	٤٣,٢	٢٠١,٣٤٩	١٨,٧	١,٠٧٤,٤٤٨
١٩٨٦	٣٥٨,٢٣	٤٢,١	٣٠٩,٥٤١	٣٦,٤	١٤١,٤٨٣	١٦,٦	٨٥٠,١٩٩
١٩٨٧	٣٦٢,٠١١	٣٩,٥	٣٧١,٠١١	٤٠,٥	١٦٢,٨١٣	١٧,٨	٩١٥,٥٤٥
١٩٨٨	٣٧١,٦١٦	٣٦,٣	٣٩٣,٧٤٤	٣٨,٥	٢١٩,٤٥١	٢١,٥	١,٠٢٢,٤٦٩
١٩٨٩	٤١٤,٣٦	٣٣,٧	٥٢٣,٧٩٣	٤٢,١	٢٦٢,٠٦٦	٢١,٣	١,٢٣٠,٠١٠
١٩٩٠	٤٣٣,٨٢٦	٢٥,١	٩٩٢,٩٠٥	٥٧,٥	٢٥٩,٧٢٣	١٥	١,٧٢٥,٨٢٨
١٩٩١	٤٧١,١٥٨	٢٧,٥	٩٧٣,٠٥١	٥٦,٩	٢٥١,٢٤١	١٤,٧	١,٧١٠,٤٦٣
١٩٩٢	٥٥٣,٦٣١	٢٥	١١٦٣,٠١٢	٥٢,٥	٤٦١,٣٤٣	٢٠,٨	٢,٢١٤,٠٠٢
١٩٩٣	٥٥٥,٧٩٥	٢٢,٧	١٢٩٧,٦٤١	٥٢,٩	٥٦٢,٦٩٥	٢٢,٩	٢,٤٥٣,٦٢٥
١٩٩٤	٥٥١,٨٧٢	٢٣,٤	١٢٦٩,٢٨٦	٥٣,٧	٥٢٩,٥١٢	٢٢,٤	٢,٣٦٢,٥٨٣
١٩٩٥	٦٠٠,٤٤٥	٢٣,٢	١٤٢٨,٤٨٤	٥٥,١	٥٤٧,٤٥٦	٢١,١	٢,٥٩٠,٢٥٠

المصدر: ١- البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية، العدد الخاص [١٩٦٤-١٩٩٥]

٢- تم احتساب الأهمية النسبية من قبل الباحث.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن الأهمية النسبية للسلع الرأسمالية المستوردة قد تخطت الأهمية النسبية للمواد الخام والسلع الوسيطة المستوردة في عدد من السنوات على طول الفترة، فقد بلغت الأهمية النسبية للسلع الرأسمالية المستوردة في عام ١٩٦٩ حوالي (٢٢,٥%) بينما بلغت نسبة المواد الخام والسلع الوسيطة المستوردة من مجمل المستوردات ما يعادل (٢١,٥%) خلال نفس العام، وقد ارتفعت قيمتها عن المستوردات من السلع الوسيطة والمواد الخام في كل من العام ١٩٧١ والفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٨٢، وانخفضت بعد ذلك من حيث الأهمية لتصل إلى أدنى مستوى لها في عام ١٩٩١ لتصل إلى (١٤,٧%) من مجمل المستوردات، وقد بلغ متوسط نصيب المستوردات الرأسمالية من مجمل المستوردات ما يقارب (٢٥%) خلال الفترة [١٩٦٩-١٩٩٥].

(٢-٤) دراسة مدى ارتباط المستوردات الأردنية بالتغييرات التي تحدث في الدخل القومي:-

ولدراسة مدى ارتباط المستوردات الأردنية بالتغييرات التي تحدث في الدخل القومي لا بد من تقسيم حصة كل جزء من المستوردات من الإنفاق وتحديد الميل الحدي لاستيراد كل جزء منها، وسوف يتم ذلك عن طريق قياس العلاقة بين السلع المستوردة من السلع الرأسمالية، والسلع الوسيطة والمواد الخام، وبين المتغير المستقل (الدخل القومي) باستخدام طريقة المربعات الصغرى في القياس (OLS) كالتالي:-

IMPK = 21.91+ 0.12 GNP ..... (1)

t(ratio) (0.314) (4.50)

$R^2 = 0.88$, $R^{-2} = 0.87$, D.W= 1.53 , F= 82.79

IMPC = 165.23 + 0.10 GNP ..... (2)

(t-ratio) (1.32) (3.9)

$R^2 = 0.984$, $R^{-2} = 0.982$, D.W = 1.75 , F= 718.55

IMPR = -155 + 0.35 GNP..... (3)

(t- ratio) (-1.32) (7.67)

$R^2 = 0.957$, $R^{-2} = 0.954$, D.W = 1.72 , F=259.16

حيث ترمز:-

IMPK : للسلع الرأسمالية المستوردة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

IMPC : للسلع الاستهلاكية المستوردة

IMPR : للسلع الوسيطة والمواد الخام

GNP : الناتج القومي الإجمالي

وقد أظهرت نتائج التقدير إلى وجود علاقة إيجابية بين المستوردات من السلع الرأسمالية والناتج القومي الإجمالي، حيث نلاحظ أن قيمة معامل التحديد (R^2) وهي (٨٨%) مرتفعة وتشير إلى أن (٨٨%) من التغييرات في المتغير التابع (السلع الرأسمالية المستوردة) تفسرها التغييرات الحاصلة في الدخل القومي، ويُفسر معامل الدخل القومي أن من كل دينار زيادة في الناتج القومي الإجمالي تذهب منها (١٢%) لتغطية نفقات استيراد السلع الرأسمالية، وهي نسبة منخفضة لا تتناسب مع حاجة القطاعات الإنتاجية اللازمة للنهوض بعملية التصنيع في ضوء تخلف مستوى تطور القوى المنتجة واختلال التركيب القطاعي لهيكل الإنتاج الصناعي، وفي ضوء الحاجة أيضا لسد ولتوفير الاحتياجات من السلع الرأسمالية اللازمة للتصنيع[١٩] .

وتشير القيم التائية لمعامل الدخل القومي إلى معنوية المعامل عند جميع مستويات الثقة .

وعند ملاحظة معادلة (٢) التي توضح الميل الحدي لاستيراد السلع الاستهلاكية نجد وجود علاقة إيجابية بين المستوردات من السلع الاستهلاكية والدخل القومي، حيث أن قيمة معامل التحديد (R^2) وهي (٠,٩٨٤) مرتفعة جدا وتشير إلى أن المتغير المستقل (GNP) يفسر (٩٨%) من التغيرات في المتغير التابع (IMPC) ، ويشير معامل الدخل القومي أن كل دينار زيادة في الناتج القومي الإجمالي يذهب منها (١٠%) لتغطية نفقات استيراد السلع الاستهلاكية وهي نسبة منخفضة وتشير إلى تحسن القاعدة الإنتاجية للقطاع المنتج للسلع الاستهلاكية في الأردن، حيث أن الميل الحدي لاستيراد السلع الاستهلاكية كان في الفترة [١٩٦٨ – ١٩٧٥] حوالي (٣٧%) مقابل (٢١%) للسلع الرأسمالية المستوردة، و (٢٠%) للسلع الوسيطة[٢٠].

وتشير النسبة المرتفعة في الميل الحدي لاستيراد السلع الاستهلاكية للفترة [١٩٦٨–١٩٧٥] إلى الخلل القطاعي الموجود آنذاك، وإلى ضعف الطاقة الإنتاجية للقطاع الاستهلاكي. أما التحسن في الميل الحدي لاستيراد السلع الاستهلاكية (والذي يُستدل عليه

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بانخفاض قيمته) فهو يشير إلى التطور والتغير الهيكلي الذي شهد القطاع الصناعي والتوسع في القاعدة الإنتاجية الذي امتد أثره إلى مختلف القطاعات.

وتشير القيم الثانية لمعامل الدخل القومي في معادلة رقم (٢) إلى معنوية هذا المعامل عند جميع مستويات الثقة[٢١] .

أما بالنسبة للمستوردات من السلع الوسيطة والمواد الخام فقد أظهرت أيضا ارتباطا قويا مع الناتج القومي بحيث أن (٩٦%) من التغييرات الحاصلة عليه يفسرها تغيرات الدخل القومي، وتشير النتائج أيضا إلى أنه من كل دينار زيادة في الدخل القومي يذهب (٣٥%) منه لحساب فاتورة المستوردات من السلع الوسيطة والمواد الخام، وهي بذلك تسجل أعلى نسبة بالمقارنة مع السلع الرأسمالية المستوردة والاستهلاكية.

ونلاحظ من خلال ما سبق أن الميل الحدي لاستيراد السلع الوسيطة والمواد الخام استحوذ على المرتبة الأولى، يليه السلع الرأسمالية ومن ثم الاستهلاكية. وتشير هذه النسب إلى التوجه الصحيح الذي سارت عليه خطط التنمية الصناعية من حيث تحسين القاعدة الإنتاجية وتحسين المخزون من التراكمات الرأسمالية عبر الوقت الذي قاد إلى النهوض بالقطاع المنتج للسلع الاستهلاكية مما قلل من الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية المستوردة من مجمل المستوردات خلال الفترة الأخيرة.

(٢-٥) التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية:-

(٢-٥-١) التوزيع الجغرافي للصادرات:

إن مستوى تقدم الدولة الصناعي وطبيعة صادراتها هما اللذان يحددان التوزيع الجغرافي لصادرات هذه الدولة. فالاقتصاديات التي تعتمد على مادة خام واحدة (سلعة ريكاردو) تتجه صادراتها إلى الدول التي تفوقها من حيث التقدم الصناعي (كما هو ملاحظ في حال دول الخليج بالنسبة لسلعة البترول).

أما الصادرات الصناعية لأية دولة نامية فتتجه بشكل عام إلى دول أقل تقدما منها من الناحية الصناعية، هذا بالإضافة إلى أن تكاليف النقل والتعرفة الجمركية تعرقل حركة التجارة وتؤثر على اتجاهها.

وبالتالي يمكننا القول أن صادرات الأردن من المواد الخام (الفوسفات مثلا) سوف تتجه إلى الدول الأكثر تقدما منها من الناحية الصناعية مثل الهند، تركيا ،الصين بالإضافة إلى الدول الأوروبية المتقدمة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما بالنسبة للصادرات الأردنية من السلع الاستهلاكية فإنها عادة ما تتجه إلى الدول العربية لقرب المسافة ولجودة السلع الأردنية من الخضار والفواكه مثلا، مقارنة بإنتاج الدول المجاورة ويعود اتجاه الصادرات الأردنية إلى معظم الدول العربية المجاورة إلى علاقات الأردن الجيدة مع الدول العربية من خلال اتفاقية السوق العربية المشتركة أو اتفاقيات الوحدة الاقتصادية العربية.

وبالنظر إلى الجدول رقم (٢-٥) الذي يبين التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية للفترة من عام [١٩٧٥-١٩٩٥] نلاحظ أن دول السوق العربية قد احتلت نصيب الأسد من الصادرات الأردنية والذي يعكس الأفضلية النسبية للصادرات الأردنية من السلع الاستهلاكية مقارنة مع الدول المجاورة، وقد تراوحت نسبة الصادرات الأردنية إلى السوق العربية من مجمل صادراتنا بين (٢٩%) في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ إلى (٦٨%) في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨١، وقد كان للعلاقات السياسية أثر على تذبذب الكميات المصدرة إلى الدول العربية، فقد تراجعت الكميات المصدرة إلى الدول العربية وخصوصا دول الخليج العربي بسبب حرب الخليج بعد عام ١٩٨٩، لتصل إلى أدنى مستوى لها في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١، ويلاحظ أن نصيب الأسواق العربية من الصادرات الوطنية قد أظهر ميلا تصاعديا حتى عام ١٩٨٢ ثم بدأ بعد ذلك بالتراجع[٢٢].

ويمكن أن يعزى هذا التراجع في الكميات المصدرة من السلع الوطنية إلى الأسواق العربية إلى التزايد في الصادرات الأردنية إلى البلدان الأخرى (وتشمل: تركيا، باكستان، تايوان، كوريا الجنوبية) بشكل مطلق ونسبي، وقد بلغ متوسط نصيب الأسواق العربية من الصادرات الوطنية حوالي (٥٢%) خلال الفترة [١٩٧٥-١٩٩٥]، هذا وقد جاء السوق الهندي في المرتبة الثانية بعد السوق العربية من حيث حجم الصادرات، وقد تراوحت نسبة الصادرات إلى الهند من (٣%) في عام ١٩٧٦ إلى (٢١%) في عام ١٩٩٠، كما قد حققت الصادرات الأردنية للسوق الهندي نموا مطردا خلال الفترة [١٩٧٥-١٩٩٥]، وقد بلغ متوسط نصيب السوق الهندي من الصادرات الأردنية ما نسبته (١٣%) خلال نفس الفترة، ويأتي بعد الهند من حيث الترتيب والأهمية بالنسبة لنصيبها من صادرات الأردن دول أوروبا الشرقية (سابقا) ، حيث بلغت أعلى مساهمة لها في عام ١٩٧٥ إذ بلغت (١٦%) من مجمل الصادرات، وقد تراجعت مساهمته حتى وصلت إلى (٢%) في عام ١٩٩٥، كما أظهرت صادرات الأردن إلى دول أوروبا الشرقية ميلا تنازليا خلال الفترة [١٩٨٤-١٩٩٥]، وقد بلغت نسبته بالمتوسط (٨,٥%) خلال الفترة [١٩٧٥-١٩٩٥].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما مساهمات الأسواق الأخرى فبقيت منخفضة ومحدودة حيث لـــم تتجـــاوز بالمتوســـط (٥%) لمجموعة دول أوروبا الغربية، و (٣%) للسوق الياباني، و (٢%) للصين الشعبية. أمـــا صادرات الأردن إلى السوق الأمريكي فلم تظهر أي تطور وبقيت عند أقل من (١%) خـــلال جميع سنوات الفترة باستثناء الأعوام ١٩٩٣، و١٩٩٤، و١٩٩٥ حيث وصلت مساهمتها (١%) من مجمل الصادرات الأردنية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول رقم (٢-٥) التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية [١٩٧٥-١٩٩٥]- القيمة بالألف دينار

السنة	الدول العربية		المجموعة الاقتصادية الأوروبية		أوروبا الشرقية		الولايات المتحدة الأمريكية		الصين الشعبية		الهند		اليابان		البلدان الأخرى	المجموع العام
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	القيمة	القيمة
١٩٧٥	١٦,٨٩٥	٠,٤٢	٢,٠٣١	٠,٠٥	٦,٣٩١	٠,١٦	٣٠	٠,٠٠٠٧	٠	٠	١,٩٧٣	٠,٠٥	١,٩٠٩	٠,٠٥	١٠,٨٤٦	٤٠,٠٧٥
١٩٧٦	٢٢,٩٠٧	٠,٤٨	٢,٥٢٧	٠,٠٥	٧,٢٩٣	٠,١٥	٢٠	٠,٠٠٠٤	٠	٠	١,٧١٢	٠,٠٣	١,٩١٥	٠,٠١	١٢,١٧١	٤٩,٥٥٢
١٩٧٧	٣٦,٠٦٥	٠,٦٠	٨٨٨	٠,٠٢	٤,١٧٢	٠,٠٧	٢٠	٠,٠٠٠٣	٠	٠	٣,٨٩١	٠,٠٦	٢,٦٢٨	٠,٠٤	١٢,٥٨٩	٦٠,٢٥٣
١٩٧٨	٤٢,٦١٦	٠,٦٧	١,٣٤٣	٠,٠٢	٥,٦٦٦	٠,٠٩	٤	٠,٠٠٠٠٦	٧٨٠	٠,٠١	٣,٥٣١	٠,٠٦	١,٨٠٨	٠,٠٣	٨,٣٨١	٦٤,١٢٩
١٩٧٩	٥٥,٧٤٢	٠,٦٨	١,١٤٢	٠,٠١	٤,٣٩٦	٠,٠٥	٣٦	٠,٠٠٠٤	٩٣٦	٠,٠١	٦,١٣٦	٠,٠٧	٢,٨٦٣	٠,٠٤	١١,٣٠٥	٨٢,٥٥٦
١٩٨٠	٧٢,٩١٣	٠,٦١	٢,٠٩٦	٠,٠٢	١٣,٠٣٩	٠,١١	١	٠	٢,١١٤	٠,٠٢	٨,٠٣٧	٠,٠٧	٣,٩٥١	٠,٠٣	١٧,٩٥٦	١٢٠,١٠٧
١٩٨١	١١٤,٤٧٣	٠,٦٨	٢,٧٦٤	٠,٠٢	١٨,٥٦١	٠,١١	٤٤	٠,٠٠٠٣	٩١٣	٠,٠١	١٠,٣٢٣	٠,٠٦	٣,٨٤٥	٠,٠٢	١٨,١٠٣	١٦٩,٠٢٦
١٩٨٢	١٢٣,٣٠٧	٠,٦٦	٣,٦٢٥	٠,٠٢	٢٤,٠١٤	٠,١٣	٩	٠,٠٠٠٠٥	١,٣٩٦	٠,٠٨	١٦,٥٥٧	٠,٠٩	٣,٧٧٧	٠,٠٢	١٢,٨٩٦	١٨٥,٥٨١
١٩٨٣	٨٧,٠٥٧	٠,٥٤	٩,٥٤١	٠,٠٦	١٧,٩٦٩	٠,١١	٧	٠,٠٠٠٠٤	٣٢٤٧	٠,٠٢	١٣,٧٤٥	٠,٠٨	٣,٣٩٨	٠,٠٢	٢٥,١٢١	١٦٠,٠٨٥
١٩٨٤	١٣٢,٥٦٢	٠,٥١	١٢,٢٨٧	٠,٠٥	٢٣,٩٣٦	٠,٠٩	١٥	٠,٠٠٠٠٦	٨,٨٤٨	٠,٠٣	٣٤,١٠٩	٠,١٣	٥,٥٤٧	٠,٠٢	٤٣,٧٥١	٢٦١,٠٥٥
١٩٨٥	١٣١,٥٢٦	٠,٥٢	١١,٧٥٠	٠,٠٥	١٩,٢٢٤	٠,٠٨	٨٧	٠,٠٠٠٣	٢,٢٧٨	٠,٠٠٩	٤٥,٣١٠	٠,١٨	٥,٨١٥	٠,٠٢	٣٩,٣٥٦	٢٥٥,٦١٥
١٩٨٦	١٠٢,٠٥٦	٠,٤٥	١٩,٥٩٠	٠,٠٩	٢٠,٨٠٢	٠,٠٩	٣٠٥	٠,٠٠١٤	٧,٥٧٠	٠,٠٣	٣٤,١٢٦	٠,١٥	٥,٦٩٠	٠,٠٣	٣٥,٤٧٦	٢٢٥,٦١٥
١٩٨٧	١٢٩,٨٣٨	٠,٤٢	١٧,٣١١	٠,٠٧	٢١,٢١١	٠,٠٩	٩٣٧	٠,٠٠٣٧	١٠,٠٤٤	٠,٠٤	٢٢,٠٣٤	٠,٠٩	٧,٤٣٥	٠,٠٣	٣٩,٩٦٣	٢٤٨,٧٧٣
١٩٨٨	١٣٦,١١٦	٠,٤٢	٢٦,٩٢٦	٠,٠٨	٢٣,٧٤٧	٠,٠٧	١,٢٠٩	٠,٠٠٣٧	١٥,٩٣٩	٠,٠٥	٥٥,٤٢٦	٠,١٧	٦,٦٣٥	٠,٠٢	٥٨,٧٨٧	٣٢٤,٧٨٨
١٩٨٩	٢٤٢,٢٥٣	٠,٤٥	٢٥,١٠٨	٠,٠٥	٤٢,٦٩٢	٠,٠٨	٢,٨١٦	٠,٠٠٥٣	١٠,٩٧٢	٠,٠٢	٩٤,٩٣٣	٠,١٨	١٨,١٦٢	٠,٠٣	٩٨,١٧٠	٥٣٤,١٠٦
١٩٩٠	٢٥٨,٨٦٨	٠,٢٩	٢٢,٣٩٠	٠,٠٤	٢٤,٣٥٧	٠,٠٤	٣,٥١٦	٠,٠٠٥٧	١٨,٠٤٤	٠,٠٣	١٢٩,٠٨٣	٠,٢١	١٢,٩٦٨	٠,٠٢	١٤٣,٠٢٦	٦١٢,٢٥٢
١٩٩١	١٧٢,٢٨٧	٠,٢٩	١٨,٧٠١	٠,٠٣	٢٧,٨٢١	٠,٠٥	٢,٢٧١	٠,٠٠٣٨	٢٢,٥٦٧	٠,٠٥	١٠٩,٦٤٦	٠,١٨	١٠,٦٤٠	٠,٠٨	٢٢٤,٦٩٤	٥٩٨,٦٢٧
١٩٩٢	٢٢٢,٤١٦	٠,٣٥	١٩,٣٤٨	٠,٠٣	١٥,٥٩١	٠,٠٣	٤,١٧٦	٠,٠٠٦٦	١٤,٠٠٥	٠,٠٢	٩٦,٣٧٢	٠,١٥	١٢,٠٥٠	٠,٠٢	٢٤٩,٧٩٧	٦٣٣,٧٥٥
١٩٩٣	٢٨٥,٣٥٠	٠,٤١	٢٨,٣٠٣	٠,٠٤	٣٢,٨٣٧	٠,٠٥	٧,٢٦٥	٠,٠١٠٥	١٦,٤٧٢	٠,٠٢	٦٥,٨٩١	٠,١٠	٩,٨٣٩	٠,٠١	٢٤٥,٣٢٥	٦٩١,٢٨٢
١٩٩٤	٣٣٦,٩٧٥	٠,٤٢	٤٠,٩١٤	٠,٠٥	١٣,٤٥٦	٠,٠٢	٨,٩٢٠	٠,٠١١	٨,٢١٠	٠,٠١	٨٨,٠٥٨	٠,١١	١٢,٥٦٢	٠,٠٢	٢٨٤,٨٢٤	٧٩٣,٩١٩
١٩٩٥	٤٥١,٥٧٣	٠,٤٥	٦٣,٠٩٩	٠,٠٦	١٩,٠٨٩	٠,٠٢	١٤,٦٧٧	٠,٠١٥	١٣,٣٣١	٠,٠١	١١٤,١١٠	٠,١١	١٣,١٢١	٠,٠١	٣١٥,٥٣٤	١,٠٠٤,٥٣٤

المصدر: (١) البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية، العدد الخاص (١٩٦٤-١٩٩٥)

(٢) تم احتساب الأهمية النسبية من قبل الباحث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

(٢-٥-٢) التوزيع الجغرافي للمستوردات:-

يبين الجدول رقم (٢-٦) التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية خلال الفترة [١٩٧٥-١٩٩٥]، حيث يتضح أن السوق الأوروبي الغربي استحوذ على النصيب الأكبر للمستوردات الأردنية، فقد تراوحت نسبة المستوردات القادمة من السوق الأوروبي الغربي ما بين (٣٢%) في عام ١٩٩٠ و (٢٤%) في عام ١٩٧٩. وقد بلغت نسبة المستوردات من هذا السوق ما متوسطه (٣٩,٥%) خلال نفس الفترة . ويأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية للمستوردات من الأسواق العربية حيث ازداد نصيبها من المستوردات الأردنية من (١٥%) في عام ١٩٧٧ إلى (٢٧%) في عام ١٩٨٩، غير أنها بدأت بالتراجع بعد عام ١٩٨٩ لتصل إلى (٢٠%) في كل من عامي ١٩٩١ و ١٩٩٣.

وتشكل المستوردات من الوقود المعدني والمواد الخاصة بالتشحيم النصيب الأكبر من المستوردات القادمة من الدول العربية، تليها المستوردات من المواد الغذائية والحيوانات الحية ثم تليها المستوردات من المواد الكيماوية والبضائع المصنوعة، وقد بلغت حصة السوق العربية من المستوردات الأردنية (٢١,٨%) من مجمل المستوردات السلعية[٢٣] كمتوسط سنوي خلال الفترة [١٩٧٥-١٩٩٥]، وتأتي المستوردات من السوق الأمريكي في المرتبة الثالثة وقد امتازت بالتذبذب الكبير حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها عند (١%) في عام ١٩٨٨، وقفزت إلى أعلى نسبة لها عند (١٦%) في عام ١٩٨١، وقد بلغ متوسط المستوردات من السوق الأمريكي ما نسبته (١٠,٣%) من إجمالي المستوردات الأردنية خلال الفترة، أما بقية الأسواق فبقيت حصتها متذبذبة وبلغت بالمتوسط ما نسبته (٦,٥%) لأوروبا الشرقية، و (٦%) لليابان و (١,٦%) للصين وجاءت الهند في المرتبة الأخيرة بحصة تقل عن (١%).

وهكذا يتبين لنا أن التركيز الكبير للمستوردات الأردنية هو في دول سوق أوروبا المشتركة بشكل خاص والدول الأوروبية والولايات المتحدة بشكل عام، حيث شكلت المستوردات الوطنية من هذه الدول ما يقارب (٥٠%) من مجمل المستوردات السلعية كمتوسط سنوي خلال الفترة [١٩٧٥-١٩٩٥].

في حين أن الصادرات الأردنية إلى تلك الدول لم تتجاوز (٣,٢%) من مجمل الصادرات الوطنية كمتوسط سنوي خلال نفس الفترة، وهذا يشير بوضوح إلى الاعتماد الكبير للاقتصاد الأردني على الاقتصاد الغربي، وكنتيجة فإن أكبر عجز تجاري يواجهه الأردن هو مع هذه الدول مما يحتم علينا إعادة هيكلة وجدولة الاتفاقيات المبرمة مع تلك الدول التي يعتمد عليها اقتصادنا بشكل كبير، مما يستوجب استخدام هذه الاتفاقيات كوسيلة لزيادة حجم صادراتنا من

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال توسيع النطاق أمام منتجاتنا الوطنية لتدخل أسواقا جديدة والعمل على توسيع نطاق التوزيع الجغرافي لصادراتنا الوطنية مما يجنب الاقتصاد الوطني من التعرض للمعوقات التي تعترض التدفقات التجارية مثل تعطل أو انقطاع وصول المستوردات من السلع الرأسمالية والوسيطة الضرورية من إحدى الدول التي يمكن لعلاقاتنا السياسية معها أن تتحكم بوصول ما نستورده منها إلينا[٢٤] .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول رقم (٢-٦) التوزيع الجغرافي للمستوردات [١٩٧٥-١٩٩٥]- القيمة بالألف دينار

السنة	الدول العربية		المجموعة الاقتصادية الأوروبية		أوروبا الشرقية		الولايات المتحدة الأمريكية		الصين الشعبية		الهند		اليابان		البلدان الأخرى	المجموع العام
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	القيمة	القيمة
١٩٧٥	٤٦,٣٣٥	٠,٢٠	٩٣,٦٤٦	٠,٤٠	١٦,٠٥٠	٠,٠٧	٢٤,١٧٦	٠,١٠	٢,٦٩٥	٠,٠١	٤,٣٩٣	٠,٠٢	١٧,١٠٦	٠,٠٧	٢٩,٦٦٦	٢٣٤,٠١٣
١٩٧٦	٦٠,٨٩٢	٠,١٨	١٤٦,٥٧	٠,٤٣	٢٠,٥٢٠	٠,٠٦	٣١,٠٤٧	٠,٠٩	٤,٥٨٦	٠,٠١	١٣,٢٣٩	٠,٠٤	٢١,٥١٢	٠,٠٦	٤١,١٧٣	٣٣٩,٥٣٩
١٩٧٧	٧٢,٥٠٧	٠,١٥	١٨٣,٩١٩	٠,٤١	٣٤,٤٢٨	٠,٠٨	٦٧,٣٥٥	٠,١٥	٧,٤٢٥	٠,٠٢	٤,١١٢	٠,٠١	٢٨,٧١٧	٠,٠٦	٥٥,٩٥٤	٤٤٥,٤١٧
١٩٧٨	٨٦,٥٧٧	٠,١٨	١٩٦,١٦٣	٠,٤٣	٤٢,٩٦١	٠,٠٩	٣٣,٦٣٦	٠,٠٢	٧,١٩٩	٠,٠٢	٢,٧٧٨	٠,٠١	٣٠,٨١٩	٠,٠٧	٥٨,٦٩٣	٤٥٨,٨٢٦
١٩٧٩	١١٠,٦٢٤	٠,١٩	٢٦٠,٨٣٩	٠,٤٤	٤٢,٩١٦	٠,٠٧	٤٤,٢٩٢	٠,٠٨	٨,٤٨٦	٠,٠١	٣,٢٦٤	٠,٠١	٣٧,٣١٢	٠,٠٦	٨٠,٨٢٠	٥٨٩,٥٢٣
١٩٨٠	١٤٩,٢٣٧	٠,٢١	٣٠٩,٢٦١	٠,٤٣	٣٩,٧٨٣	٠,٠٦	٦١,٥٨٧	٠,٠٩	١٠,٠١٢	٠,٠١	١,٩٤٠	٠,٠٠٣	٥١,٣٣٨	٠,٠٧	٩٢,٨١٩	٧١٥,٩٧٧
١٩٨١	٢١٣,٠٦٦	٠,٢٠	٣٩٨,٢٩٢	٠,٣٨	٦٧,٦٥٣	٠,٠٧	١٦٦,٦٧٤	٠,١٦	١٣,٥٣٢	٠,٠١	٢,٠٧١	٠,٠٠٢	٧١,٥٣٤	٠,٠٧	١١٤,٦٨٢	١,٠٤٧,٥٠٤
١٩٨٢	٢٦٩,٧٨٢	٠,٢٤	٣٩٨,٧٢٢	٠,٣٥	٨٠,٠٠١	٠,٠٧	١٤٤,٣٤١	٠,١٣	١٤,٨٢٦	٠,٠١	٢,٣٤٢	٠,٠٠٢	٨٧,٣٧٥	٠,٠٨	١٤٥,١٠٤	١,١٤٢,٤٩٣
١٩٨٣	٢٥٠,٦٢٢	٠,٢٣	٣٨٢,٨١٥	٠,٣٥	٦٦,٠١٦	٠,٠٦	١٣١,٠٤٧	٠,١٢	١١,٨٠٧	٠,٠١	١,٤٦٠	٠,٠٠١	١٠٢,٨٨٩	٠,٠٩	١٥٦,٦٥٤	١,١٠٣,٣١٠
١٩٨٤	٢٤٥,٦٩٦	٠,٢٣	٤٠٧,١٤٦	٠,٣٨	٥٤,٩٣٢	٠,٠٥	١١٩,٢٦٣	٠,١١	٩,٨٧٢	٠,٠١	١,٢٥٠	٠,٠٠١٢	٧٩,٠٦٤	٠,٠٧	١٥٤,١١٧	١,٠٧١,٣٤٠
١٩٨٥	٢٦٣,٥٧٣	٠,٢٥	٤٠٣,٤٨٦	٠,٣٩	٦٠,٧٩٥	٠,٠٦	١٢٨,٠٤٥	٠,١٢	١٣,٥٨٢	٠,٠١	١,٧٨١	٠,٠٠١٧	٦٧,٨١٣	٠,٠٦	١٣٥,٣٧٠	١,٠٧٤,٤٤٥
١٩٨٦	١٧٢,٢٠٨	٠,٢٠	٣٣٠,٩٨٧	٠,٣٩	٤٨,٥٨٠	٠,٠٦	٧٥,٥٢٩	٠,٠٩	١١,٢٤٣	٠,٠١	٤,٩٢٧	٠,٠٠٥٨	٦٦,٦٤٢	٠,٠٨	١٤٠,٠٨٣	٨٥٠,١٩٩
١٩٨٧	٢٣٣,٧٧٤	٠,٢٦	٣٢١,٥١٧	٠,٣٥	٥٦,١٠٧	٠,٠٦	٩٣,٣٨٩	٠,١٠	١٤,٣٦٣	٠,٠٢	١,٤٣٨	٠,٠٠٢	٥٥,٦٦٤	٠,٠٦	١٣٩,٢٩٣	٩١٥,٥٤٥
١٩٨٨	٢٦١,٦٨١	٠,٢٦	٣٤٥,٨١٩	٠,٣٨	٦٦,٠٢٢	٠,٠٧	١٢٨,٨٦٠	٠,٠١	١٧,٥٧٥	٠,٠٢	٢,٧٨٦	٠,٠٠٣٠	٥٤,١٤٢	٠,٠٥	١٤٥,٥٨٤	١,٠٢٢,٤٦٩
١٩٨٩	٣٣٧,٥٨١	٠,٢٧	٤٢٣,٨٩٣	٠,٣٥	٥٥,٨٠٤	٠,٠٥	١٧٠,٧٦٨	٠,١٤	٢١,٩١٧	٠,٠٢	٨,٧١٣	٠,٠٠٧١	٤٥,٦٧٠	٠,٠٤	١٦٥,٦٦٤	١,٢٣٠,٠١٠
١٩٩٠	٤٣٨,٤٠٥	٠,٢٥	٥٥٣,٩٢٥	٠,٣٢	٨٥,٣٢٦	٠,٠٥	٢٩٩,٤٨٠	٠,١٢	٢٥,٠٢٠	٠,٠٢	٢٢,١٣٤	٠,٠١٣	٥٤,٣٢٠	٠,٠٣	٢٤٧,٢١٨	١,٧٢٥,٨٢٨
١٩٩١	٣٣٨,٦٢٨	٠,٢٠	٥٧١,٤٤٢	٠,٣٣	٨٥,٦٤٨	٠,٠٥	١٧٨,١٥٧	٠,١٠	٢٩,١٤٩	٠,٠٢	٥٣,٤٨٠	٠,٠٣	٦١,١١٥	٠,٠٤	٣٩٢,٨٤٤	١,٧١٠,٤٦٣
١٩٩٢	٤٦١,٩٦٧	٠,٢١	٧٢٥,٢٨١	٠,٣٣	١٢٩,٦٠٨	٠,٠٦	٢٤٦,١٥٣	٠,١١	٥٢,١٤٧	٠,٠٢	٣١,٢٠٦	٠,٠١٤	١٣٢,١٩٣	٠,٠٦	٤٣٥,٤٤٧	٢,٢١٤,٠٠٢
١٩٩٣	٤٩٨,٨٢٥	٠,٢٠	٨٣٥,٦٣٥	٠,٣٤	١٤٩,٥٦٩	٠,٠٦	٣١١,٤٩٢	٠,١٣	٥٠,٥٨٥	٠,٠٢	٤٣,٨٩٥	٠,٠٢	١٢٣,٦١٨	٠,٠٥	٤٤٠,٤٢٥	٢,٤٥٣,٦٢٥
١٩٩٤	٥٣٠,٥١٩	٠,٢٢	٨٦٣,٦٤٦	٠,٣٧	١٣٦,٦٤٥	٠,٠٦	٢٣٢,٥٤٥	٠,١٠	٦٢,٥١٩	٠,٠٣	٣٨,٨٩٥	٠,٠٢	٩٣,٦١٣	٠,٠٤	٤٠٤,٢٠١	٢,٣٦٢,٥٨٣
١٩٩٥	٦٠٨,٥٤٥	٠,٢٤	٩٠٠,٩٤١	٠,٣٥	١٢٤,٨٦٥	٠,٠٥	٢٤٠,٥١٢	٠,٠٩	٥٨,٩٨٦	٠,٠٢	٤٨,٧٦٠	٠,٠٢	٩١,٤٤١	٠,٠٤	٥١٦,٢٠٠	٢,٥٩٠,٢٥٠

المصدر: (١) البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية، العدد الخاص (١٩٦٤-١٩٩٥)

(٢) تم احتساب الأهمية من قبل الباحث

www.manaraa.com

(٢-٦) خصائص التجارة الخارجية:-

يتضح من التحليل السابق للبيانات الإحصائية أن هناك عددا من الخصائص و/أو المشكلات الملازمة لقطاع التجارة الخارجية أهمها ما يلي:-

١- هناك ارتفاع كبير في قيمة المستوردات مقارنة مع قيمة الصادرات الأمر الذي أدى إلى تفاقم مشكلة العجز المزمن في الميزان التجاري السلعي، إذ يؤدي ارتفاع قيمة المستوردات إلى استنزاف جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي شأنه شأن الكثير من الدول العربية والدول النامية، ويعود ذلك إلى أسباب عديدة منها عدم قدرة الإنتاج المحلي (خصوصا الصناعي) على سد احتياجات السوق المحلي من مختلف السلع والخدمات وخصوصا من السلع الوسيطة والمواد الخام والسلع الرأسمالية ويرجع ذلك بالدرجة الأولى لمحدودية وقلة الموارد الاقتصادية في الأردن، هذا بالإضافة إلى قلة كفاءة القطاع الصناعي وعدم قدرته على إنتاج أو منافسة المنتجات العالمية من السلع الوسيطة والرأسمالية وذلك لتميز هذه المنتجات إما من حيث الأسعار أو النوعية ومتانة الصنع، كما أن الأردن في الوقت الحالي بحاجة ضرورية لاستيراد السلع اللازمة لإنشاء واستكمال مشاريع البنية التحتية وإقامة المشاريع الصناعية والإنتاجية التنموية، وعلى الجانب الآخر تشير أرقام التجارة الخارجية للفترة [١٩٦٩-١٩٩٥] إلى أن الصادرات السلعية كأرقام مطلقة لا تزال تحبو وراء المستوردات، بل أن الفجوة بينهما تتسع مع الوقت، فقد كانت نسبة تغطية الصادرات الوطنية للمستوردات حوالي (١٧,٦%) في عام ١٩٦٩، وانخفضت لتصل إلى (١١,٥%) في عام ١٩٧١ و إلى (١٤%) في عام ١٩٧٩ (انظر الجدول رقم (٢-١))، ويمكن رد ذلك إلى استمرار تدفق السلع الأجنبية على الأردن دون أن يظهر أي ضبط حكومي لتنظيم أو تقييد هذا التدفق بما يتناسب مع مصلحة الاقتصاد الوطني. وبالمقابل فقد تحسنت نسبة تغطية الصادرات الوطنية للمستوردات، في الفترة الأخيرة والذي يمكن الاستدلال عليه من المعدلات المرتفعة لنمو الصادرات مقابل المستوردات، فقد ارتفعت هذه النسبة في عام ١٩٨٤ لتصل إلى (٢٤,٤%)، وقد استمرت بالارتفاع بعد ذلك (باستثناء عام ١٩٨٥) لتصل إلى (٣٨,٨%) في عام ١٩٩٥، لكن هذا التحسن الذي طرأ على قيمة الصادرات الوطنية لا زال أقل بكثير من قيمة المستوردات السلعية، مما يعني أن تصحيح الخلل في الميزان التجاري يتطلب تحقيق معدلات نمو عالية جدا في الصادرات.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- انخفاض نسبة الصادرات الوطنية إلى الناتج المحلـــي الإجمـالي إذ بلغـت بالمتوسـط (١٢,٥%) وذلك بالرغم من تحقيق الصادرات الوطنية نموا مرتفعا بلغ بالمتوسط حوالي (٢٣%)، بينما ارتفعت نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت بالمتوسط حوالي (٥٩%) للفترة [١٩٧٥-١٩٩٥] أو ما يقارب أربعة أضعاف ونصف عن نسـبة الصادرات للناتج المحلي الإجمالي.

٣- اتسم الهيكل السلعي للصادرات الوطنية بارتفاع الأهمية النسبية للصادرات مـن السـلع الاستهلاكية والمواد الخام والسلع الوسيطة، إذ شكلـت الصـادرات منـها مـا نسـبته (٤٣,٣%) و (٥٤,١%) من مجمل الصادرات الوطنية على الترتيب، مقابل تدني الأهمية النسبية للصادرات من السلع الرأسمالية حيث ظلت متذبذبة ومتدنية ولم تتجاوز (٦,٥%) من مجمل الصادرات (انظر جدول رقم ٢-٢) حيث لم يتجاوز المتوسط السنوي لها عن (٢,٥%) من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الفترة [١٩٦٩-١٩٩٥]، كما أن صادرات الفوسفات وحدها شكلت ما نسبته (٣١%) من مجمل الصادرات الوطنية كمتوسط سنوي خلال نفس الفترة، وكذلك فقد شهد الهيكل السلعي للصادرات الوطنية تغييرات جوهريـة لصالح ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات من المنتجات الزراعية.
وكنتيجة نلاحظ أن صادرات المواد الخام والسلع الوسيطة تستحوذ على النصيب الأكـبر من الصادرات الأردنية يليها من حيث الأهمية صادرات السلع الاسـتهلاكية ومـن ثـم الصادرات من السلع الرأسمالية.

٤- ارتفاع نسبة السلع الاستهلاكية من المستوردات الوطنية حيـث بلـغ متوسـط نصيـب المستوردات الاستهلاكية خلال الفترة [١٩٦٩-١٩٩٥] حوالـي (٤٠%) مـن مجمـل المستوردات، في حين أن نسبة الاستيراد من السلع الرأسمالية لم تتجاوز (٢٥%) خـلال نفس الفترة، ويعني ذلك أن الاستيراد في الأردن يخدم الأغراض الاستهلاكية أكثر مـن الأغراض الاستثمارية والتنموية.

٥- تعاني الصادرات الأردنية من مشكلة التركيز الكبير في الأسواق العربيـة، حيـث بلـغ متوسط نصيب الأسواق العربيـة مـن الصـادرات الوطنيـة (٥٢%) خـلال الفـترة [١٩٧٥-١٩٩٥] (انظر الجدول رقم ٢-٥)، الأمر الذي يجعل تطور مثل هذه التجـارة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مرهونا بتطور العلاقات السياسية العربية، كما يمكن ملاحظة التدني الحاد في نسبة الصادرات الأردنية للأسواق الأوروبية الغربية والسوق الأمريكي حيث لم تتجاوز نسبتها (٩%) و (١%) من مجمل صادراتنا على الترتيب.

٦- ارتفاع نسبة المستوردات من أسواق الدول الأوروبية الغربية حيث استحوذت على النصيب الأكبر من المستوردات الأردنية، وقد بلغت نسبة المستوردات من هذا السوق ما متوسطه (٣٩,٥%) خلال الفترة [١٩٧٥-١٩٩٥]، بينما حصلت الدول العربية على المرتبة الثانية بعد المستوردات من السوق الأوروبية الغربية التي تشكل فيها المستوردات من الوقود المعدني والمواد الخاصة بالتشحيم النصيب الأكبر من المستوردات القادمة من الدول العربية.

وهكذا يتبين لنا التركيز الكبير على الاستيراد من دول سوق أوروبا المشتركة بشكل خاص والدول الأوروبية والولايات المتحدة بشكل عام، وهذا يشير بوضوح إلى الاعتماد الكبير والتبعية الواضحة للاقتصاد الغربي، حيث أن أكبر عجز تجاري يواجهه الأردن هو مع هذه الدول.

٧- أظهرت تقديرات مدى ارتباط المستوردات الأردنية بالتغييرات التي تحدث في الدخل القومي خلال الفترة من [١٩٦٩-١٩٩٥] إلى ارتفاع الميل الحدي للاستيراد الذي يدل على ارتفاع الطلب على المستوردات سواء على مستوى مجمل المستوردات السلعية أو على مستوى المجموعات الرئيسية للمستوردات، (انظر المعادلات ٣،٢،١) حيث احتل الميل الحدي لاستيراد السلع الوسيطة والمواد الخام النصيب الأول إذ كان الميل الحدي لاستيرادها (٣٥%) بينما شكلت السلع الرأسمالية المستوردة المرتبة الثانية إذ بلغ الميل الحدي لاستيرادها (١٢%) خلال الفترة [١٩٦٩-١٩٩٥].

وبعد أن تم استعراض واقع و تطور التجارة الخارجية الأردنية ودراسة مدى ارتباط المستوردات الأردنية بالتغيرات التي تحدث في الدخل القومي، و تناول خصائص قطاع التجارة الخارجية بقدر من التفصيل، سيتم الانتقال في الفصل الثاني إلى بحث جانب السلع الرأسمالية المستوردة و المحلية بشكل شامل و تفصيلي يعكس موقع الدول النامية والدول العربية من الإنتاج العالمي للسلع الرأسمالية و يستعرض بعض السلع الرأسمالية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنتجة داخل الأردن، وتطور الـهيكل الإنتـاجي لصناعتـها وفحـص العلاقـة بيـن المستوردات من السلع الرأسمالية و الصادرات منها، و محاولة تحديد دالة للطلب علـى السلع الرأسمالية المستوردة و دراستها حسب تصنيفها السلعي بالإضافة إلى اسـتعراض أهم الأساليب والوسائل الممكنة لتطوير الصناعات الرأسمالية في الأردن وتوضيح بعض المشاكل التي يمكن أن تواجه إنشاء وتأسيس هذه الصناعات في الأردن، وتوضيح الموقع الذي تحتله هذه السلع في برامج الاستثمار المختلفة الموجـودة فـي الخطـط التنمويـة المتعاقبة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهوامش

١- طالب عوض، التجارة الدولية (نظريات وسياسات)، معهد الدراسات المصرفية- عمان، الطبعة الأولى ١٩٩٥، ص٤٢٧ .

2- James G. Ingram, International Economics, Second Edition, John Wiley and Sons, 1983, page 401

3- Jong- Wha lee; "Capital Goods Import and Long -Run Growth", Journal of Development Economics, Vol. 48 (1995). Pp 91-110 .

4-James Raidel; "Trade As The Engine Of Growth in Developing Countries , Revisited", The Economic Journal. Vol. 94 (March 1984). pp 56-73.

٥- تقي عبد سالم، استراتيجية التنمية وتحقيق التجارة الخارجية، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد الثالث، السنة الثالثة، ١٩٧٩، ص. ٩٢ .

٦- طالب عوض، مرجع سابق، ص ٤٢٤.

٧- جرى تعديل على جدول التعرفة الجمركية الأردنية بتاريخ ١٩٩٥/٥/٦، هدف بشكل رئيسي إلى تخفيض الرسوم الجمركية (أو الإعفاء الكامل) للسلع الغذائية الأساسية والسلع الوسيطة المستخدمة في الصناعات المحلية، وحددت معدلات التعرفة الجمركية على السلع المختلفة، أنظر : الجريدة الرسمية، المملكة الأردنية الهاشمية، عدد ٤٠٤٢، أيار ١٩٩٥.

٨- محمد الهزايمة، أثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الأردن (١٩٦٩-١٩٩٠)، رسالة ماجستير غير منشورة- جامعة اليرموك، ١٩٩٣، ص٦ .

٩- عبد الباسط عثامنة، النمو الصناعي في الأردن (١٩٦٨-١٩٩٣)، رسالة ماجستير غير منشورة- جامعة اليرموك، ١٩٩٣، ص ٦٦.

١٠- البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)، النشرة الخاصة، جدول رقم (٣٢).

١١- خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٦-١٩٩٠)، ص٤.

١٢- خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٦-١٩٩٠)، ص ٣٨.

13- Millham, Charls B. and Mohammed , Amerah, Rationalization of Imports in Jordan (1968-1975), Royal Scientific Society, Amman, 1977, pp 13-14.

١٤- لم يتم ذكر بند سلع أخرى غير داخلة في مكان آخر، لعدم الضرورة حيث أن تقسيم المستوردات إلى ثلاثة أقسام يفي لأغراض التحليل.

15- M. Amerah and T. Al-Hajji, Import Capacity and Economic Growth in Jordan (1973-1983) Royal Scientific Society, Amman 1987, p.

١٦- طالب عوض، مرجع سابق، ص ٤٣٠.

١٧- محمد الهزايمة، مرجع سابق، ص١١٠.

18-Omar Marashdeh, The Jordanian Economy, Al-Jawal Corporation, 1995, p 146.

١٩- وليد حميدات ومحمد الهزايمة، : تجارة الأردن خارجيا وأثرها على نمو وتطور قطاع الصناعات التحويلية: دراسة تحليلية قياسية (١٩٦٨-١٩٩٠)، مجلة دراسات الجامعة الأردنية في المجلد الثاني والعشرون (أ)، العدد الثالث، ١٩٩٥، ص ١٢٤٤.

20- Millham, Charls B. and Mohammed Amerah, op. cit, p. 14

٢١- تم فحص المعنوية عند مستويات ثقة ١٠%، ٥%، ١% وكانت كلها ذات معنوية إحصائية.

٢٢- طالب عوض، مرجع سابق، ص٤٣١.

٢٣- البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)، النشرة الخاصة، جدول رقم (٤١).

٢٤- محمد الهزايمة، مرجع سابق، ص ١١٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلع الرأسمالية- واقعها وتطورها

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الثالث

السلع الرأسمالية- واقعها وتطورها

(٣-١) التعريف بالسلع الرأسمالية:

لا يوجد تعريف قياسي عالمي للسلع الرأسمالية والمنتجات التي تحتويها، ويعود ذلك إلى أن تحديد كون المنتج هو سلعة إنتاجية (رأسمالية) أو استهلاكية لا يتعلق بمكوناته وما يحتويه بل بالكيفية التي يتم فيها استخدامه سواء استخدم لإنتاج سلع مصنعة أخرى أم تم توجيهه نحو الاستهلاك النهائي.

وعليه يمكن تعريف السلع الرأسمالية بشكل مبسط بأنها السلع التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى سواء كانت إنتاجية أو استهلاكية، كالمكائن والآلات والمعدات الصناعية ومعدات النقل والمصانع بصورة عامة وغيرها.

لذلك فإن الصناعات الرأسمالية هي تلك الصناعات التي تقوم بإنتاج السلع الرأسمالية (وسائل الإنتاج)[1].

واستناداً إلى المفهوم للسلع الرأسمالية أو الإنتاجية، فقد تم تحديد مكونات الدراسة، مستندا قدر الإمكان للتصنيف القياسي الصناعي الدولي للأنشطة الاقتصادية (ISIC) والذي يتضمن صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والماكينات والمعدات، مركزا بذلك على ما يعتبر منها موجها نحو الاستخدام كوسائل لإنتاج سلع أخرى، إنتاجية أو استهلاكية، وعليه فان هذه الدراسة موجهة نحو دراسة صناعة الإنتاج الرئيسية في الأردن.

(٣-٢) لمحة عن الاتجاهات العالمية لصناعات السلع الرأسمالية:

(٣-٢-١) موقع الدول النامية والدول العربية:

تبقى الصناعات المتخصصة في إنتاج السلع والمعدات الرأسمالية، أكثر أهمية من غيرها من الفروع الصناعية الأخرى، نظرا لدورها التنموي التي تشارك فيه داخل الاقتصاد وخارجه، وقد تركزت هذه الصناعات بشكل كبير في الدول المتقدمة صناعيا، فالدول الغربية الصناعية تستحوذ حاليا على أكثر من ثلثي إنتاج هذه الصناعات بينما تبلغ حصة الدول ذات الاقتصاديات المخططة مركزيا أكثر من الربع بقليل، أما حصة الدول النامية (عدا الصين) من إنتاج السلع

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرأسمالية في العالم فلم تتجاوز (٥%) فقط خلال تطورها في الفترة من [١٩٦٥-١٩٨٥] ولم يتحقق التقدم المطلوب بعد تلك الفترة على الرغم من المنجزات الكثيرة التي تحققت في عدد من الدول كالبرازيل والأرجنتين والهند وكوريا الجنوبية وغيرها[٢] .

وتستورد الدول النامية الغالبية العظمى من احتياجاتها من السلع الرأسمالية من الدول الصناعية الغربية حيث تشكل نسبتها (٩١%)، بينما لا تتجاوز استيراداتها من الدول ذات الاقتصاديات المخططة مركزيا أكثر (٦%) ومن الدول النامية الأخرى (٣%) فقط خلال عام ١٩٨٥ [٣] .

أما بالنسبة إلى موقع الأقطار العربية من الطلب العالمي على السلع الرأسمالية فمن الملاحظ تدني حصتها من الإنتاج العالمي للسلع الرأسمالية، ونستطيع أن نستدل على ذلك من انخفاض قيمة الصادرات العربية من السلع الرأسمالية وأخص بالذكر هنا صادرات الآلات والمعدات الخاصة بالنقل[٤] ، فقد احتلت كل من الإمارات والسعودية والعراق، والكويت ومصر نصيب الأسد من مجموع المستوردات من الآلات ومعدات النقل حيث بلغت في عام ١٩٨٢ على الترتيب: (٣,٧١٣,٣٢)، (١٧,٦٥٦,٣٨)، (٥,٠٥٩,٩٧)، (٣,٦١٣,٢٠)، (٢,٦٧٨,٢٩) مليون دولار مقابل صادراتها من الآلات والمعدات الخاصة بالنقل التي تبلغ (٣٣٣,٣٧) مليون دولار للإمارات العربية و (٤٥٧,٦٢) مليون دولار للسعودية و (٠,٣٤) مليون دولار للعراق و (٧٠٣,١٦) مليون دولار للكويت و (٠,٤٣) مليون دولار لمصر[٥] ، ونلاحظ من هذه الأرقام وبكل وضوح الاختلاف الضخم بين المستوردات من السلع الرأسمالية والمصدر منها، والذي يعود إلى ضعف القطاع المصنع للسلع الرأسمالية في الوطن العربي وعدم وصوله إلى الدرجة التصنيعية المطلوبة، إذا ما قورنت بالكميات الضخمة التي تستوردها من السلع الرأسمالية حيث أنها لم تحدث النمو المطلوب في القطاعات المنتجة لمثل هذه السلع بالرغم من التحسن الذي طرأ على بعض الأقطار، كما نلاحظ أيضا الوزن الاستيرادي الكبير الذي تشكله الأقطار العربية بمجموعها، حيث تعتبر بعض الأقطار العربية كالسعودية والعراق والجزائر وليبيا من أكبر الدول المستوردة للسلع الرأسمالية في العالم[٦] .

(٣-٣) السلع الرأسمالية المنتجة داخل الأردن:

تقسم السلع الرأسمالية التي تنتجها أغلب الدول النامية من حيث مساهمة المكونات والقدرات الوطنية في إنتاجها وعلاقتها بالشركات الأجنبية العالمية التي تتخصص في إنتاج المعدات الرأسمالية إلى أربع مجموعات أساسية هي[٧] :

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- السلع الرأسمالية التي يتم تجميعها محلياً من قبل مؤسسات وطنية وبترخيص صناعي، معتمدة على تصاميم ومكونات من الشركات الأجنبية المنتجة.

٢- السلع الرأسمالية ذات الإنتاج الوطني الحقيقي، وهي المجموعة المتضمنة على تلك المنتجات التي يتم تصميمها وتطويرها وصنعها بصورة رئيسية من مكونات وقدرات محلية وطنية ولا تتضمن عادة سوى جزءاً قليلاً من مستلزمات وعناصر إنتاج ذات منشأ أجنبي.

٣- السلع الرأسمالية المنتجة من قبل فروع محلية للشركات الأجنبية للاستفادة من سياسات الحماية، وعادة ما تكون على شكل تجميع لمكونات وقدرات تم تجهيزها في الشركة الأجنبية الأم.

٤- السلع الرأسمالية التي تنتج محلياً في الدول النامية لحساب بعض الشركات المتعددة الجنسية، وخاصة تلك السلع التي تحتاج إلى كثافة عمالية كبيرة للاستفادة من انخفاض الأجور المقدمة للعمال في الدول النامية، وعادة تكون مثل هذه السلع موجهة نحو التصدير الخارجي.

وتقع السلع الرأسمالية المنتجة في الأردن تحت الأنواع من واحد إلى ثلاث، حيث أن معظم هذه السلع إما يتم تجميعها محلياً من قبل مؤسسات وطنية وبترخيص صناعي، أو تكون منتجة من قبل فروع محلية لشركات أجنبية عالمية، أو تنتج محلياً باعتبارها إنتاج وطني حقيقي ولا تحتاج سوى جزءاً قليلاً من مستلزمات وعناصر ذات منشئ أجنبي.

ويتركز إنتاج الأردن من السلع الرأسمالية التي تمكنت من تطوير صناعتها على بعض المجموعات من المعدات أهمها: (٨)

١- صنع الآلات والمعدات والذي يشتمل على:-

أ- صنع معدات الرفع والمناولة.

ب- صنع الآلات الزراعية وآلات الحراجة.

ج- صنع العدد الآلية.

د- صنع آلات لعمليات التعدين واستغلال المحاجر والتشييد.

هـ- صنع آلات تجهيز الأغذية والمشروبات والتبغ.

و- صنع الآلات المتخصصة الغرض وصنع الأجهزة المنزلية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- صنع الآلات والأجهزة الكهربائية والتي تشتمل على:-

أ- صنع المحركات والمولدات والمحولات الكهربائية.

ب- صنع أجهزة توزيع الكهرباء والتحكم فيها.

ج- صنع الأسلاك والكابلات المعزولة.

د- صنع المحركات والخلايا الأولية والبطاريات من الخلايا الأولية.

هـ- صنع المصابيح الكهربائية ومعدات الإنارة.

٣- صنع المركبات ذات المحركات المقطورة والمركبات نصف المقطورة والذي يشتمل على:-

أ- تصنيع المركبات والأبدان (أعمال تجهيز العربات) للمركبات ذات المحركات، وصنع المركبات المقطورة ونصف المقطورة.

ب- صنع أجزاء وتوابع ومحركات المركبات ذات المحركات.

٤- صنع معدات النقل الأخرى.

٥- صنع منتجات المعادن المشكلة باستثناء الماكينات والمعدات، وتشتمل على:-

أ- صنع المنتجات المعدنية الإنشائية.

ب- صنع الصهاريج والخزانات والأوعية من المعادن.

ج- صنع أدوات القطع والعدد اليدوية والأدوات المعدنية العامة.

د- صنع منتجات المعادن المشكلة الأخرى.

هـ- معالجة وطلي المعادن؛ الهندسة الميكانيكية العامة نظير رسم أو على أساس عقد.

٦- صنع المعادن الأساسية، وتشتمل على[٩]:

أ- صناعة الحديد والصلب الأساسية.

ب- صنع المعادن الأساسية الثمينة وغير الحديدية.

ج- سبك الحديد والصلب.

د- سبك المعادن غير الأساسية .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣-٤) تطور الهيكل الإنتاجي للصناعات الرأسمالية في الأردن:

من المشكلات التي تواجه معظم الدول النامية عدم قدرتها على توفير احتياجاتها من السلع الوسيطة والرأسمالية اللازمة لعملية الإنتاج، الأمر الذي يدفع بها للاعتماد على الاستيراد لسد احتياجات القطاع الصناعي والقطاعات الإنتاجية الأخرى[١٠] ، وللتعرف على تطور الهيكل الإنتاجي للصناعات الرأسمالية وتطور أهميتها من مجمل الصناعات التحويلية، سوف يتم تقسيم الصناعات التحويلية إلى صناعات رئيسية ثلاث: صناعات رأسمالية، صناعات استهلاكية، وصناعات وسيطة، وكما هو ملاحظ من الجدول رقم (٣-١):

جدول(٣-١)

تطور الهيكل الإنتاجي لقطاع الصناعة التحويلية حسب طبيعة المنتجات ونسبة كل منها إلى مجمل الصناعي التحويلي، بالأسعار الجارية.

(القيمة بالمليون دينار)

السنة	١٩٦٨		١٩٧٤		١٩٧٩		١٩٨٤		١٩٨٨		١٩٩٠	
الصناعات	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الرأسمالية	٣,٠٧	١٠,٣	٨,٤٥	١٣,٨	٣٤,١٦	١٦,٧	٦٥,٨٣	٨	١٠٣,٦٨	١١,٩	١٥١,٣٥	١٢,٣
الاستهلاكية	١٥,٣٨	٥١,٦	٣١,١٨	٥٠,٩	٧٦,٥٤	٣٧,٥	١٨٩,٦٧	٢٣	٢٣٨,١٤	٢٧,٢	٣٣١,٩٢	٢٧,١
الوسيطة	١١,٣٤	٣٨,١	٢١,٦٧	٣٥,٣	٤٥,٥٨	٤٥,٨	٥٦٨,٢	٦٩	٥٣٢,٩٧	٦٠,٩	٧٤٢,٤٩	٦٠,٦
مجمل الإنتاج الصناعي التحويلي	٢٩,٧٩	١٠٠	٦١,٣	١٠٠	٢٠٤,٢٨	١٠٠	٨٢٣,٧١	١٠٠	٨٧٤,٧٩	١٠٠	١٢٢,٧	١٠٠

المصدر:- محمد احمد الهزايمة ،أثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الأردن ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة اليرموك ، قسم الاقتصاد ١٩٩٣ ص٧٤

فان إنتاج الصناعات الرأسمالية قد أرتفع من (٣,٠٧) مليون دينار عام ١٩٦٨ إلى (١٥١,٣٥) مليون دينار عام ١٩٩٠ وساهم بذلك بارتفاع الأهمية النسبية لها من (١٠,٣) عام ١٩٦٨إلى (١٢,٣) في عام ١٩٩٠ ،بينما نلاحظ أن إنتاج الصناعات الوسيطة ساد على كل من إنتاج الصناعات الاستهلاكية والرأسمالية فقد ارتفع إنتاج الصناعات الوسيطة من (١١,٣) مليون عام١٩٦٨ إلى (٧٤٢,٥) مليون دينار عام ١٩٩٠ وارتفعت الأهمية النسبية لها من (٣٨,١%) عام ١٩٦٨ إلى (٦٠,٦%) عام ١٩٩٠ ،أما إنتاج الصناعات الاستهلاكية ،فقد ارتفع من (١٥,٤)مليون دينار عام ١٩٦٨ إلى (٣٣١,٩) مليون دينار عام ١٩٩٠ أما أهميتها النسبية فقد انخفضت من (٥١,٦%) عام ١٩٦٨ إلى (٢٧,١%) عام ١٩٩٠ ، وعليه فإن الصناعات الرأسمالية لم تحتل المركز المطلوب والضروري لتوفير الآلات والمعدات والمكائن الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها قطاع الصناعة التحويلية ، وقد يعزى ذلك إما لتوجيه

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستثمارات خاصة استثمارات[١١] القطاع الخاص نحو السلع الاستهلاكية التقليدية وإما لتوجيه الاستثمارات نحو الصناعات الوسيطة كالصناعات الكيماوية والبترولية والمنتجات غير المعدنية التي تعتمد بشكل كبير على المواد الأولية المحلية وتتميز بتوفر سوق محلي واسع نسبيا [١٢] .

(٣-٥) العلاقة بين المستوردات من السلع الرأسمالية والصادرات منها :

تلعب المستوردات دورا مهما في اقتصاديات الدول النامية عن طريق توفير السلع الرأسمالية والوسيطة اللازمة للمضي في عملية التنمية الاقتصادية بصورة عامة والتنمية الصناعية في مختلف القطاعات التي تستخدمها بصورة خاصة . حيث تساهم مثل هذه المستوردات في تشكيل قاعدة مادية أساسية لعملية التصنيع ، وتؤثر على عملية التراكم الرأسمالي (الاستثمار)في الاقتصاد الوطني ، حيث لا يمكن للدول النامية رفع معدل النمو الاقتصادي و رفع عجلة التصنيع دون التوسع في تكوين راس المال ، فهي من جهة يجب أن تزيد من نسبة تكوين راس المال إلى الدخل القومي ،ومن جهة أخرى عليها أن تعمل على توفير المعروض المناسب من السلع الرأسمالية حتى تجعل من الممكن تحويل الموارد المالية المتراكمة إلى استثمارات مادية، ولذلك فان الدول النامية ومنها الأردن تزداد حاجاتها إلى كميات كبيرة من المعدات والآلات لتوفير الصناعات الأساسية وتنفيذ وتوسيع المشاريع الصناعية[١٣] ،والذي يؤثر بالتالي على زيادة الحجم الإنتاجي والذي ينعكس من خلال زيادة الصادرات الصناعية والاستهلاكية وغيرها، لذلك سوف أحاول في هذا المبحث الربط بين المستوردات من السلع الرأسمالية والصادرات منها ، ولمعرفة تأثير المستوردات من السلع الرأسمالية المستوردة على الصادرات منها في الأردن خلال الفترة [١٩٧٠-١٩٩٥] ، تم اخذ مجاميع المستوردات كمتغيرات مستقلة وقيمة الصادرات من السلع الرأسمالية كمتغير تابع، ولغرض الوصول إلى هذا الهدف فقد تم استخدام النموذج، كما أخذ بعين الاعتبار الحالة الساكنة والحركية في كل من النماذج المستخدمة، أي إدخال متغير التخلف الزمني كمتغير إضافي مع المتغيرات الأخرى. وبشكل عام فإن النموذج كالتالي:

$$KEXP = F(IMPK , INTR, ROW)$$

والصيغة المقدرة هي:

$$KEXP = B0 + B1\ IMPK + B2INTR + B3\ ROW + U$$

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث ترمز:

KEXP : للقيمة الحقيقية للصادرات من السلع الرأسمالية.

IMPK: للقيمة الحقيقية للمستوردات من السلع الرأسمالية.

INTR: للقيمة الحقيقية للمستوردات من السلع الوسيطة.

ROW: للقيمة الحقيقية للمستوردات من المواد الخام.

ولكي تكون النماذج أكثر دقة تم استخدام (٥%) مستوى معنوية لقياس درجة معنوية المتغيرات، كما استخدم اختبار (t) للتحقق من دلالة ذلك، كذلك تم اللجوء إلى معامل التحديد R^2 لمعرفة درجة الترابط بين العوامل المستقلة والمتغير التابع، وكذلك تم استخدام داربون-واتسون (D.W) للاستدلال على ظاهرة الارتباط الذاتي، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) تم تقدير معلمات النماذج بالصيغ المختلفة وكانت أفضل النتائج على النحو التالي:

KEXP = - 0.057 + 0.021 IMPK + 0.041 INTR -0.038 ROW

(t-Ratio) (1.936) (2.37) (7.74) (-2.32)

R^2 = 0.77 D.W = 1.18

R^{-2} =0.75 F -stat = 25.6

وبملاحظة القيم التائية للمعاملات نجد أنها تتمتع بمعنوية إحصائية قوية عند مستوى ثقة (٥%) كما تشير معاملات المتغيرات المستقلة إلى علاقة إيجابية بين المستوردات من السلع الرأسمالية والوسيطة والصادرات من السلع الرأسمالية، لكن يدل معامل داربون-واتسون على وجود ظاهرة الترابط الذاتي بين الأخطاء لذلك تم إعادة تقدير المعادلة أعلاه بطريقة (AR1) التي تزيل الارتباط الذاتي الموجب من الدرجة الأولى، وقد كانت نتائج التقدير كالآتي:

KEXP = -0.059 + 0.022 IMPK + 0.035 INTR - 0.03 ROW

(t-Ratio) (-1.21) (1.87) (4.21) (-1.16)

R^2 = 0.82 D.W = 1.696

R^{-2} = 0.78 F-stat= 23.73

ويتضح من هذه النتائج أن المعلمات الأساسية لعناصر السلع الرأسمالية المستوردة والسلع الوسيطة والمواد الخام لم يحصل فيها تغيير يذكر عند إعادة التقدير لاستبعاد الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى (AR1) مما يعني أن التقديرات الأصلية لم تكن متحيزة وأن التقدير بشكل عام جيد كما يتبين من قيمة معامل التحديد (R^2) الذي يبلغ (٨٢%) والذي يفسر أن (٨٢%)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من التغييرات التي تحصل في المتغير التابع يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة وهي نسبة جيدة. ونلاحظ من قيمة معامل السلع الرأسمالية المستوردة ضعف العلاقة بين المستوردات من السلع الرأسمالية والصادرات منها، حيث يفسر هذا المعامل (٠,٠٢٢) أن زيادة كميات السلع الرأسمالية المستوردة بمقدار دينار واحد يعمل على زيادة الصادرات من السلع الرأسمالية بمقدار (٠,٠٢٢) من الدينار وهي نسبة قليلة، وتشير النتائج أيضا إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم المستوردات من السلع الوسيطة والصادرات من السلع الرأسمالية، ويظهر ذلك من خلال اختبار (t) والذي يشير إلى معنوية معامل المستوردات الوسيطة عند مستوى معنوية (٥%)، وتشير نتائج التقدير أيضا إلى وجود علاقة عكسية بين المستوردات من المواد الخام والصادرات من السلع الرأسمالية، ويظهر ذلك من خلال الإشارة السالبة التي تسبق معامل المستوردات من المواد الخام (Row) إلا أن هذا المعامل ليس ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٥%) وإنما يثبت معنويته عند مستوى (١٠%) و (٢٥%) ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن معظم المستوردات من المواد الخام التي تدخل في عملية التصنيع تشمل المحروقات والوقود والتي تعتبر مصروفات يؤثر سعرها على حجم الإنتاج سلبيا عند ارتفاعها بمعدلات فوق المعدل المعقول.

إن مثل التحليل السابق يفتقد إلى إدخال متغير التخلف الزمني، وذلك لأن المستوردات الرأسمالية والوسيطة تحتاج إلى وقت زمني معين حتى تستوعب داخل الاقتصاد ويتم تركيبها وتباشر في إنتاجها وعادة تأخذ فترة سنة صناعية كاملة لبدء تأثير مثل هذه السلع على التصنيع المحلي بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام، لذلك تم استخدام الصيغة التالية:-

$$KEXP = B0 + B1\ IMPK_{t-1} + B2\ INTR_{t-1} + B3\ ROW_{t-1}$$

حيث ترمز:

$IMPK_{t-1}$: إلى متغير التخلف الزمني للسلع الرأسمالية المستوردة.

$INTR_{t-1}$: إلى متغير التخلف الزمني للسلع الوسيطة المستوردة.

ROW_{t-1} : إلى متغير التخلف الزمني للمواد الخام.

وكانت نتائج التقدير بعد معالجة مشكلة الارتباط الذاتي كالآتي:

$$KEXP = -0.05 + 0.024\ IMPK_{t-1} + 0.046\ INTR_{t-1} - 0.049\ ROW_{t-1}$$

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(t-ratio) (-1.3) (2.44) (6.79) (-2.7)

$R^2 = 0.85$ D.W = 1.85

$R^{-2} = 0.82$ F-stat = 27.46

وتشير النتائج إلى أنه عند إدخال متغير التخلف الزمني لسنة واحدة بقيت معاملات المتغيرات تشير إلى وجود العلاقة الإيجابية بين المستوردات الرأسمالية والوسيطة على الصادرات من السلع الرأسمالية، كما أن هذه المعاملات تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى ثقة (٥%)، ونلاحظ ارتفاع معامل التحديد إلى (٨٥%) والذي يشير إلى أن (٨٥%) من التغيرات التي تحدث في كميات الصادرات من السلع الرأسمالية يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المذكورة، لكن هذا التأثير بقي منخفضا ويشير إلى أن معظم السلع الرأسمالية المستوردة والوسيطة والمواد الخام تستهلك محليا ولا تستخدم بشكل فعال في تنمية الصادرات الصناعية وخاصة الرأسمالية، حيث أن النصيب الأكبر من الصادرات تحتله الصادرات الاستهلاكية والمواد الخام كما ذكرت في الفصل الأول.

(٣-٥-١) قياس وتحليل أثر استيرادات السلع الرأسمالية على الصادرات منها:

للتعرف على مدى تأثير استيرادات السلع الرأسمالية على الصادرات منها فقد استخرجنا الصيغة الخطية التالية:

$$KEXP = a0 + a1\ IMPK_{t-1} \quad \ldots\ldots (1)$$

وبعد معالجة مشكلة الارتباط الذاتي باستخدام (AR1) كانت النتائج كالآتي:

$$KEXP = 0.45 + 0.014\ IMPK_{t-1} \quad \ldots\ldots (2)$$

(t-ratio) (0.28) (1.36)

$R^2 = 0.80$ D.W = 1.61

$R^{-2} = 0.78$ F-stat =44.41

وتشير النتائج في المعادلة (٢) إلى بقاء العلاقة الإيجابية بين المستوردات من السلع الرأسمالية والصادرات الوطنية منها ونلاحظ أيضا بقاء قيمة معامل المتغير المستقل ($IMPK_{t-1}$) عند نفس القيمة السابقة تقريبا ويشير معامل التحديد (R^2) إلى التأكيد مرة أخرى على كبر درجة التفسير التي تحتلها المتغيرات المستقلة في تفسيرها للتغييرات التي تحدث في كمية الصادرات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من السلع الرأسمالية وتجدر الملاحظة أيضا إلى أن حذف المتغيرين المستقلين السابقين (INTR, ROW) لم تؤثر على قيمة معامل التحديد، كما يدعم دور السلع الرأسمالية المستوردة وذات الإنتاج المباشر للسلع الصناعية والاستهلاكية في زيادة الصادرات من السلع الرأسمالية، لكن هنا يجدر بنا الانتباه إلى أن قيمة الصادرات من السلع الرأسمالية في الأردن كانت وما زالت منخفضة حيث أن قيمتها في عام ١٩٦٤ بلغت (١٤٥) ألف دينار ولم تتجاوز في عام ١٩٨٨ (٥,٦٣١) مليون دينار، وحتى مع الارتفاع الملحوظ بعد عام ١٩٨٨ إلا أن قيمتها لا تقارن أبداً بقيمة المستوردات من السلع الرأسمالية ويعكس هذا الفرق الكبير اتجاه السلع الرأسمالية المستوردة إلى بناء القواعد الإنتاجية التي تغطي الحاجات المحلية من دون تركيزها على زيادة الصادرات الرأسمالية واهتمامها بالقطاعات الاستهلاكية وقطاعات إنتاج المواد الخام والسلع الوسيطة، كما يدل هذا الفرق على أن القطاع المصنع للسلع الرأسمالية لم يتطور بالشكل الذي يتوافق مع حجم المستوردات منها، وبقي يمثل مكانا متواضعا بين القطاعات الصناعية الأخرى، ولم يبلغ مزايا الإنتاج الكبير.

(٣-٦) الطلب على المستوردات من السلع الرأسمالية في الأردن (معادلات قياسية)

أن نظرية التجارة الدولية تشير إلى أن الطلب على أي سلعة سواء أنتجت محليا أو تم استيرادها تعتمد على مستوى الدخل، والأسعار النسبية للمنتجات المستوردة وأسعار السلع الأخرى الذي يمكن الاستدلال عليه من أسعار الصرف للعملات الأجنبية[١٤] ، ولقياس العلاقة بين الكميات المطلوبة من المستوردات الرأسمالية الأردنية وبين أهم العوامل التي تؤثر عليها استخدمت في هذه الدراسة النموذج القياسي اللوغاريتمي[١٥] ، حيث يفترض هذا النموذج أن الكمية المطلوبة من المستوردات تتوقف على مستوى الأسعار المحلية وعلى أسعار المستوردات، وعلى الناتج القومي الإجمالي بالإضافة إلى سعر الصرف، ويأخذ النموذج الشكل التالي:

$$\text{Log } M^*_t = a_0 + a_1 \text{Log } GNP_t + a_2 \text{Log } (PM_{it}/CPI_t) + a_3 \text{ Log } Ex_t + U_t \ldots\ldots (1)$$

حيث ترمز (M_{it}) للكمية المطلوبة من المستوردات في السنة (t) ؛ و (GNP_t) هو الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية للسنة (t) ؛ و (PM) لسعر الوحدة الواحدة من المستوردات و (CPI) لمستوى السعر المحلي في الدولة المستوردة، و (EX) إلى سعر الصرف للدينار بالدولار الأمريكي، و (U) للخطأ العشوائي، حيث أن جميع هذه المتغيرات تم تمثيلها باستخدام

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اللوغاريتم فإن معاملاتها تمثل المرونات (مرونات الطلب على المستوردات)، هذه المرونات تختلف من دولة لأخرى ومن سلعة لأخرى تبعا لمدى أهمية الطلب وأهمية السلعة، فيقال أحيانا أن طلب دولة ما مرن إذا كانت أغلب سلعها المستوردة من النوع المصنع وغير الأساسي، ويقال طلبها غير مرن إذا كانت أغلب مستورداتها من السلع الضرورية والأساسية، وبتعبير رياضي يكون الطلب مرنا إذا كان التغير النسبي في الكمية المطلوبة مقسوما على التغير النسبي في الأسعار أو الدخول أكبر من الواحد الصحيح، ويكون غير مرن إذا كان أقل من الواحد الصحيح[١٦] .

إن النموذج السابق يفترض وجود التجانس (Homogeneity) في متغير الأسعار النسبية (PM/CPI)، إن افتراض التجانس هذا كان محط تساؤل وبحث من قبل العديد من الاقتصاديين حيث تناولت المقالات المنشورة مؤخرا مثل هذا الموضوع، ويدور الجدل حول هذه النسبة في أنها تضع قيد التساوي في تأثير متغيرات نسب الأسعار واختلافها في الإشارة ولذلك تم فصل هذه النسبة وتم تقدير كل من (PM)، و (CPI) بشكل منفصل على النحو التالي:

$$\text{Log. } M_t = a_0 + a_1 \text{Log GNP}_t + a_2 \text{Log PM}_t + a_3 \text{ Log CPI} + a_4 \text{ Log EX} + U_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث أن جميع المتغيرات هنا مثل السابقة باستثناء فصل كل من سعر المستوردات ومستوى الأسعار المحلي.

ولتقدير المعادلة السابقة لا بد من توفر بيانات كاملة عن جميع المتغيرات داخل النموذج (GNP1 PM1 CPI, EX) و (M^*_t) ونحن نعلم أن المتغير الأخير الكمية المطلوبة من المستوردات، لا يتوفر عنها بيانات، وعليه يصبح من الصعب تقدير هذه الدالة مما لم يتم الاستعاضة عن الكميات المطلوبة بالكميات الحقيقية(M_t)، ولكن لو طبقنا هذه الفكرة نكون قد افترضنا ضمنيا أن الشخص المستورد يعمل دائما على منحنى الطلب، أي أنه في حالة توازن طيلة السنوات، وهذا إن كان يحدث في الفترات الطويلة فقلما يحدث في الفترات القصار، وعليه تكون المرونات المقدرة مرونات طويلة الأجل ولا تتضمن الفترات القصيرة[١٧] .

ولذلك وتفاديا لهذا المشكلة سوف نستعين بنموذج "نيرلوف للتكيف الجزئي" (Nerloves Partial Adjustment Model) والذي يرى أن الطلب المرغوب على المستوردات يتبع ميكانيكية للتعديل الجزئي كالتالي[١٨] :

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$$M_t - M_{t-1} = B\,(M^*_t - M_{t-1}),\ O \le B \le I \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث ترمز:

$M_t - M_{t-1}$: للفرق بين الكمية المطلوبة من الاستيراد في السنة الحالية وبين الكمية الحقيقية المستوردة في السنة السابقة.

B : لسرعة التعديل والذي يتراوح بين الواحد والصفر ويمكن الحصول على معادلة الطلب على المستوردات في المدى القصير بإحلال المعادلة (٣) داخل المعادلة (٢) كالتالي:

$$\text{Log } M_t = Ba + Ba_1 \text{ Log } GNP_t + Ba_2 \text{ Log } PM_t + Ba_3 \text{ Log } CPI_t + Ba_4 \text{ Log } Ex_t + (1\text{-}B) \text{ Log } M_{t-1} + B\,U_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث ترمز:

**(Ba `S)** : لمرونات الطلب على الاستيراد في المدى القصير لكل متغير على الترتيب، ويمكن أن نحصل من خلالها على مرونات طويلة الأجل (ai`S) من خلال قسمة (Bai `S) على حاصل طرح معامل ($1\text{-}M_t$) من الواحد صحيح[١٩] ، وعليه تصبح المعادلة الخاصة بالمستوردات من السلع الرأسمالية بصورتها النهائية كالآتي:

$$\text{Log IMPC} = Ba + Ba_1 \text{ Log } GNP_t + Ba_2 \text{ Log } PM_t + Ba_3 \text{ Log } CPI_t + Ba_4 \text{ Log } Ex_t + (1\text{-}B) \text{ Log IMPC}_{t-1} + BU_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)^*$$

حيث ترمز:

LIMPC : اللوغاريتم الطبيعي للمستوردات من السلع الرأسمالية.

$LIMPC_{t-1}$: اللوغاريتم الطبيعي للمستوردات من السلع الرأسمالية في الفترة السابقة (سنة واحدة).

LPM_t : سعر وحدة المستوردات من الآلات ومعدات النقل.

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى في القياس (OLS) تم الحصول على النتائج التالية:

$$\text{Log IMPC} = 5.25 - 0.54 \text{ Log GNP} + 0.66 \text{ logPM} + 1.283 \text{ log CPI} - 1.24 \text{ logEX} + 0.65 \text{ logIMPC (-1)} \ldots (6)$$

(t-ratio) (2.18) (-0.99) (2.13) (1.3) (-2.83) (4.42)

$R^2 = 0.96$, D.W = 1.79 , $R^{-2} = 0.95$, F-stat= 89.3

---

* إن ثبات معادلة الطلب على المستوردات هي شرط أساسي لفعالية السياسات التجارية ولذلك سوف نفترض وجود حالة التوازن (Steady State Eqiliperium) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

من خلال النتائج الإحصائية لدالة الطلب على المستوردات من السلع الرأسمالية المقدرة، يتضح لنا عدم معنوية الناتج القومي الإجمالي عند مستوى معنوية (٥%) و (١٠%) والذي يظهر من خلال اختبار (t) ويمكن أن تُعزى ذلك إلى أن الأردن يستورد معظم احتياجاته من الخارج وأن الإنتاج المحلي منخفض وقليل من حيث تلبيته للحاجات الاستهلاكية المحلية ولذلك فإن المستهلك والمنتج الأردني لا يملك الخيار إلا أن يستورد حاجاته من الخارج بغض النظر عن دخولهم، إن هذه الظاهرة الشاذة تفسر بسهولة من خلال اعتماد الاقتصاد الأردني على المستوردات بشكل كبير وانخفاض مستوى الإنتاج المحلي[٢٠] .

كما تشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين سعر المستوردات من السلع الرأسمالية وبين الكمية المستوردة منها، ويظهر ذلك من خلال اختبار (t) والذي يشير إلى معنوية معامل سعر المستوردات الرأسمالية على مستوى المعنوية (٥%) ويمكن تفسير ذلك من خلال متابعة قيم المرونات حيث يشير معامل متغير سعر المستوردات من السلع الرأسمالية إلى أن الطلب على مثل هذه السلع يتسم بكونه غير مرن بمعنى أنه مع ازدياد أسعار المستوردات الرأسمالية فإن حجم مستوردانتا منها لن يتأثر بل سترتفع تكلفة استيرادها كما الحال أيضا في أغلبية الدول النامية وبالنسبة لمعلمه مستوى الأسعار المحلي المقدرة فقد كانت إيجابية، ويظهر ذلك من خلال اختبار (t) والذي يشير إلى معنوية معامل مستوى الأسعار المحلي على مستوى المعنوية (٢٥%)، ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف العلاقة الإبدالية بين السلع الرأسمالية المستوردة والسلع المنتجة محليا لأن القسم الأكبر من السلع الرأسمالية المستوردة من الصعب إنتاجه محليا وذلك لحاجة هذا النوع من السلع إلى موارد طبيعية وقوى رأسمالية كبيرة والأردن يعاني من شح في موارده الطبيعية ونقص في رأس المال لديه.

أما بالنسبة إلى معلمه سعر الصرف، فكان متوافق مع التوقعات في أن المستوردات من السلع الرأسمالية تتأثر سلبيا بأسعار الصرف، حيث أن انخفاض قيمة الدينار الأردني مقابل الدولار سوف تؤدي إلى تقليل المستوردات، ويمكن ملاحظة هذه العلاقة السلبية من خلال اختبار (t) والذي يشير إلى معنوية معامل سعر الصرف على مستوى المعنوية (٥%).

أما بالنسبة إلى معامل السلع الرأسمالية المستوردة في الفترات السابقة فقد أظهر وجود علاقة إيجابية قوية بين المستوردات السابقة واللاحقة ويظهر ذلك من خلال اختبار (t) والذي يشير إلى معنوية معامل المستوردات الرأسمالية في الفترة السابقة عند مستوى معنوية (٥%) بحيث أن زيادة المستوردات الرأسمالية في الفترات السابقة بمقدار مليون دينار سيعمل على زيادة المستوردات الحالية بمقدار (٦٥٠) ألف دينار.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأخيراً يمكن مشاهدة قيم معامل التكييف (B) والتي تساوي (٠,٣٥) للمستوردات من السلع الرأسمالية هذه القيمة المنخفضة لمعامل التكييف أو التعديل تشير إلى أن المستوردات من السلع الرأسمالية تتعدل بشكل بطيء باتجاه المستوى المرغوب من المستوردات الرأسمالية.

وبمتابعة المرونات المتعلقة بأسعار المستوردات ومستوى الأسعار المحلية وأسعار الصرف نجد أن المرونات طويلة الأجل (a`s) أكبر منها لقصيرة الأجل كما يعني أن المستوردات من السلع الرأسمالية تستجيب بشكل بطيء للتغييرات التي تحدث في الأسعار النسبية وأسعار الصرف، هذه الاستجابة البطيئة تشير إلى أن السياسات التجارية الهادفة إلى تقليل الاعتماد على المستوردات يمكن أن تنجح، ولهذا فإن السياسات التي تعتمد على التأثير على أسعار الصرف يمكن أن تثبت فاعليتها في تقليل المستوردات[٢١] .

كذلك يظهر من نتائج الدالة (٦) أن معامل التحديد (R^2) يساوي (٩٦%)، كما يعني أن (٩٦%) من التغيرات التي تحدث على المستوردات الرأسمالية يمكن تفسيرها من خلال التغييرات التي تحدث في المتغيرات المستقلة، ويشير معامل داربون-واتسون (D.W) إلى خلو الدالة من مشكلة الارتباط التسلسلي لوقوعه ضمن منطقة القبول الإحصائي، كما أن قيمة (F) المحسوبة للدالة عالية وتقع ضمن القيم المقبولة إحصائيا، والتي تدل على أن جميع المتغيرات المستقلة مع بعضها البعض تفسر التغيرات التي تحدث في المتغير التابع.

(٣-٦-١) دراسة المستوردات الرأسمالية حسب تصنيفها السلعي:

بعد حساب دالة الطلب على المستوردات من السلع الرأسمالية بشكل إجمالي، استخرجت دوال انحدار للطلب على المستوردات الرأسمالية لكل صنف على حدى، حيث شملت المستوردات من الآلات ومعدات النقل والمستوردات من الآلات والمعدات الأخرى وكانت المعادلات على النحو التالي:

$$\text{Log EQIP} = a_0 + a_1 \text{Log GNP} + a_2 \text{Log PM} + a_3 \text{Log CPI} + a_4 \text{Log EX} + a_5 \text{Log EQIP}_{t-1} + U_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

$$\text{Log MACH} = b_0 + b_1 \text{Log GNP} + b_2 \text{Log PM} + b_3 \text{Log CPI} + b_4 \text{Log EX} + b_5 \text{Log MACH}_{t-1} + U_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(8)$$

حيث ترمز:

Log EQIP : اللوغاريتم الطبيعي للآلات والمعدات الأخرى.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Log MACH : اللوغاريتم الطبيعي للآلات والمعدات الخاصة بالنقل.

وقد جاءت النتائج على النحو التالي:

Log EQIP = 9.3-3.2 Log GNP+2.2 Log PM+4.4 Log CPI-2.1 Log EX+0.71 Log $EQIP_{t-1}$....(9)

(t-ratio) (1.49) (-2.1) (1.9) (1.54) (-2.1) (6.42)

R^2 = 0.82 D.W = 2.43

R^{-2} = 0.74 F-stat =11

Log MACH=5.6-0.64 Log GNP+0.98 Log PM+1.52 Log CPI-1.5 Log EX+0.47 Log $MACH_{t-1}$...(10)

(t-ratio) (1.89) (-0.97) (2.6) (1.24) (-2.9) (3.12)

R^2 = 0.93 D.W = 2.09

R^{-2} = 0.91 F-stat =54

وبتحليل النتائج التي حصلنا عليها من المعادلات (٩) و (١٠) يتضح لنا أن كل المعلمات المقدرة تتمتع بمعنوية إحصائية، ويشير معامل (داربون-واتسون) (D.W) إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي* ، وبالنظر إلى معلمات النماذج المقدرة يتضح لنا من المعادلتين أن هناك علاقة سلبية بين الكمية المستوردة من الآلات والمعدات، والآلات والمعدات الأخرى وبين الناتج القومي الإجمالي، كما أظهرت النتائج أيضا وجود علاقة ايجابية وقوية بين حجم المستوردات من الآلات ومعدات النقل، والآلات والمعدات الأخرى، على عكس ما تتوقعه النظريات الاقتصادية والذي تم تفسيره سابقا، ويظهر ذلك من خلال اختبار (t) والذي يشير إلى معنوية معامل أسعار المستوردات الرأسمالية عند مستوى معنوية (٥%) لكلا المعادلتين (٩) و (١٠).

أما بالنسبة لأثر مستوى الأسعار المحلي على المستوردات من الآلات والمعدات الأخرى، والآلات ومعدات النقل فيتضح من المعادلات السابقة الذكر أن مرونة الطلب بالنسبة للأسعار المحلية موجبة وتساوي (٧,٥) في الفترة الطويلة وتساوي (٢,٢) في الفترة القصيرة للمعادلة (٩)، وهذا يدل على وجود علاقة إبدالية واضحة بين المستوردات من الآلات والمعدات الأخرى وبين المنتج منها محليا، فزيادة مستوى الأسعار المحلي بنسبة (١٠%) تؤدي إلى زيادة المستوردات من الآلات والمعدات الأخرى بنسبة (٢٢%) في الفترة القصيرة وبنسبة (٧٥%) في الفترة الطويلة، ويتضح أيضا أن مرونة الطلب بالنسبة للأسعار المحلية موجبة في المعادلة رقم

* تم معالجة مشكلة الارتباط الذاتي في الدالة رقم (٩) بإضافة المتغير AR(1) والذي أظهر معنوية إحصائية قوية عند جميع مستويات الثقة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١٠) وتساوي (١,٨) في الفترة الطويلة وتساوي (٠,٩٨) في الفترة القصيرة وهذا يدل أيضا على وجود علاقة إبدالية واضحة بين المستوردات من الآلات والمعدات الخاصة بالنقل وبين المنتج منها محليا، فزيادة مستوى الأسعار المحلي بنسبة (١٠%) تؤدي إلى زيادة المستوردات من الآلات والمعدات الخاصة بالنقل بنسبة (٩,٨%) في الفترة القصيرة وبنسبة (١٨%) في الفترة الطويلة.

ونلاحظ هنا أن مرونة الطلب بالنسبة للأسعار المحلية كانت أكبر في المستوردات من المعدات والآلات الأخرى أكثر منها في المستوردات من الآلات والمعدات الخاصة بالنقل، وقد تمتعت المرونات في المعادلتين (٩) و (١٠) بمعنوية إحصائية عالية عند مستوى (٥%).
أما بالنسبة لسعر الصرف فقد بقيت العلاقة بينها وبين المستوردات من الآلات والمعدات والآلات ومعدات النقل سالبة، وتتمتع بمعنوية إحصائية عالية عند مستوى (٥%)، فبانخفاض سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار بمقدار (١٠%) سوف يؤدي إلى تقليل المستوردات من الآلات والمعدات الأخرى بمقدار (٢١%) وتقليل المستوردات من الآلات ومعدات النقل بمقدار (١٥%).

(٣-٧) مساهمة المستوردات الرأسمالية في الاستثمار:

يعتبر الاستثمار العامل الأساسي المحرك للنمو الاقتصادي بحيث أن أي تغيير على نسبة الاستثمار ستؤثر على الأداء العام للنشاط الاقتصادي، وكون الاستثمار يرتبط ارتباطا وثيقا بالمستوردات* فإن ذلك يعكس أهمية المستوردات في النمو الاقتصادي، لذلك فإن أي تخفيض للمستوردات أو محاولة إحلالها لابد أن يكون أمرا مدروسا ويرتبط بسياسات اقتصادية تشجع الاستثمار[٢٢] .

وبمتابعة جدول رقم (٣-٢) الذي يبين معامل الاستثمار، وهو نسبة إجمالي المستوردات الرأسمالية الحقيقية لإجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الحقيقي، نلاحظ أن هذا المعامل لم يأخذ اتجاها عاما وإنما تذبذب مع الوقت خلال فترة الدراسة، فارتفاع هذا المعامل عن طريق انخفاض الاستثمار أو زيادة المستوردات الرأسمالية، أو زيادة المستوردات الرأسمالية وانخفاض الاستثمار معا، يؤكد على ضرورة المستوردات من السلع الرأسمالية لتحقيق النمو في الإنتاج المحلي الإجمالي.

ويمكن أن نلاحظ بمتابعتنا قيم معامل الاستثمار للمستوردات في الجدول رقم (٣-٢) أنه على الرغم من ارتفاع الاستثمار من (١٦٣,٦) مليون دينار في عام ١٩٧٠ إلى (٩٤٩.٢) مليون

* إن الجزء الأكبر من الاستثمارات (رأس المال والمواد الأولية، والسلع الرأسمالية) هي مواد مستوردة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دينار في عام ١٩٨٤ فقد ارتفع معامل الاستثمار خلال هذه الفترة من (٥٣%) في عـــام ١٩٧٠ إلى (٦٢%) في عام ١٩٨٤. وهذا يدل على ارتفـــاع مســـاهمة المســـتوردات الرأســـمالية فـــي الاستثمار.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٣-٢)

معامل الاستثمار للمستوردات في الأردن

السنة	المستوردات الرأسمالية الحقيقية، (مليون دينار) (١)	التكوين الرأسمالي الثابت الحقيقي، (مليون دينار) (٢)	معامل الاستثمار (١) / (٢)
١٩٧٠	٨٦,٨٥	١٦٣,٦	٠,٥٣١
١٩٧١	١٠٩,٤	١٩٠,٧	٠,٥٧٤
١٩٧٢	١٠٩,٥٦	٢١٣	٠,٥١٤
١٩٧٣	١٠٦,٥٢	٢٤٨,٤	٠,٤٣
١٩٧٤	١٨٠,٢٣	٢٧٨,٤	٠,٦٥
١٩٧٥	٣٢٦,٢٩	٣٤٦,١	٠,٩٤٣
١٩٧٦	٤٠٥,٠٥	٦٣٣,٦	٠,٦٤
١٩٧٧	٥٦٧,٩٣	٨٣٦,١	٠,٦٨
١٩٧٨	٤٦٤,٦٥	٧٦١,٧	٠,٦١
١٩٧٩	٤٨٨,٨٣	٨١٣,٤	٠,٦٠
١٩٨٠	٥٦٠,٧٨	٩٤٩,٨	٠,٥٩
١٩٨١	٨٧٥,٤٥	١٣٣٩,٧	٠,٦٥
١٩٨٢	٧٦٨,٩٥	١٢٣١,٦	٠,٦٢
١٩٨٣	٥٨٠,٤٧	١٠٠١,٧	٠,٥٨
١٩٨٤	٣٠٧,٢٧	٩٤٩,٢	٠,٦٢
١٩٨٥	٣٥٢,٠١	٦٧٢,٧	٠,٥٢
١٩٨٦	٢٤٧,٣٥	٧١٥,٦	٠,٣٥
١٩٨٧	٢٨٥,١٤	٧٨٥,٥	٠,٣٦
١٩٨٨	٣٦٠,٣٥	٨٤٣	٠,٤٣
١٩٨٩	٣٤٢,٦	٧٢٤,٣	٠,٤٧
١٩٩٠	٢٩٢,١٥	٧٨٠,٧	٠,٣٧
١٩٩١	٢٦١,١٧	٧٠٤,٨	٠,٣٧
١٩٩٢	٤٦١,٣٤	١٠٤٩,٢	٠,٤٤
١٩٩٣	٥٤٤,٧١	١٢٦١,٩	٠,٤٣
١٩٩٤	٤٩٤,٨	١٢٩٨,٩	٠,٣٨
١٩٩٥	٤٩٩,٩٥	١٣٨٥	٠,٣٦

المصدر: احتسب الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على:

١- البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية [١٩٦٤-١٩٩٥] ، مرجع سابق، ص ٣٥، ص ٤٩ .

٢- (٧٠-٧٦) دائرة الإحصاءات العامة، بيانات إحصائية سنوية، ١٩٨٥ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣-٨) التأثير الحدي للسلع الرأسمالية المستوردة:

بهدف معرفة التأثير الحدي للسلع الرأسمالية المستوردة وأثرها على النمو الاقتصادي، ومقارنته بالأثر الحدي للسلع الرأسمالية المنتجة محليا، سيتم هنا اشتقاق الشكل النهائي للدالة التي توضح مثل هذا الأثر. فنحن نعلم أن عوامل الإنتاج المختلفة من رأس مال وأيدي عاملة، والتكنولوجيا المستخدمة هي المحددات الرئيسية للدخل القومي، وعلى ضوء ذلك يمكن تلخيص عناصر النموذج الإحصائي كالآتي:

١- دعنا نفترض أن الإنتاج المحلي (Y) يعتمد على كل من رأس المال (K) والأيدي العاملة (L) والتغير التكنولوجي (A) ، وهذا يمكن التعبير عنه باستخدام دالة الإنتاج كالآتي:

$$Y = Af(K,L) \quad \ldots\ldots (1)$$

٢- وبأخذ التغير الكلي وقسمة المعادلة على الناتج المحلي نحصل على مايلي:

$$\frac{dY}{Y} = \frac{dA}{Y} + \frac{\partial Y}{\partial K}\frac{dK}{Y} + \frac{\partial Y}{\partial L}\frac{dL}{Y} \quad \ldots\ldots (2)$$

وعلى افتراض أن مجموع الاستثمارات (I) عبارة عن مجموع السلع الرأسمالية المستوردة والسلع الرأسمالية المنتجة محليا وعلى افتراض أن مصدر الاستثمارات هو السلع الرأسمالية بمصدريها كالآتي:

$$I = M1 + M2 \quad \ldots\ldots (3)$$

<u>حيث ترمز:</u>

M1 : للسلع الرأسمالية المستوردة .

M2 : للسلع الرأسمالية المصنعة محليا .

هذا وقد تم احتساب السلع الرأسمالية المصنعة محليا من حاصل طرح السلع الرأسمالية المستوردة من التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت.

وعلى اعتبار أن التغير في رأس المال مساويا للإستثمار (dK = I)، وبتعويض المعادلة رقم (٣) في (٢) تصبح المعادلة كالآتي:

$$\frac{dY}{Y} = \frac{dA}{Y} + \frac{\partial Y}{\partial K}\frac{(M1 + M2)}{Y} + \frac{\partial Y}{\partial L}\frac{dL}{Y} \quad \ldots\ldots (4)$$

ولعدم تساوي الإنتاجية بينهما كان من الضروري فصل كل جزء منها لوحده، وبإجراء التعديلات اللازمة لتصبح المعادلة (٤) أكثر دلالة نحصل على المعادلة النهائية التالية:

$$Y^* = a + b1\ \frac{M1}{Y} + b2\frac{M2}{Y} + b3L^* \quad \ldots\ldots (5)$$

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث ترمز:

*Y : إلى معدل النمو في الإنتاج المحلي.

*L : إلى معدل النمو في العمالة الكلية.

a : إلى معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحاصل من التغير التقني .

b1 : إلى التأثير الحدي للسلع الرأسمالية المستوردة .

b2 : إلى التأثير الحدي للسلع الرأسمالية المنتجة محليا.

$b3 = \frac{\partial Y}{\partial L}\frac{dL}{Y}$: إلى مرونة الإنتاج بالنسبة للقوى العاملة.

وسيتم الاستعاضة عن النمو في القوى العاملة الأردنية بمتغير النمو في تعويضات العاملين إقتداء بعدد من الدراسات[٢٣] وبذلك يكون الشكل النهائي للمعادلة كالآتي:

$$Y^* = a + b1\ \frac{M1}{Y} + b2\frac{M2}{Y} + b3com^* \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

حيث ترمز (*com) لمعدل النمو السنوي في تعويضات العاملين، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى في القياس (OLS) لتقدير المعادلة رقم (٦) كانت النتائج كالآتي[٢٤] :

$$Y^* = -0.028 + 0.95\ \frac{M1}{Y} + 0.078\frac{M2}{Y} + 0.002com^* \quad \ldots\ldots (7)$$

t-ratio (-0.68) (6.3) (0.34) (0.940)

$R^2 = 0.915$, $R^{-2} = 0.90$, D.W = 2.28 , F-stat = 53.99

ويتضح من نتائج التقدير :

١- أن التأثير الحدي للسلع الرأسمالية المستوردة موجب وذو دلالة عالية كما يظهر من خلال اختبار (t) والذي يشير إلى معنوية معامل الأثر الحدي للسلع الرأسمالية عند جميع مستويات الثقة، وهو يشير إلى أن زيادة قيمة المستوردات من السلع الرأسمالية بمقدار مليون دينار سيعمل على زيادة الناتج المحلي بمقدار (٩٥٠) ألف دينار وهي نسبة عالية.

٢- يشير معامل الإنتاجية الحدية للسلع الرأسمالية المنتجة محليا إلى عدم معنويته عند جميع مستويات الثقة كما تشير قيمة (t) .

٣- ويشير معامل النمو في تعويضات العاملين بأجر إلى انخفاض تأثير تعويضات العاملين على النمو في الدخل المحلي الإجمالي، كما يتضح من خلال اختبار (t) الذي يشير إلى ضعف معنوية هذا المعامل، الذي يثبت معنويته عند مستوى ثقة (٢٥%).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- إن قيم الاختبار الإحصائية تؤكد على الدلالة الإحصائية للمعادلة ككل، كما يتضح ذلك من قيمة R^2 ، R^{-2} ، F-stat ، D.W ، وعليه تكون المعادلة المقدرة مقبولة إحصائيا واقتصاديا.

(٣-٩) أساليب تطوير صناعات السلع الرأسمالية:

هناك عدة طرق يمكن إتباعها من أجل تطوير إنتاج السلع الرأسمالية محليا، ويمكن تشخيص بعض الأساليب التي يمكن إتباعها في هذا الخصوص:

١- أسلوب تعويض الاستيراد أو ما يسمى بالسياسة التجارية الهادفة إلى إحلال المستوردات:-

حيث يتم إتباع طرق معينة تعمل على تشجيع عملية الإحلال للمنتجات المحلية بدل المستورد منها عن طريق إتباع سياسة جمركية تهدف إلى فرض تعرفة معينة على المستوردات من السلع الرأسمالية بهدف تشجيع الإنتاج المحلي منها وتوفير الجو المناسب من الحماية للصناعات المحلية للتمكن من الاستمرار في نشاطاتها، حيث يتم التوجه نحو السلع الرأسمالية الأكثر استيرادا وإحلالها بالتصنيع المحلي تمهيدا إلى الانتقال إلى مرحلة التصدير في وقت لاحق.

إن هذا الأسلوب أو هذه السياسة يتم استخدامها عادة بشكل مترادف مع تأسيس هياكل أساسية هندسية ذات مستوى جودة عالٍ والتي تتطلب عادة توفير مسبق للمهارات الفنية والهندسية ذات الكفاءة العالية بالإضافة إلى توفير القدرات الإنتاجية لتتلاءم مع توفير حاجات ومستلزمات الإنتاج الضرورية واللازمة لضمان نجاح تأسيس الصناعات الرأسمالية واستمرارها[٢٥] .

وتجدر الملاحظة هنا أن استخدام أسلوب إحلال المستوردات في هذا المجال بدون التوفير المسبق للهياكل الأساسية الهندسية قد يتعرض للفشل. لذلك فإن هذا الأسلوب يجب أن يترادف دائما مع توفير مسبق للهياكل الهندسية الأساسية وتوفير مستلزمات الإنتاج الخاصة بالسلع الرأسمالية بالإضافة إلى تطبيق حماية صارمة لضمان نجاحه، لكن يجب الانتباه أن مثل هذه السياسة قد تؤدي إلى إحداث تشوهات في النمو الاقتصادي في المدى الطويل إذا لم يستطع القطاع المصنع لهذا النوع من السلع الاستمرار والإنتاج بجودة تعادل أو تقارب إلى حد ما الجودة العالمية، أو إذا لم يستطع الوصول إلى مزايا الإنتاج الكبير الذي يسمح له بالمنافسة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث أن فرض الحماية الجمركية قد يتسبب في إحداث تكاليف اجتماعية إضافة بتكبدها المنتج والمستهلك إذا لم تتوجه هذه الحماية إلى الصناعات الصحيحة التي تستطيع في المستقبل أن تطور ميزة نسبية في إنتاجها بحيث تعوض التكاليف التي يمكن أن تتكبدها في البداية[٢٦] .

٢- التمويل الصناعي المناسب:-

يعتبر التمويل حجر الزاوية لإنشاء ونمو المصانع بعد أن يتم اتخاذ قرار الاستثمار بشأن إنشاء صناعة معينة، وإذا كان تمويل إقامة وإنشاء مصنع معين هو السبيل لإضافة أصول وموجودات جديدة للمجتمع فإن تمويل مثل هذا المصنع أثناء مراحل حياته ومراحل نموه المختلفة هو أحد أهم العناصر الضرورية لبقاء المشروع وضمان استمرار وجوده، بالإضافة إلى المحافظة على سيولته النقدية ووقايته من العجز المالي والتصفية وإعادة التنظيم[٢٧] . .

وإذا تمت عملية التمويل بنجاح فسيترتب على ذلك تحقيق أرباح ومن ثم تعظيم قيمة المصنع، وقد عمدت الحكومة الأردنية إلى إتباع عدة وسائل تمويلية تهدف إلى تنمية قطاع الصناعة والتعدين، حيث تم تأسيس بنك الإنماء الصناعي في عام ١٩٦٥ بمقتضى القانون رقم (٢٧) لهذه السنة والذي جرى استبداله بالقانون رقم (٥) سنة ١٩٧٢، بالإضافة إلى تأسيس صندوق قروض الصناعات الصغيرة واليدوية، هذا بالإضافة إلى الدور الذي يقوم به البنك المركزي في هذا المجال[٢٨] .

ويهدف بنك الإنماء الصناعي إلى تحقيق الغايات التالية التي تصب في تنمية القطاع الصناعي[٢٩]:

أ- تشجيع تأسيس المشاريع الصناعية وتوسيعها وتجديدها وتطويرها.

ب- تمويل المشاريع الصناعية بقروض مضمونة ولآجال مختلفة وشراء سندات المشاريع الصناعية وأسهمها.

ج- الاكتتاب بأسهم المشاريع الصناعية أو ضمان بيعها أو تملكها.

د- تقديم المشورة الفنية والمعونة الإدارية إلى المشاريع الصناعية.

هـ-إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية والتسويقية للمشاريع الصناعية وتشجيع القيام بهذه الدراسات.

و- اجتذاب رأس المال العربي والأجنبي للمساهمة في رأس مال المشاريع الصناعية أو لمنحها القروض.

ز- شراء السندات ذات الدخل الثابت التي تصدرها المشاريع الصناعية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يقوم البنك المركزي في المساهمة في تنفيذ المشاريع الإنمائية من خلال المساهمة في تأسيس وتمويل مؤسسات الإقراض المتخصصة وتوفير المزيد من التسهيلات الائتمانية لمشاريع التنمية ومن هذه الناحية فقد استمر البنك المركزي الأردني في دعم القطاع الصناعي من خلال الوسائل التالية[٣٠] :

أ- المساهمة في إنشاء وتمويل مؤسسات الإقراض المتخصصة بما في ذلك المؤسسات المتخصصة في التمويل الصناعي (مثل بنك الإنماء الصناعي) والمساهمة في إدارتها وتوفير سبل النجاح لها في كافة المجالات التمويلية والإدارية، هذا وقد بلغ رصيد القروض والتسهيلات التي منحها البنك المركزي الأردني إلى بنك الإنماء الصناعي في نهاية سنة ١٩٧٧ حوالي (٣,٤) مليون دينار آخذا بالاعتبار الآجال المتوسطة لتلك القروض والتسهيلات، فضلا عن تمتعها بأسعار فائدة تفضيلية.

٣- أسلوب نقل تجارب الآخرين:-

من الحقائق الهامة التي ندركها أن الصناعة الوطنية في الأردن تعتمد في تنميتها بصفة رئيسية على التقنية المستوردة، وهو أمر واضح ومطبق، وكون الأردن يعتمد على التقنية المستوردة لا يشكل نقطة نقد وهي ليست مسألة سلبية في حد ذاتها، إنما الأمر الذي يسترعي الانتباه هو عدم توفير القدر الكافي من الإمكانات الذاتية الكفيلة بالتعرف على البدائل التقنية المتاحة ومصادرها واختيار أكثرها ملائمة ثم التوصل إلى أمثل السبل لنقلها واستخدامها، واستيعابها والتحكم فيها، وكذلك تطويعها وتطويرها حسب ظروف ومتطلبات الدولة[٣١] .

٤- أسلوب التدرج التقليدي[٣٢] :-

وهو الأسلوب الكلاسيكي التي اتبعته سابقا أغلب الدول الغربية المتقدمة صناعيا. وتتلخص عملية التدرج بالانتقال وبمراحل متلاحقة ابتداءً من استيراد السلع الرأسمالية، ثم تأسيس ورش التصليح والصيانة، ثم التجميع البسيط، ثم التصنيع الجزئي لبعض المكونات الأساسية، ثم الانتهاء بالتصنيع الوطني الكامل.

إن هذا الأسلوب المحافظ على الرغم من كونه يتصف بقلة المخاطر وتجنبه الأخطاء المكلفة، إلا أنه يتصف بالبطء في تحقيق كامل عملية التصنيع وطنيا، ولهذا نرى بأن بعض الدول

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النامية التي تبنت هذا الأسلوب في بداية مراحل تطوير صناعتها الرأسمالية قد تخلت عنه لصالح بعض الأساليب الأكثر سرعة كما حدث في الهند.

٥- أسلوب الدفعة التكنولوجية[٣٣] :-

وهو الأسلوب الذي يتم بموجبه التوجه نحو توفير هياكل أساسية هندسية وفنية بشكل متكامل ومسبق بهدف تنمية القطاعات المتخصصة في صناعات وسائل الإنتاج بهدف دفعها وحثها على التطوير والبحث، فقد تم استخدام مثل هذا الأسلوب بشكل جذري من قبل الاتحاد السوفييتي، كما استخدم من قبل الهند في خططها الخمسية الأولى.

وفي الآونة الأخيرة تم استخدامه بنجاح من قبل كوريا الجنوبية والبرازيل عن طريق التدخل الحكومي المباشر لتقديم المساعدات اللازمة في توفير الهياكل والمستلزمات الأساسية في وقت مسبق وقبل المباشرة في تأسيس الصناعات الهندسية وصناعات وسائل الإنتاج.

٦- أسلوب قاعدة التصدير من قبل الشركات الأجنبية[٣٤] :-

حيث يتم من خلاله محاولة جذب بعض الشركات المتعددة الجنسيات المتخصصة في الإنتاج كثيف الاستخدام لعنصر رأس المال بهدف توفير قاعدة صناعية في بعض الدول لأغراض التصدير بالإضافة إلى الاستهلاك المحلي بالتعاون مع الشركات العالمية المتخصصة في إنتاج السلع الرأسمالية.

إن هذا الأسلوب غير شائع كثيراً في نطاق من السلع الرأسمالية وهو على الأقل غير ملائم بالنسبة للأردن وباقي الدول العربية، على الرغم من نجاحه في تقديم بعض المنافع لاقتصاديات الدول التي استخدمته كسنغافورة وأسبانيا والمكسيك.

هذا بالإضافة إلى عدد من التحضيرات المسبقة اللازم توافرها بحيث تمكننا من تطوير صناعاتنا للسلع الرأسمالية[٣٥] :

١- توفر مواد أساسية ذات مواصفات قياسية جيدة مع الالتزام بالمواصفات الهندسية للمنتج بشكل دقيق.

٢- توفر مهارات فنية ذات مستوى عال وخبرات هندسية-صناعية ذات ممارسات مستقرة وطويلة نسبيا.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣-١٠) المشاكل الأساسية التي يمكن أن تواجه إنشـــاء وتأســيس الصناعــات الرأسمالية في الأردن:

١- ضرورة توفر الكثافة العالية في المهارة الفنية المدربة عوضاً عن كثافة في العمالة أو في رأس المال.

حيث أن المهارات الفنية المطلوبة لا يمكن الحصول عليها بشكل مناســب فــي المعــاهد التدريبية والجامعات[٣٦] مما يسبب نقصاً في العمالة الفنية القادرة على[٣٧] :

- تشغيل وصيانة الآلات والمعدات ذات التقنية العالية .
- محاولة الابتكار والتجديد لتحقيق مزيد من التقدم التقني والوصول للمرحلــة الهامــة التــي تشمل التوطين لهذه الصناعات بالإضافة إلى الوصول إلى مرحلة تقنية التصميم .

وليس المقصود هنا بالعمالة التقنية أصحاب الشهادات العلمية فقط ، بل يتعداها إلى الأيدي العاملة كثيفة التدريب والماهرة التي تستخدم في جميع مراحل الإنتاج في المصانع بدءاً بالعــامل الفنــي وانتهاءً بالكوادر المتوسطة والمقدمة والخبراء[٣٨]، ويحتاج قطاع الصناعة بشكل عــام وصناعــة السلع الرأسمالية بشكل خاص إلى عماله مؤهلة علمياً وفنياً يمكنها مواجهــة المتطلبــات المتعــددة للمصانع في المجالات التالية[٣٩] :

- تغذية التخطيط الهيكلي والتنظيم العملي لكل صناعة.
- تقنية التصاميم الهندسية والعلاقات الفنية.
- تقنية المعدات والآلات والأجهزة المعتمدة.
- تقنية التركيب والتشغيل والصيانة.
- تقنية التطوير والتحسين والإحلال والاستيراد للمستوى التقني الحالي.

حيث يعاني قطاع الصناعة الأردني من ضعف الاستعداد في مجال توفير الأيدي العاملة الفنيــة وإيجاد الميكانيكية اللازمة لتدفق الكوادر إلى القطاعات الصناعية التي تحتاج إليها[٤٠] .

ولتحقيق مثل هذا الهدف يجب إنشاء مراكز تدريبية مهنية على درجــة عاليــة مــن التطور وتدار من قبل مدربين مهرة على علم بأساليب وطرق الإنتاج الحديثة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- عدم إمكانية توفير هياكل أساسية هندسية بحجم مناسب وبمستوى جيد يستطيع أن يقدم المستلزمات الأساسية والمكملة للصناعات الرأسمالية.

فبدون هذه الهياكل الهندسية سوف تضطر الوحدات الإنتاجية لسلع الرأسمالية من تصنيع الكثير من مستلزمات الإنتاج داخل مصانعها مما قد يؤثر على مستوى النوعيات المنتجة من هذه السلع ويؤدي إلى عدم استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة للمكائن والمعدات المتخصصة التي تجلب لإنتاج المستلزمات الأساسية والمكملة المطلوبة حيث من المفضل شراء مستلزمات الإنتاج من وحدات إنتاجية وطنية متخصصة في هذا المجال وتكون خارج المصنع أو المعمل ومن ضمن نطاق ما يسمى بمنظومات الهياكل الأساسية الهندسية المتواجدة داخل البلد. كما يجدر الانتباه إلى ضرورة قرب مثل هذه الهياكل من مراكز إنتاج السلع الرأسمالية لتوفير مصاريف النقل ولسهولة التوصيل[٤١].

٣- المشاكل والصعوبات المتعلقة بنقل وتطبيق التقنية الحديثة المستوردة:

ونقصد هنا النقل الذي له صفة الاستمرارية والذي يؤدي في النهاية إلى اكتساب التقنية وتوطينها وتطويرها، وتواجه المصانع الوطنية في سبيل حصولها على التقنية بالمفهوم السابق العديد من الصعوبات، منها ما يتعلق بظروف السوق العالمية ومنها ما يتعلق بالظروف المحلية السائدة.

أما بالنسبة إلى الصعوبات المتعلقة بظروف السوق العالمية فيمكن تلخيصها بما يلي[٤٢] :

أ- احتكار الشركات العالمية للتقنية المتقدمة، حيث أن امتلاك مجموعة محددة من المنتجين لنوع معين من التقنية يخلق شروطا قاسية تصل إلى حد الإجحاف عند الحصول عليها، حيث تتدخل مثل هذه المجموعات في تحديد الكميات التي يجب إنتاجها والأماكن التي تباع فيها، بالإضافة إلى اشتراط عدم إفشاء المعلومات والخبرات إلى أي مستثمرين جدد والاقتصار على تدريب الفنيين المحليين في حدود ضيقة[٤٣].

وعموما يجب أن نعلم أن هناك دوافع تجعل الدول الصناعية مالكة التقنية لا تقدم التقنية لغيرها بسهولة وخاصة الدول النامية التي تعد من أكبر الأسواق المستقبلة للمنتجات الاستهلاكية القادمة من الدول الصناعية، لذلك لا يتم عادة بيع التقنية بيعا كاملا حتى لا تتسرب القوة التقنية إلى الدول النامية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- ارتفاع تكاليف الحصول على التقنية، حيث أن مورّدي التقنية لا يحسبون تكاليفها على أساس تكاليف إنتاج آلة أو جهاز معين وثمن الخبرة التي سيستفاد بها فيما يتعلق بالشغل والصيانة والإصلاح ولكن يحمّلون كلفتها أيضا بتكاليف البحث والتطوير التي أجريت إلى أن تم إنتاج مثل هذه الآلة أو الجهاز، ومما يساعد على مزيد من التكلفة ضرورة مواكب التقدم التقني السريع والمتلاحق في محاولة لاقتناء الجديد مما يترتب عليه مزيداً من التكاليف.

ج- الصعوبات المتعلقة بالاختيار السليم للتكنولوجيا المناسبة، فعادة ما يكون رجل الأعمال غير ملم بجميع النواحي الفنية والاقتصادية للتقنية الملائمة نظرا لعدم توفر المعلومات الكافية في أجهزة متخصصة محليا عن البدائل لاختيار الأفضل تقنيا، ونظرا لصعوبة الاضطلاع كافة الإنجازات التقنية العالمية والمتعلقة بالمجال الذي يريده، لذلك يحتاج المستثمر الصناعي دائما إلى مكاتب استشارية متخصصة ليتم تحديد التقنية الملائمة للصناعة التي يتم اختيارها من حيث:

- الآلات والمعدات التي ستستخدم في الإنتاج وتكلفتها.
- الجهة التي تستورد منها.
- حجم العمل التي تتطلبه الآلات ونوعياته.
- أساليب التشغيل الاقتصادي للمعدات.
- مشاكل التشغيل وكيفية التغلب عليها.
- برامج التدريب والتطوير لمسايرة التطور العالمي.

أما بالنسبة للصعوبات المتعلقة بالظروف المحلية فيمكن إيجازها بضيق نطاق السوق المحلي وضعف المقدرة الهندسية المحلية القادرة على تشغيل وصيانة الآلات والمعدات ذات التقنية العالية، والابتكار والتجديد، بالإضافة إلى نقص المعلومات التقنية المتوفرة للمستثمرين ورجال الأعمال، فلا يستطيع صاحب المصنع إنشاء مركز بحوث متطور حيث أن المصانع الوطنية في حاجة للمعلومات التي توفر لها تنمية التقنية الإنتاجية (الدراسات الفنية والتصاميم الهندسية والتركيب والتشغيل والتطوير والإحلال) والتقنية الإدارية (لنشر المعرفة الصناعية وتنمية القوى العاملة الفنية والإدارية)[٤٤] .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- صعوبة المنافسة في إنتاج السلع الرأسمالية المحلية مقابل المنتجين العالميين الذين يتمتعون بأفضلية نسبية في إنتاجها من حيث الجودة والكمية.

بالإضافة إلى السمعة الجيدة لمنتجاتهم والارتباطات المستمرة التي يوفرونها لعملائهم السابقين عن طريق تقديم خدمات ما بعد البيع وتقديم المشورة الفنية المستمرة لمستخدمي معداتهم وأجهزتهم، إضافة إلى قدراتهم التكنولوجية العالية التي تمكنهم من التحديث المستمر لمنتجاتهم وتركيزهم على البحث والتطوير. إن مثل هذه الإمكانات لا يمكن توفرها للمنتج المحلي وخاصة في المراحل الأولى من تطوير مثل هذه الصناعات المعقدة[٤٥] .

٥- ضعف الترابط الصناعي في الأردن.

حيث يعتمد قطاع الصناعات بشكل عام وقطاع الصناعات التحويلية بشكل خاص على معظم احتياجاته من الخارج وهذا دون شك يرسخ التبعية للمستوردات وقد يعرض قطاع الصناعة لمشاكل عديدة حالة انقطاعها أو تأخير وصولها لسبب أو لآخر[٤٦] .

٦- غياب الحوافز الضريبية الكافية لتشجيع الصادرات الصناعية والاستثمار بها مثل:

أ- إعفاء الأرباح الناشئة عن التصدير من ضريبة الدخل.

ب- منح إعفاءات ضريبية للصناعات التي تمتلك مراكز للبحث والتطوير.

ج- إعفاء الأرباح التي يعاد استثمارها من ضريبة الدخل.

د- إعفاء نسبة مئوية من أرباح المؤسسات التي تقوم بتأهيل كوادرها الفنية[٤٧].

هذا بالإضافة إلى استمرار ظاهرة سيادة الصناعات الصغيرة على هيكل الصناعة الأردنية بشكل عام وعدم وجود قانون للصناعة.

(٣-١١) العلاقة بين برامج الاستثمار المختلفة الموجودة في الخطط التنموية والحاجة للمستوردات من السلع الرأسمالية والوسيطة في العملية التنموية

إن التنمية الصناعية التي حققها الأردن خلال العقود الثلاثة الأخيرة كانت جوهرية ليس من ناحية كمية فقط بل من ناحية التقييم الذي أحدثته في التركيب الاقتصادي وإن هذه التنمية هي مفتاح تنمية اقتصادية قوية متوازنة، ثم إن نشاطات ومساهمات وزارة الصناعة والتجارة في هذا المجال هي عوامل لها أهميتها البالغة في تدعيم خطط التنمية الاقتصادية الأردنية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدورية التي كان يعدها المجلس القومي للتخطيط بالتعاون مع الوزارة والمؤسسات الحكومية المختلفة والقطاع الخاص[٤٨] ، ويمكن القول أن الاهتمام بقطاع الصناعة في الأردن والتركيز على احتياجاته قد أخذ بالظهور في أوائل الخمسينيات حيث كان لا بد للأردن حتى يبلغ المستوى المعيشي الذي بلغته الدول المتقدمة أن يسلك الطريق الذي سلكته تلك الدول أي طريق التصنيع، هذا وقد بدأ الاهتمام في تلك الفترة بموضوع التصنيع سيما من جانب القطاع العام بسبب قلة الإمكانيات المالية المتوفرة لدى القطاع الخاص وتخوفه من المخاطرة، ولمعرفة الحكومة أن إنشاء مثل هذه المشاريع يحتاج إلى سلع رأسمالية و وسيطة لازمة للقيام بنشاطاته، ولمعرفتها أيضا أن مثل هذه السلع، وخاصة ذات الإنتاج المباشر، لا تنتج محليا تم إصدار قانون تشجيع وتوجيه الصناعة رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٥، والذي اقتضى إعفاء الآلات والأدوات والأجهزة ومواد البناء اللازمة للإنشاء من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد وجميع الرسوم الإضافية الأخرى[٤٩] .

ولما كانت مسألة التنمية الصناعية في الأردن محط رعاية واهتمام الحكومات الأردنية المتعاقبة التي قدمت تسهيلات وحوافز عديدة من أجل زيادة الكفاءة الإنتاجية لهذا القطاع راعت الخطط التنموية المتعاقبة حاجة هذه القطاعات الإنتاجية المختلفة للمستوردات من السلع الرأسمالية والوسيطة التي تعد من المدخلات الأساسية لتسير العملية الإنتاجية، كما وضعت هذه الخطط أهدافا خاصة تعمل على تسهيل دخول عوامل الإنتاج المختلفة وخاصة المدخلات ذات الإنتاج المباشر (السلع الرأسمالية) إلى داخل الاقتصاد، ويمكن ملاحظة ذلك من تتبع الخطط التنموية المختلفة التي سيتم تفصيلها كالآتي:-

١- الفترة ما قبل عام ١٩٧٣

٢- خطة التنمية الثلاثية [١٩٧٣-١٩٧٥].

٣- خطة التنمية الخمسية [١٩٧٦-١٩٨٠].

٤- خطة التنمية الخمسية [١٩٨١-١٩٨٥].

٥- خطة التنمية الخمسية [١٩٨٦-١٩٩٠].

٦- خطة التنمية الخمسية [١٩٩٣-١٩٩٧].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: الفترة ما قبل عام ١٩٧٣ :

كانت بداية الخمسينيات بداية الاهتمام بقطاع الصناعة في الأردن كما ذكرنا سابقا، ولقد اتخذت الحكومة المبادرة الأولى من أجل تأسيس مشاريع تعدينية وصناعية، وقد تم تنفيذ مشروع استخراج الفوسفات من منطقة الحسا ودباغة الجلود ومصفاة البترول ودخل مشروع استخراج البوتاس من البحر الميت ومشروع إنتاج السوبر فوسفات في مراحل التنفيذ[٥٠] .

وكون مثل هذه المشاريع تحتاج إلى الآلات ولأدوات والأجهزة ومواد بناء، فقد تم إعفاءها من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد وجميع الرسوم الإضافية بناء على قانون تشجيع وتوجيه الصناعة كما ذكرنا سابقا.

وكان من أهداف الخطة التنموية في الفترة [١٩٦٤-١٩٧٠] تقليل المستوردات بقدر الإمكان عن طريق صناعات محلية إحلالية تهدف إلى خلق وزيادة الإنتاج المحلي من المنتجات الصناعية: مواسير الإسمنت، الآلات ومعدات النقل، البطاريات وقطع السيارات، الحديد، البروم والأسلاك الشائكة[٥١] ، والأغذية والمشروبات والتبغ، والمنسوجات والألبسة وقد ارتفعت القيمة المضافة لإنتاج الآلات والأدوات الكهربائية ومعدات النقل كما في الجدول رقم (٣-٣)

جدول رقم (٣-٣)

القيمة المضافة في قطاع الصناعة والتعدين

الصناعة	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
الآلات غير الكهربائية	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢
الآلات والأدوات الكهربائية	٠,١٥	٠,٢٢	٠,٢٠	٠,١٦	٠,١٩	٠,٣٢
معدات النقل	٠,٣٠	٠,٥٠	٠,٤٣	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٧٠
المنتجات المعدنية	٠,٦٨	١,١١	٠,٩٩	١,١١	١,٢٧	٢,٣٧

المصدر: هاشم الدباس، سياسة الأردن الصناعية، ١٩٨٢، ص ٢٨ .

حيث نلاحظ ارتفاع القيمة المضافة لإنتاج الآلات والأدوات الكهربائية من (١٥%) في عام ١٩٦٤ إلى (٣٢%) في عام ١٩٦٩، كما ارتفعت القيمة المضافة لمعدات النقل من (٣٠%) في عام ١٩٦٤ إلى (٧٠%) في عام ١٩٦٩، وللمنتجات المعدنية من (٦٨%) في عام ١٩٦٤ إلى (٢٣٧%) في عام ١٩٦٩، وهذا دليل على تحسن القاعدة الإنتاجية للصناعات المحلية نتيجة المستوردات السابقة لحاجات المصانع من السلع الرأسمالية المستخدمة في الإنتاج

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المباشر، حيث تعتبر زيادة الصادرات الصناعية والتعدينية، والمساهمة في إنتاج السلع البديلة للمستوردات من أحد أهداف التنمية الصناعية خلال الستينيات والسبعينيات[٥٢] .

ثانيا: الفترة [١٩٧٣-١٩٧٥] :

تضمنت هذه الخطة إنفاق (٢٦,١) مليون دينار في قطاع الصناعة والتعدين أي حوالي (١٥%) من الاستثمارات الكلية للخطة[٥٣] ، وقد قرر مجلس الوزراء استملاك مساحة مقدارها (١٤٠٠) دونم جنوب مدينة عمان لتكون المدينة الصناعية الأولى، وخلال الفترة [١٩٧٣-١٩٧٥] تم ترخيص (١٨٤) مصنعا جديدا تزيد قيمة الآلات في كل منها على (٥) آلاف دينار، وقدرت الاستثمارات الرأسمالية الصناعية بنحو (٢٦) مليون دينار، وبلغ عدد الصناعات التي نفذت (١٢٠) مصنعا قدرت قيمة استثماراتها بمبلغ (٢٣) مليون دينار، وتم ترخيص (٧٢٠) معملا أو مشغلا حرفيا جديدا في الفترة ذاتها[٥٤] ،وقد رافق هذا التوسع في إنشاء المشاريع الصناعية استيراد السلع الرأسمالية بكميات كبيرة لتغطي الاحتياجات المحلية منها، فقد ارتفعت قيمة السلع الرأسمالية المستوردة بالأسعار الحقيقية من (٨٦,٩) مليون دينار في عام ١٩٧٠ إلى (٣٢٦,٣) مليون دينار في عام ١٩٧٥ أي بمعدل نمو سنوي مركب قدره (٣٠,٣%) خلال الفترة [١٩٧٠-١٩٧٥][٥٥] .

ثالثا: الفترة [١٩٧٦-١٩٨٠] :

هدفت الخطة الخمسية لهذه الفترة إلى زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي بنسبة (٥%) خلال سنوات الخطة أو بمعدل (١٢%) سنويا تقريبا، وسيتم تحقيق هذا النمو من خلال التركيز على قطاعات الإنتاج السلعي بحيث يؤدي إلى تغيير جذري في بنية الاقتصاد الوطني[٥٦] ، وقد وضعت بعض الإجراءات التنظيمية من أجل زيادة وتحسين حجم القاعدة الإنتاجية للصناعات، فقد تم إعادة النظر في التعرفة الجمركية وذلك لجعلها مشجعة لإقامة الصناعات المحلية والنظر في إعفاء المواد الأولية وعناصر الإنتاج الضرورية لضمان التكافؤ مع المنتجات الصناعية المستوردة والمماثلة من الأقطار التي تتمتع بإعفاءات خاصة[٥٧] .

كما تم في هذا الفترة تعديل تعليمات ترخيص الصناعة بحيث ترخص جميع الصناعات التي لا تتجاوز قيمة ماكيناتها (٢٥) ألف دينار بدون اشتراط توافر دراسة للجدوى وتم خلال السنوات الخمسة [١٩٧٦-١٩٨٠] ترخيص (٦٧٠) مصنعا جديدا تزيد قيمة آلات كل منها عن خمسة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

آلاف دينار وترخيص (٢٣٠٠) مشغلا حرفيا ومعملا لا تتجاوز آلات كل منها خمسة آلاف دينار[٥٨] .

وفي مجال إعادة النظر في دور بنك الإنماء الصناعي وتطويره ليصبح أكثر فعالية في التنمية الصناعية تم تعاطي الإعمال المصرفية ذات الارتباط بالصناعة من حيث فتح الاعتمادات لاستيراد الآلات والمعدات واللوازم وكذلك خصم اعتمادات التصدير وقبول ودائع لأجل وتوفير وما إلى ذلك[٥٩]، وقد تم في هذه الفترة توسيع بعض المشاريع القائمة، مثل مشروع التوسع في إنتاج الفوسفات ومشروع التوسع في مصفاة البترول والتوسع في إنتاج الإسمنت في الفحيص، بالإضافة إلى إنشاء مشروع صناعة الأسمدة الكيماوية، ومشروع استخراج واستغلال خامات البوتاس، ومصنع الغزل والنسيج في الزرقاء، وقد واكب التوسع في هذه المشاريع وإنشاء مشاريع جديدة زيادة في القيمة الحقيقية للمستوردات من السلع الرأسمالية من (٤٠٥,٠١) مليون دينار في عام ١٩٧٦ إلى (٥٦٠,٨) مليون دينار في عام ١٩٨٠ أي بمعدل نمو سنوي مركب قدره (٨,٥%) .

رابعا: الفترة [١٩٨١-١٩٨٥] :

إن تحقيق الأهداف العامة للتنمية يؤدي إلى بناء اقتصاد وطني متوازن متنوع النشاط وذاتي التوليد، ويتطلب تحقيق مثل هذه الأهداف اعتماد استراتيجية خاصة تنسجم مع أولويات التنمية، وفي مجال التنمية الصناعية عمدت هذه الخطة إلى تطوير الصناعات التحويلية وزيادة القيمة المضافة في الصناعات المعتمدة على المواد الخام المحلية مع التركيز على الصناعات التي تخلق الترابط السلعي بين الصناعات وبينها وبين القطاعات المختلفة، كما اهتمت هذه الخطة بعملية تشجيع الصناعات التصديرية وحفز الصناعات القائمة على التوجه نحو التصدير واستخدام تقنيات إنتاجية حديثة تمكن الصناعة الأردنية من إنتاج السلع وتسويقها بأسعار منافسة، كما وضعت الخطة سياسات وبرامج محددة لتطوير صناعة الإنشاءات وتمكينها من استيعاب تقنيات حديثة بحيث تصبح قادرة على تنفيذ المشاريع الإنمائية الكبيرة[٦٠] والاستغلال الاقتصادي الأمثل للمعدات والخامات المتوفرة محليا والمستوردة.

وسيتم كذلك إكمال المشاريع التعدينية والصناعة التي بوشر بتنفيذها خلال فترة الخطة الخمسية [١٩٧٦-١٩٨٠] ، وكذلك تطوير الصناعات الكيماوية التي تعتمد على خامات الفوسفات و البوتاس والتوسع في صناعة الإسمنت الصناعات التحويلية المتوسطة والصغيرة، وفي مجال المالية العامة فقد تم وضع مرتكزات للسياسة المالية تقوم على بعض الوسائل

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والإجراءات التي من شأنها تشجيع وتنمية الصناعة المحلية[٦١] ، حيث هدفت الخطة إلى إعادة النظر في الرسوم الجمركية مع المواد الخام والسلع الرأسمالية والوسيطة التي تدخل في الصناعة بما يضمن تشجيع الصناعة المحلية وحمايتها من المنافسة الإغراقية أو المدعومة ودعم التصدير، بالإضافة إلى القيام بالوسائل والإجراءات اللازمة لإعادة النظر في طريقة ومعدلات اهتلاك المعدات والأدوات الرأسمالية في قانون ضريبة الدخل من خلال إتباع طريقة الإهتلاك المتناقص[٦٢] .

هذا وقد التزمت الخطة التنموية بعض الإجراءات التنظيمية في مجال الصناعة والتعدين تهدف إلى زيادة عدد المدن الصناعية، والاستمرار في دراسة التعرفة الجمركية لجعلها أكثر تشجيعاً لإقامة الصناعات المحلية ، والنظر في إعفاء مستلزمات الإنتاج من السلع الرأسمالية والمواد الأولية اللازمة للصناعة[٦٣] ، وقد وضعت الخطة عدة مشاريع صناعية ليتم إنشاءها وإتمام القديم منها، حيث سيتم إنشاء مدينة سحاب الصناعية، التي تشتمل على مباني المصانع المجهزة بجميع الخدمات الضرورية حيث أزمع إنشاء (٣٠) مصنعاً يمكن زيادتها إلى (٦٠) مصنعاً أو (١٠٨) مصانع، بالإضافة إلى إنشاء مدينة اربد الصناعية تقدر تكاليفها بحوالي (٦) ملايين دينار، بالإضافة إلى مشاريع توسيع وإنتاج خامات الفوسفات حيث تم زيادة إنتاج الفوسفات من الحسا والوادي الأبيض. كما تم إنشاء وتوسيع عدد من المشاريع الكيماوية في هذه الفترة.

وقد صاحب هذه العملية التنموية الصناعية زيادة في المستوردات الحقيقية من السلع الرأسمالية الواقعة تحت بند سلع رأسمالية أخرى وفقاً لنشرات البنك المركزي نم (١٦٢,٣) مليون دينار في عام ١٩٨١ إلى (٢٠٤,١) مليون دينار في عام ١٩٨٥ أي بمعدل نمو سنوي مركب قدره (٦%) تقريباً خلال الفترة [١٩٨١-١٩٨٥] .

خامساً: الفترة [١٩٨٦-١٩٩٠] :

رغم الاهتمام المتواصل بقطاع الصناعة والإنتاج السلعي الذي أولته الخطط التنموية المتعاقبة رعاية خاصة، ما زال هذا القطاع يعاني من عدة مشاكل تتلخص في استمرار إعتماد الصناعات التحويلية بشكل رئيسي على المواد الوسيطة والسلع الرأسمالية المستوردة من الخارج، الذي صاحبه دوماً تدني في قيمة الصادرات الصناعية نتيجة لضعف التكامل والتنسيق على المستوى المحلي والمستوى العربي، وقد سادت ظاهرة استمرار سيادة الصناعات الصغيرة على هيكل الصناعة الأردنية بشكل عام[٦٤] .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكنه وتمشيا مع تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمتوازنة استمرت الخطط التنموية المتعاقبة في محاولة تحقيق الأهداف التالية والتي تنسجم مع تحسين القاعدة الإنتاجية المحلية، مثل تشجيع نقل وتطبيق التكنولوجيا المتطورة وتشجيع إقامة الصناعات التصديرية وإعطاء الحوافز للصناعات القائمة على أساس الإحلال محل السلع المستوردة كما استمرت في محاولاتها إلى رفع وتحسين مستوى جودة الإنتاج المحلي وتشجيع إقامة الصناعات المتوسطة والصغيرة.

ومن اجل تحقيق مثل هذه الأهداف تم وضع إجراءات تنظيمية تشتمل على إنشاء مدن صناعية جديدة وتوسيع القائم منها ووضع قانون للصناعة يواكب المتغيرات المستجدة وينظم عملية إقامة المشاريع الصناعية وفق أسس علمية مدروسة. وكون مثل هذه الأهداف والإجراءات تتطلب دخول سلع الإنتاج المباشر (السلع الرأسمالية) التي لا تستطيع إنتاجها محليا استمرت هذه الفترة كغيرها من الفترات في إعفاء المواد الوسيطة والسلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية باستثناء تلك التي يوجد لها مثيل محلي[٦٥] .

سادسا: الفترة [١٩٩٣-١٩٩٧]* :

جاءت الخطة الخمسية الأخيرة بمجموعة من الإجراءات أهمها:

١- إعفاء الآلات والمعدات لأي مشروع جديد من الرسوم الجمركية.

٢- تشجيع إقامة الصناعات الصغيرة.

٣- رفع مستوى جودة السلع والخدمات بما يزيد من قدرتها التنافسية عالميا مما يتطلب تحسين المستوى الإنتاجي المحلي[٦٦] .

وبشكل عام يمكن تلخيص أهداف الخطط التنموية المتعاقبة من الخمسينيات وحتى الآن في مجال التطوير المتكامل للقاعدة الإنتاجية المحلية بما يلي:

١- زيادة حجم القطاع الصناعي وإنشاء المدن الصناعية المتطورة، وتشجيع إقامة الصناعات الصغيرة.

٢- تشجيع نقل وتطبيق التكنولوجيا المتطورة.

٣- رفع إنتاجية الصناعات القائمة.

٤- تبني استراتيجية دعم الصناعات الإحلالية.

---

* تم شمل بعض إجراءات التصحيح الاقتصادي في الخطة الخمسية الأخيرة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولتحقيق مثل هذه الأهداف كان من الواجب اتخاذ بعض الإجراءات من أهمها إعفاء الآلات والمعدات المستوردة من الرسوم الجمركية وتشجيع نقل التكنولوجيا المتطورة.

وبعد أن تم تناول واقع وتطور السلع الرأسمالية في الأردن ومعالجة بعض الجوانب التي تختص في هذه السلع بمصدريها، وتطور الهيكل الإنتاجي في القطاع المنتج للسلع الرأسمالية كجزء من قطاع الصناعة التحويلية، بالإضافة إلى عرض بعض الأساليب الممكنة لتطوير إنتاجها محليا، وتوضيح حضورها في البرامج التنموية المتعاقبة، سيتم الانتقال في الفصل الثالث لدراسة العلاقة بين السلع الرأسمالية المستوردة والنمو من خلال استخدام نموذج قياسي مناسب يوضح ذلك.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهوامش

١- المنظمة العربية للتنمية الصناعية، صناعة السلع الرأسمالية في الوطن العربي حتى عام ٢٠٠٠، دراسات قطاعية، ١٩٨٤، ص٧ .
٢- نفس المصدر ، ص١٢ .
٣- نفس المصدر، ص ١٢ .
٤- تم استخدام قيمة الصادرات والمستوردات من الآلات والمعدات الخاصة بالنقل كمؤشر على السلع الرأسمالية، نظرا لتوافر أرقام دقيقة في هذا الجانب.
٥- صندوق النقد الدولي العربي، التجارة الخارجية للدول العربية (١٩٨٢-١٩٩٢)، دائرة الأبحاث والإحصاء، عدد ١١، ١٩٩٣ .
٦- المنظمة العربية للتنمية الصناعية، مرجع سبق ذكره، ص١٣ .
٧- المنظمة العربية للتنمية الصناعية، مرجع سبق ذكره، ص ١٧ .
٨- دائرة الإحصاءات العامة، المسح الصناعي (١٩٩٥)، للصناعات الإستخراجية والتحويلية وإنتاج وتوزيع الكهرباء، كانون الثاني ١٩٩٧، ص٦١-٦٣ .
٩- لم يتم ذكر باقي أنواع السلع التي يمكن أن تُعد سلع رأسمالية مثل: صناعة المعادن الأساسية، وصناعة منتجات المعادن اللافلزية، وصناعة الأثاث وذلك بهدف التركيز على تلك السلع التي تساهم بشكل مباشر في إنتاج سلع أخرى.
١٠- رياض المومني ووليد الحميدات، واقع القطاع التجاري الصناعي التحويلي في الأردن: أبحاث اليرموك، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، ١٩٩٦، ص١٩٩ .
١١- نفس المصدر، ص ٢٠٠-٢٠١.
١٢- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨١-١٩٨٥)، ص١٠٩-١١٠ .
١٣- صبحي قريضة ومدحت العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٣، ص٤٥٢ .

14- Omar Marashdeh, op. Cit , p148 .
15- Dennis Warner and Mordechai E, kreinin, Determinants of International Trade, Flous, Review of Economics and Statics, (Feb. 1983), pp 96-104 .
١٦- فائق النقرش، محددات الطلب على الاستيراد وفعالية استخدام القدرة الاستيرادية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة- جامعة اليرموك، ص ٩٧.
١٧- فائق النقرش، مرجع سابق، ص ٩٨ .
١٨- مجدي الشوربجي، الاقتصاد القياسي، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٣٣-١٣٤ .
١٩- تم إدخال المستوردات في الفترات السابقة (Lagged Import) لتعكس استمرارية العادة (Habit Persistence) وتعقيدات العرض (Supply Rigidities) .
20- Omar Marashdeh, op. Cit., p 149 .
21- Omar Marashdeh, op. Cit. , pp 150-151 .

٢٢- بدر الشريف، استراتيجية إحلال المستوردات والنمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة- جامعة اليرموك، ١٩٩٥، ص ٤٧ .
٢٣- حسين طلافحة، دور العمالة الوافدة في الاقتصاد الأردني، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد الخامس، العدد الأول، ١٩٨٩، ص ٦٧ .
٢٤- تم إضافة متغير وهمي ليعكس تلك الفترات التي ارتفع فيها الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات من السلع الرأسمالية.
٢٥- المنظمة العربية للتنمية الصناعية، مرجع سابق، ص٣٢.
26- James G. Ingram, op. Cit. , p 347 .
٢٧- الإدارة الاقتصادية والبحوث، واقع ومستقبل الصناعة الوطنية (السعودية)، دراسة ميدانية تحليلية، الطبعة الثانية، ١٩٨٨، ص٤٣.
٢٨ هاشم الدباس، سياسة الأردن الصناعية (نشأتها وتطورها، إنجازاتها)، عام ١٩٨٢، ص٩٨ .
٢٩- نفس المرجع، ص ٩٨.
٣٠- نفس المرجع، ص ٩٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣١- فلاح سعيد جبر، التكنولوجيا والصناعات التعدينية في الوطن العربي، دار الرشيد للنشـــر، ١٩٧٠، ص. ١٩ .
٣٢- المنظمة العربية للتنمية الصناعية، مرجع سابق، ص ٢١ .
٣٣- المنظمة العربية للتنمية الصناعية، مرجع سابق، ص ٢٣ .
٣٤- المنظمة العربية للتنمية الصناعية، مرجع سابق، ص ٢٣ .
٣٥- المنظمة العربية للتنمية الصناعية، مرجع سابق، ص ١٦ .
٣٦- المنظمة العربية للتنمية الصناعية، مرجع سابق، ص ٢٠ .
٣٧- الإدارة الاقتصادية والبحوث، مرجع سابق، ص ٥٩ .
٣٨- فلاح سعيد جبر، مرجع سابق، ص ١٧ .
٣٩- الإدارة الاقتصادية والبحوث، مرجع سابق، ص ٥٩- ٦٠ .
٤٠- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٦-١٩٩٠)، ص ٥٣٦ .
٤١- المنظمة العربية للتنمية الصناعية، مرجع سابق، ص ٢٠ .
٤٢- الإدارة الاقتصادية والبحوث، مرجع سابق، ص ٥٦-٩٧ .
٤٣- فلاح سعيد جبر، مرجع سابق، ص ١٨
٤٤- الإدارة الاقتصادية والبحوث، مرجع سابق، ص ٥٩.
٤٥- المنظمة العربية للتنمية الصناعية، مرجع سابق، ص ٢١ .
٤٦- رياض المومني ووليد الحميدات، مرجع سابق، ص ٢١١ .
٤٧- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، (١٩٨٦-١٩٩٠)، ص ٥٣٦ .
٤٨- هاشم الدباس، مرجع سابق، ص ٢٢ .
٤٩- هاشم الدباس، مرجع سابق، ص ١٢ .
٥٠- هاشم الدباس، مرجع سابق، ص ١٢ .
٥١- هشام الدباس، فؤاد مناع، فوزي صادق، استراتيجية التنمية الصناعية، آذار ١٩٧٨، ص٨ .
٥٢- عبد الباسط عثامنة، مرجع سابق، ص ص ٦٦-٦٧ .
٥٣- هشام الدباس، فؤاد مناع، فوزي صادق، مرجع سابق، ص ٩ .
٥٤- خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠)، ص ١٣١ .
٥٥- البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥) النشرة الخاصة ص ٣٥ .
٥٦- خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠)، ص ٢٦ .
٥٧- خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠)، ص ١٣٤ .
٥٨- خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠)، ص ١٣٥-١٣٦ .
٥٩- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٧٦-١٩٨٠)، ص ١٣٥ .
٦٠- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨١-١٩٨٥)، ص ٢٥ .
٦١- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨١-١٩٨٥)، ص ص ٣٢-٣٣ .
٦٢- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨١-١٩٨٥)، ص ص ٤٢-٤٣ .
٦٣- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨١-١٩٨٥)، ص ١١٠ .
٦٤- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٦-١٩٩٠)، ص ص ٥٣٥- ٥٣٦ .
٦٥- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٦-١٩٩٠)، ص ص ٥٣٧-٥٣٨ .
٦٦- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٣-١٩٩٧)، ص ص ١٥٣-١٥٤ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر المستوردات من السلع الرأسمالية على النمو الاقتصادي في الأردن

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

للاستشارات
w raa.com

معدل تكوين راس المال الثابت ومعدل النمو، وكما نعلم فإن مصادر تكوين راس المال هي الادخارات المحلية مضافا إليها حصيلة نشاط التجارة الخارجية؛ فزيادة الموجود من السلع الرأسمالية يمكن الحصول عليه أما عن طريق توجيه الاستثمارات إلى ميدان صناعة السلع الإنتاجية الأساسية كإنتاج الحديد الصلب والآلات ..الخ أو الحصول على تلك السلع عن طريق استيرادها، ونظرا لتخلف الدول النامية واختلال الهيكل الإنتاجي فيها فإنها إما أن تكون عاجزة عن إنتاج مثل هذا النوع من السلع أو أن إنتاجها المحلي لا يستطيع سد حاجة السوق المحلي من السلع الرأسمالية ولهذا فان معدل تكوين راس المال في هذه الدول يتوقف على مدى مقدرتها على استيراد السلع المذكورة والتي تعتمد بشكل مباشر على الحصيلة المتأتية من الصادرات ، وهكذا تلعب التجارة بشقيها دورا حاسما في تحديد معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية[٤] .

وإذا انتقلنا إلى الاعتبار الثاني المتعلق بالتخصص الدولي ، بطبيعة الأحوال فانه لا يكفي الاستناد إلى مذهب النفقات النسبية في صورتها التقليدية لتحديد هذا التخصص ، و إنما يجب تعديل "نظرية" التجارة الدولية بما يتناسب مع ظروف كل دولة نامية، فاغلب الدول النامية لا يتوافر لها الوفرة في الموارد والاتساع في حجم السوق بما يسمح لها بزيادة الإنتاج في كافة الفروع ، فإذا صدق ذلك بالنسبة لبعض الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفيتي سابقا أو الصين أو الهند ، فانه لا يصلح للدول النامية الأخرى[٥] .

فالدول بإتباعها قانون الميزة النسبية (Comparative Advantage) تعمل على إنتاج تلك السلع التي تمتلك بها ميزة من حيث الوفرة والإنتاج وتتخصص بها مقابل تخصص دولة أخرى لديها ميزة نسبية في إنتاج سلع أخرى، وبالتالي واعتمادا على شروط التبادل التجاري تحقق كل من الدولتين ربحا تنعكس آثاره على المؤشرات الاقتصادية والرفاه الاجتماعي[٦] . وتجدر الملاحظة هنا انه في تحديد هذه الميزة النسبية فانه لا يكفي الاعتماد على الأثمان كما تظهر في السوق وذلك لأنها لا تمثل العناصر الديناميكية الواجب النظر إليها مثل الوفورات الخارجية ومزايا الإنتاج الكبير وخطورة التخصص في الإنتاج الأولي، وهكذا[٧] .

هذا وقد ظهرت العديد من الدراسات والنماذج الاقتصادية التي ركزت دوما على حلقة الوصل بين التجارة والتنمية في الدول النامية منها دراسة (James Riedel) التي يذكر فيها أن التجارة هي محرك للنمو في الدول النامية وكما يقترح الاسم فهي نظرية ميكانيكية من حيث المعنى حيث أن التجارة تعمل ببساطة على نقل نبضات النمو من الدول المتقدمة إلى الدول

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النامية[٨] . وهناك دراسة لشريف محمد ١٩٨٠ عن دور التجارة الخارجية في تحقيق النمو والعدالة في توزيع الدخول، وجد فيها أن التجارة عن طريق تحقيق مستويات أعلى من الإنتاج والتوظيف تعمل على تقليل عدم المساواة في توزيع الدخول وتحقيق العدالة فيها، وقد طبق نموذجه على الهند مستخدماً نموذج المدخل- المنتج لفحص العلاقة بين التجارة والنمو وتوزيع الدخل وقد وجد أن هناك إمكانية لزيادة فرص العمالة والتوظيف وتحقيق العدالة في توزيع الدخول إذا اتبعت الدول النامية سياسات تجارية معينة مثل زيادة وتشجيع الصادرات[٩].

كما أن هناك تأكيد آخر على أن التجارة الخارجية هي وسيلة لتوفير المدخلات الخارجية للإنتاج المحلي. وهذا التأكيد يعود بنا إلى نظرية الفجوتين (Two Gap)، خلال فترتي الستينيات والتي تؤكد على أن التجارة الخارجية تنشط النمو الاقتصادي عن طريق تسهيل دخول المدخلات الأجنبية إلى داخل الاقتصاد وأن المدخلات الوسيطة والمستوردة والسلع الرأسمالية هي أكثر فاعلية وأكثر أهمية في الإنتاج خاصة في الدول النامية[١٠] .

هذا وقد ركز النموذج على إسقاطات فجوة الميزان التجاري (Trade Gap) التي عادة ما تنشأ في الدول النامية وهي في سبيل سعيها لتحقيق نموها الاقتصادي، ومن أكثر هذه النماذج شيوعا النموذج الذي قدمه (H. Chenery) و (A. Strout) واعتبرا فيه أن المحدد الرئيسي للنمو يتمثل في مدى وفرة أو ندرة النقد الأجنبي، ويستند هذا النموذج على دعامتين أساسيتين الأولى: أن وسيلة النمو الاقتصادي تكمن في تكوين رأس المال، والثانية: وجود نوعين من القيود التي تحد من التراكم الرأسمالي في الدول النامية، يشتمل النوع الأول من هذه القيود في نقص المدخرات الكافية (فجوة الادخار) ويشتمل النوع الثاني في فجوة التجارة الخارجية المتولدة من اختلاف معدل نمو الصادرات كما تتطلبه المعدلات المستهدفة لنمو الدخل عن معدلات التزايد في المستوردات الضرورية لتحقيق مثل هذا النمو في الدخل[١١] . هذا وقد تناول Maizels أثر التغييرات في المقدرة الاستيرادية على معدل النمو من خلال توفيرها للسلع الرأسمالية المستوردة التي تؤثر بدورها على مستوى الاستثمار من خلال مساهمتها في تكوين الأصول الرأسمالية[١٢] .

(٤-٢) دور التجارة الخارجية في تحقيق التحولات الهيكلية للاقتصاد القومي:

إن اغلب البلدان النامية تبدأ في التنمية من وضع معين لم تحقق فيه السوق المحلية التكامل المطلوب، من حيث كونها مرتبطة سلفا بنوع من التكامل الخارجي مع الأسواق العالمية، وقد نتج عن هذا التكامل وما صاحبه من تخصص الدول النامية في إنتاج المواد

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأولية وإعدادها للتصدير، اختلال الهياكل الاقتصادية في تلك الدول، لذلك سعت الدول النامية دوما ومنها الأردن على إتباع استراتيجيات معينة للتنمية تجعلها أقل عرضة للتأثيرات الخارجية غير المواتية في السوق العالمية للمنتجات الأولية(١٣) .

وهنا تبرز استراتيجيتان معروفتان هما استراتيجية تعويض الاستيراد واستراتيجية تنمية الصادرات، ويواجه الأردن كغيره من الدول النامية بشكل عام قضية الاختيار أو التوفيق بين السياسات التنموية المختلفة ونجاحه فيما يتعلق بالتجارة الدولية وبالتحديد قضية الاختيار بين سياسة إحلال المستوردات وسياسة تشجيع الصادرات(١٤) .

وتعرف سياسة إحلال المستوردات على أنها تلك السياسة التي تعمل على إحلال الإنتاج المحلي محل المستوردات بشكل يؤثر على حجم المستوردات ويؤدي فيها إلى نقص مطلق. أو هو قيام الإنتاج المحلي بسد الحاجة المحلية من المنتجات التي كانت تستورد سابقا بحيث تستمر المستوردات في الزيادة ولكن بمعدل يقل عن معدل نمو الناتج المحلي، وبالمقابل تعرف سياسة تشجيع الصادرات على أنها تلك السياسة التي تركز على تشجيع القطاع التصديري الوطني مع مراعاة إمكانيات الدولة فيما يتعلق بوفرة الموارد والميزات النسبية والمطلقة التي تمكن الدولة من المنافسة في السوق الدولي(١٥) .

وتعالج السياسة الأولى إذا طبقت بشكل مخطط اختلالات التركيب القطاعي لهيكل الإنتاج بما يتيحه من استحداث وتطوير فروع جديدة للإنتاج وبالتالي تعميق التشابك القطاعي الذي تفتقده أغلب الدول النامية بالإضافة إلى بناء القاعدة الصناعية المتوقعة، كما أنها تعمل على إبقاء الأرصدة من العملة الصعبة وزيادة تشغيل عوامل الإنتاج.

كما تعالج أيضا سياسة تشجيع الصادرات الاختلالات في الاقتصاد القومي الذي تبدأ به التنمية وبما تعكسه من تغيير في توزيع الموارد الاقتصادية وذلك بإنتاج وتصدير السلع التي تستطيع الدولة إنتاجها بأقل تكلفة نسبية ممكنة، مما يعمل على توسيع الوحدات المُنتِجة وتحسين هيكل وأداء التنظيم الصناعي في الدول النامية إضافة إلى ذلك يكون بالإمكان بناء قاعدة صناعية عن طريق التكامل الرأسمالي أو الأفقي باستخدام المادة المصدرة (وبخاصة في حالة المواد الأولية).

وهكذا فإن استراتيجية النمو القائمة على تشجيع الصادرات والاهتمام بالسوق الخارجية تخلق الخبرة الصناعية ذات الكفاءة العالية وتنهض بالموارد البشرية إلى مستوى يلائم متطلبات النمو الاقتصادي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى العموم نحن لا نستطيع الجزم بشكل قطعي أي من الآراء السابقة صحيحة، ولكننا نرى أن الدول النامية بأمس الحاجة إلى التجارة الخارجية، فهذه الدول وفي مراحل تنميتها الأولى وبداية تأسيس قطاعها الإنتاجي تحتاج إلى سلع رأسمالية ووسيطة ومواد خام لتنفيذ مثل هذه البرامج، ونظراً لتخلف هياكل الإنتاج وانعدام الترابط القطاعي بين الصناعات في مثل هذه الدول فإنها عادة ما تكون عاجزة عن سد حاجة السوق من الكثير من هذه السلع عن طريق إنتاجها المحلي، الأمر الذي يدفع بها إلى سد هذا النقص عن طريق استيراد هذه الاحتياجات من الخارج، وفي حالات كثيرة يكون من الأفضل للدول النامية أن تستورد بعض السلع من الخارج بدل إنتاجها محلياً رغم إمكانية ذلك، فليس المهم هو أن يقوم البلد في إنتاج كل ما يمكن إنتاجه محلياً ولكن المهم هو أن يكون قادراً على إنتاجه بطريقة اقتصادية وإلا أساء استخدام الموارد[١٦] ، وإلى جانب ذلك نرى أن الصادرات تلعب دوراً هاماً في النهوض بفنون الإنتاج وأساليبه وإحداث التنمية الاقتصادية فهو إلى جانب كونه المصدر الأساسي لزيادة معدلات النمو في الدخل الفردي يعتبر من الوسائل الأساسية لتحصيل مخزون جيد من العملة الصعبة لتغطية الحاجات المتزايدة من المستوردات، وقد ركز الاقتصادي Micheally في دراسته عام ١٩٧٧ على الصادرات إذ يرى أن لها آثاراً إيجابية على معدلات النمو ويبين أن ارتفاع معدل نمو الصادرات يؤدي وبشكل مباشر إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي[١٧] .

(٤-٣) دور المستوردات في النمو الاقتصادي:

استحوذت فكرة الربط بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي اهتمام العديد من الاقتصاديين ولفترة طويلة، وكان التساؤل دوما حول إمكانية تأثير التجارة على زيادة معدل نمو الدخل وهل يتحتم على الدول النامية إتباع فكرة الميزة النسبية لتصل إلى غنى الدول المتقدمة أو هل من الواجب على هذه الدول حماية بعض الصناعات الرئيسية لتحقيق نمو سريع؟ .

ويتبلور الدور التنموي للتجارة الخارجية من خلال سيرها في اتجاهين، الأول عن طريق تشجيع وزيادة الصادرات بإتباع سياسة تشجيع الصادرات أو ما يسمى بإمكانية التصدير للنمو (Export Led Growth)، والثاني عن طريق إتباع سياسة إحلال المستوردات التي تهدف إلى إقامة صناعات إحلالية لبعض أنواع المستوردات التي يمكن إنتاجها محلياً بهدف تحقيق أقصى قدر من الإنتاج التجاري لصناعات بدائل الواردات، بحيث تركز على تنمية القطاع الصناعي المحلي لينمو ويحل إنتاجه محل السلع المستوردة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا ويتطلب تطبيق مثل هذه السياسات بناء قاعدة إنتاجية محلية قادرة بدورها على التصنيع الإحلالي والتصديري ومن هنا يأتي الدور التنموي للمستوردات من السلع الرأسمالية والوسيطة التي تعمل على توفير الاحتياجات الضرورية للسير في عمليات الإنتاج والعمل على زيادة التراكمات الرأسمالية التي تساعد بدورها على تحسين القاعدة الإنتاجية المحلية، وعليه فإن المستوردات تعمل على تغيير نمط العرض من السلع لضمان توزيع الناتج المحلي بين الاستثمار والاستهلاك والوصول إلى التوزيع الأمثل لعناصر الإنتاج، وكنتيجة فإن زيادة الاستثمار هذه تؤدي إلى تضييق فجوة التجارة (Trade- Gap) بطريقتين:

١- عن طريق إنتاج السلع للتصدير.

٢- عن طريق تقليل المستوردات لإحلال مثيلاتها من السلع المحلية، حيث تركز مثل هذه السياسة على تنمية القطاع الصناعي المحلي لينمو ويحل إنتاجه محل السلع المستوردة.

وتواجه الدول النامية عموما عددا من المشكلات[١٨] في تطبيقها للسياسات التجارية الآنفة الذكر، ففيما يخص سياسة تشجيع الصادرات فإن أغلب الدول النامية تواجه عدم القدرة على توسيع نطاق صادراتها خاصة من المواد الأولية التي تحتل الغالبية العظمى من الصادرات في أغلب هذه الدول، وتعود هذه المشكلة لعدة أسباب منها: انخفاض أسعارها وتقلب الطلب عليها من جهة، وانخفاض مرونات الطلب العرضية عليها من جهة أخرى، بالإضافة إلى صعوبة المنافسة في السوق الدولي مع المنتجات المماثلة المصدرة من الدول الصناعية المتقدمة وعدم إمكانية التغلب على العراقيل الجمركية والإجراءات التجارية التي تواجهها، لذا تتوجه الدول النامية تبني سياسة إحلال المستوردات، وقد اتبعت الكثير من الدول هذه السياسة ومن بينها الأردن، ولكن النتائج المتحققة لم تكن كما توقع لها المنادون بهذه الاستراتيجية إذ لم تكسب هذه الدول القاعدة الصناعية المتوقعة واستمر اعتماد الصناعات المحلية على درجة كبيرة من الحماية وعلى السوق الأجنبي في توفير المواد الخام والوسيطة اللازمة لتصنيع المنتج النهائي.

وانسجاما مع نظرية الميزة النسبية أو التكلفة النسبية[١٩] فإن التخصص يجب أن يكون في تلك السلع التي يكون فيها ميزة نسبية داخل البلد وبالتالي فإن التوازن الخارجي (External -Equilibrium) يتم الحصول عليه عن طريق زيادة الإيرادات من التبادل الخارجي الناتج من التوسع في الصادرات الذي يعمل على تمويل الاحتياجات المتزايدة من الواردات لأغراض النمو، وأما على الصعيد الداخلي فإن جزءا من السلع الاستثمارية المستوردة سوف يتم تخفيضها أو توزيعها لإنتاج بدائل للاستيراد الاستهلاكي لتساهم بشكل

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أكبر في جذب الفجوة التجارية للدخول في التوازن من خلال هاتين الوسيلتين فإن الاقتصاد سوف يحقق التوازن الداخلي والخارجي في المدى الطويل[٢٠] .

وفي العادة فإن تنفيذ البرامج الإنمائية في الدول النامية يحتاج إلى الحصول على السلع الرأسمالية والوسيطة المهمة في العملية الإنتاجية للحصول على الصرح الإنمائي وعلى أية حال فإن هذه المدخلات لا تنتج محليا والعائد للتعقيدات الهيكلية وعدم كمال السوق والمقدرة المحدودة للإحلال بين الموارد الإنتاجية المحلية والمستوردة، ولذلك فإنه للحصول على كامل المقدرة الإنمائية يجب ضمان حد أدنى من المستوردات يتكون بشكل أساسي من السلع الرأسمالية والوسيطة للمحافظة على مقدرة النمو الموجودة وللحصول على النمو الصناعي المطلوب، و نستطيع توضيح العلاقة بين برامج الاستثمار المختلفة الموضوعة في الخطط التنموية والحاجة إلى المستوردات من السلع الرأسمالية والوسيطة لتنفيذها من خلال استخدام نظرية الفجوات (Two- Gaps) حيث يرى اقتصاديو المدرسة التقليدية أن أهم معوقات التنمية في الدول النامية، تتمثل في قصور المدخرات المحلية وقلة العملات الصعبة ، ويشترط تساوي فجوة الادخار مع فجوة التجارة الخارجية[٢١] لتحقيق التوازن في الاقتصاد، ويمكن تمثيل ذلك من خلال الرجوع إلى معادلة الناتج القومي (Y) كالتالي [٢٢] :-

$$Y = C+I+X-M \quad \ldots\ldots\ldots (١)$$

$$Y+M=C+I+X \ldots\ldots\ldots (٢)$$

إن المعادلة رقم (٢) توضح ان مجموع السلع والخدمات المتوفرة في الاقتصاد في أي فترة والمتكونة من الإنتاج المحلي (Y) والمستوردة (M) تستخدم في ثلاث مجالات، هي الاستهلاك (C) والاستثمار (I) والصادرات (X) ، وعلى الجانب الآخر فإن الناتج المحلي يولد دخل متساوي يستخدم لتغطية نفقات الاستهلاك الحالي وزيادة الادخارات كالتالي:

$$Y=C+S \ldots\ldots\ldots (٣)$$

وعن طريق إحلال معادلة (١) في (٣) تحصل على ما يلي:

$$I-S=M-X \ldots\ldots\ldots (٤)$$

هذه النتيجة تعني ان حجم الاستثمار المتحقق في الاقتصاد والزائد عن مستوى الادخار المحلي يجب أن يحول عن طريق تدفق السلع الرأسمالية من الخارج إلى الداخل خلال نفس الفترة.

هذا وقد تأكد دور المستوردات من السلع الرأسمالية والوسيطة في تحقيق النمو الاقتصادي في العديد من الدراسات الاقتصادية التطبيقية، فقد بين خان و نايت (Khan and Knight) في

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراستهما عام ١٩٨٨، أن الدول النامية قد لجأت في السنوات الأخيرة إلى محاولة ضغط الاستيراد لخلق فائض في الصادرات لخدمة الدين الخارجي، هذا الضغط شمل المستوردات من السلع الرأسمالية والوسيطة التي تعتبر من المدخلات الأساسية في الصناعات التصديرية، لذلك فقد أثر ذلك عكسيا على حجم الصادرات الذي انعكس داخليا على الموجودات من العملات الصعبة وأدى في النهاية إلى ضغط المستوردات أكثر وأكثر، هذه النتيجة تظهر خطورة تحجيم المستوردات من دون مراعاة لمحتواها الاستيرادي حيث أن المستوردات من السلع الرأسمالية والوسيطة هي بحد ذاتها مدخلات أساسية في الصناعات المختلفة وتقليلها يؤثر على الصناعات سلبيا[٢٣].

هذا وقد وضح (G. Haberler) إسهام التجارة الخارجية في إحداث التنمية من خلال ما تؤديه التجارة الخارجية من منافع حركية فيما توفره من سلع إنتاجية ووسيطة ضرورية للتنمية تساهم في تقدم مستوى المعرفة الفنية والمهارات البشرية وتحفيزها على تحسين صورة الإنتاج إضافة إلى جانب تشجيعها لدخول رأس المال الأجنبي لأغراض الاستثمار المحلي[٢٤].

هذا وقد تناول (A. Maizels) أثر التغييرات التي تحدث في المقدرة الاستيرادية على معدل النمو من خلال تأثير تلك المقدرة على حجم الاستثمار، حيث يتلخص مثل هذه التغييرات في القدرة الاستيرادية على ما يمكن توفيره من السلع الرأسمالية المستوردة التي تقوم بدورها بالتأثير على مستوى الاستثمار في تكوين الأصول الرأسمالية[٢٥].

هذا وتساهم التجارة الخارجية في تكوين رأس المال، حيث أن مصادر تكوين رأس المال هي الإدخارات المحلية مضافا إليها حصيلة نشاط التجارة الخارجية، فزيادة حجم المعروض من السلع الرأسمالية يمكن توفيره عن طريق توجيه الاستثمارات إلى ميدان صناعة السلع الاستثمارية الأساسية كالحديد والآلات أو الحصول على تلك السلع عن طريق استيرادها[٢٦].

هذا وقد تم فحص دور المستوردات في التكوين الرأسمالي بشكل مفصل وشامل في نظريات النمو، وفي محاولة لتكوين نظرية شاملة في هذا المجال اقترح (Avadhani) في عام ١٩٧٦ ما سماه بالنظرية المعممة والمتماسكة لدور المستوردات في التكوين الرأسمالي للدول النامية والأقل نموا:

(Generalized coherent theory of imports and capital formation).

إن نظرية (Avadhani) هذه تعتمد على وجود بعض الاقتراحات التالية:

١- الاستخدام الأمثل للموارد المحلية في الدول النامية يعتمد على المستوردات المكملة والمساعدة في العملية الإنتاجية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- إن هناك بعض القيود في أسواق السلع مثل عدم الاكتمال السوقي وتعقيدات وصعوبات التوريد وعدم مرونة الطلب.

٣- إن الدول النامية تواجه عدد من المعوقات التي تؤثر على النمو مثل قصور الإدخارات ونقص الموجود من العملات الصعبة[٢٧] .

وقد قام بوضع دالة إنتاج خاصة بالدول النامية تختلف عن مثيلتها للدول المتقدمة، حيث قام (Avadhani) بوضع بعض المتغيرات التي يحتمها وجود القيود المختلفة على النمو في الدول النامية، وقد كانت دالة الإنتاج كالتالي:

$$Q= F (K, L, M, N, T, E, S, O)$$

حيث ترمز:

Q : للناتج

K : لرأس المال

M : للمستوردات

N : عنصر الأرض والموارد الطبيعية الأخرى.

T : للتكنولوجيا المستخدمة

E : لعنصر النظم والإدارة.

S : الترتيبات المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية.

O : عناصر أخرى غير محددة.

وقد فصل في نموذجه بين الأثر الطويل والقصير للمستوردات على التكوين الرأسمالي، فالمستوردات تدخل الاقتصاد على شكل سلع وخدمات التي بدورها تدخل في سوق السلع، أو بتعبير مالي تدخل على شكل أموال أجنبية قابلة للتحويل إلى أموال محلية والتي بدورها تدخل سوق عناصر الإنتاج، ويمكن متابعة أثر المستوردات في المدى القصير والطويل من خلال الشكل (٤-١) التالي[٢٨] :

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل (٤-١)

مساهمة المستوردات في التكوين الرأسمالي

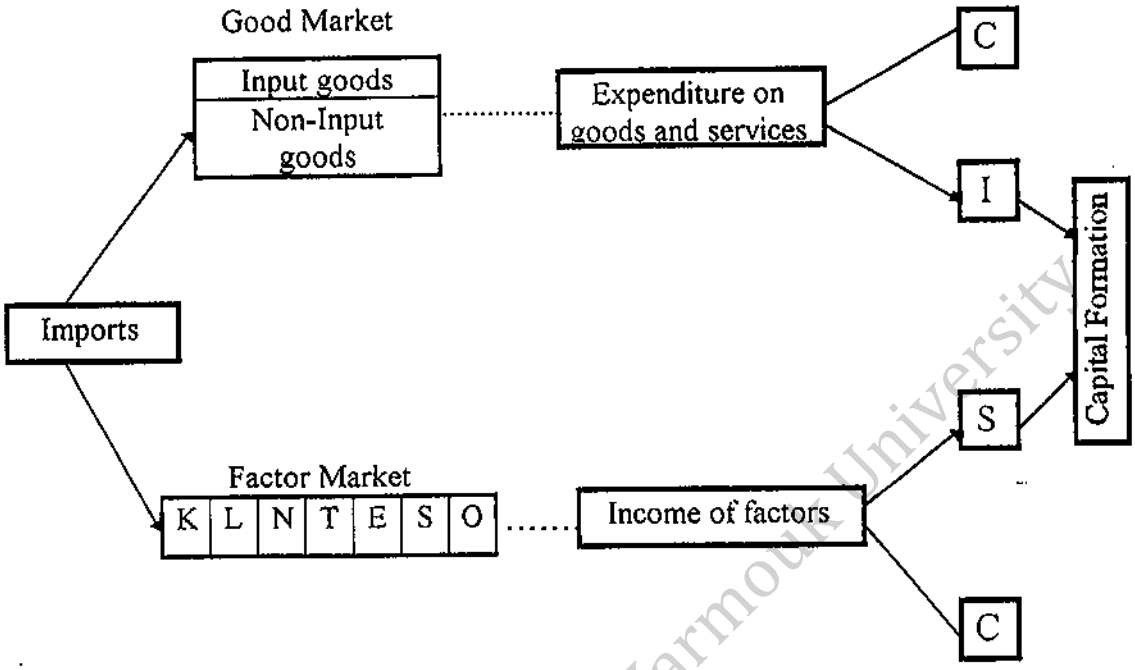

ويتلخص الأثر في المدى القصير في دخول المستوردات في سوق السلع وتدفقها إما في سوق مدخلات الإنتاج أو في أي سوق جزئي آخر (Non- Input) وتؤدي فيها المستوردات وظيفتين تتلخصان في تعبئة الفجوات (Gap filling) من خلال مساواة العرض والطلب وبالتالي تسوية الأسعار ومن خلال تشجيع إنتاج حجم أكبر من السلع والخدمات.

أما فيما يخص سوق عناصر الإنتاج (Factor Market) فإن المستوردات تؤدي الوظيفتين التاليتين:

١- التأثير المعزز (Augmentation effect) :

عن طريق زيادة المعروض أو زيادة الطلب على رأس المال والعناصر المساندة.

٢- تضييق التأثير المسكن (Bottleneck relieving effect) :

من خلال تسهيل القيود على المدخلات إما عن طريق توفير المدخلات الخارجية أو عن طريق تشجيع المدخلات المحلية على التطور.

وكما يلاحظ من الشكل (٤-١) فإن الواردات تولد ربط حيوي بين سوق المدخلات وسوق الإنتاج وبين سوق السلع وسوق عناصر الإنتاج، وبين الادخار والاستثمار، كما يوضح النموذج أن مبدأ المضاعف والمسرع سوف يعملان في المدى الطويل على زيادة تأثير

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستوردات على حجم التكوين الرأسمالي من خلال تدعيم ثلاث نشاطات اقتصادية تتلخص في تسريع عملية الاستثمار من خلال زيادة الإنتاج والإنتاجية في الاقتصاد المحلي وتشجيع الصادرات لتلبية الحاجة الاستيرادية وإحلال المستوردات لتعمل على سد حاجة الطلب المحلي عليها.

وبهذا نستنتج أن التجارة الخارجية تؤثر على عملية تراكم رأس المال والاستثمارات من خلال المستوردات من السلع الرأسمالية حيث لا يمكن البدء في عملية النمو الاقتصادي دون الحصول على مثل هذه الواردات، فالدولة المتخلفة تزداد حاجتها العادية إلى كميات كبيرة من الآلات والمعدات لتوفير صناعات أساسية[٢٩] ، تمكن الدولة النامية من التغلب على النقص في خامات معينة وعدم توافر القوى البشرية المدربة، بالإضافة إلى بعض العوائق الأساسية للنمو في مجال التجارة الخارجية وبعض الاختناقات التنظيمية مثل الإدارة والنظام الاجتماعي، لذلك يجب على الدولة النامية أن تلجأ إلى استيراد الآلات والخبرة الفنية الأجنبية وذلك من خلال المرحلة الأولى للتصنيع والتقدم العلمي على أقل تقدير[٣٠] ، إذ أنه من المعروف أن التجارة الخارجية تميل إلى أن تكون أسرع في نموها من الدخل في المراحل المبكرة من التنمية وذلك بسبب تزايد متطلبات برامج التنمية الاقتصادية إلى الإستيرادات سواء لمواجهة احتياجات المشروعات الإنتاجية ومرافق التنمية الأساسية من سلع رأسمالية وسلع وسيطة ومواد أولية لمواجهة نمو الصناعة والزراعة، ولمواجهة احتياجات الطلب المتزايد على المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية، حيث ينشأ عن ظروف التنمية الاقتصادية نمو في الطلب الاستهلاكي نتيجة ارتفاع مستوى الدخول الحقيقية للأفراد مع تقدم مراحل التنمية، وانتقال جزء كبير من القوى العاملة في الزراعة إلى النشاط الصناعي واستيعاب الصناعة النامية لنسبة مهمة من المنتجات الأولية المحلية التي كانت توجه أصلا للاستهلاك، لكل ذلك يتوجب ضرورة استكمال الإنتاج المحلي لسد تلك الاحتياجات عن طريق الاستيراد، وكلما ارتفعت المعدلات المستهدفة للتنمية الاقتصادية كلما تزايدت المطالب الاستيرادية[٣١] .

واعتماداً على ما سبق فإن المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية تساهم بشكل فعال في تصنيع الدول النامية حيث تعتبر من المدخلات الأساسية في الإنتاج الصناعي وتشكل القاعدة الإنتاجية الأساسية لعملية التصنيع، إلا أن معظم الأقطار العربية ومنها الأردن تعاني من اختلال كبير وضعف شديد في هياكلها الصناعية وخاصة تلك القطاعات الأساسية التي تنتج السلع الرأسمالية[٣٢] ، وبمتابعة الجدول رقم (٤-١) الذي يبين توزيع القيمة المضافة للصناعات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحويلية في بعض المجموعات الدولية بين الصناعات الرأسمالية والاستهلاكية والوسيطة (نسب مئوية).

جدول رقم (٤-١)

توزيع القيمة المضافة في الصناعة التحويلية في بعض المجموعات الدولية بين الصناعات الرأسمالية والاستهلاكية والوسيطة (نسب مئوية)

الصناعات	الدول الصناعية			الدول النامية			الأقطار العربية		
	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
الصناعات الاستهلاكية	٣٣	٣١,٢	٣٠,٢	٤٧,٤	٤٤,٤	٤٥,٨	٥٩,٥	٥٢,٧	٤٨,٥
الصناعات الوسيطة	١٧,٣	١٨,٢	١٧,٥	٢٢,١	٢٣	٢٥	٢٠,٤	٢٤,٨	٢٣,٦
الصناعات الرأسمالية	٤٨,٣	٤٧,٢	٥١	٢٧,٩	٣١	٢٧,٢	١٩,٣	٢١,٩	٢٦,٧
أخرى	١,٤	١,٤	١,٣	٢,٦	٢,٦	٢	٠,٨	٠,٦	١,٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: فرهنك جلال، التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى عام ٢٠٠٠، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، حزيران، ١٩٩١، ص ٤٨

ولغرض تكوين فكرة أوضح عن تطورات البنية الهيكلية للصناعة بمختلف المناطق الجغرافية نلاحظ ما يلي:

أ- إن الصناعات الاستهلاكية كانت تشكل عام ١٩٨٥ ما يعادل (٤٥,٨%) من مجموع القيمة المضافة للإنتاج الصناعي في الدول النامية، و (٤٨,٥%) بالنسبة للأقطار العربية، بينما تنخفض هذه النسبة إلى (٣٠,٢%) فقط في الدول الصناعية.

ب- إن الصناعات الرأسمالية تساهم بنسبة (٥١%) من القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الدول الصناعية منها (٧,٢%) للمعادن الأساسية و (٤٣,٨%) للآلات والمكائن في عام ١٩٨٥، وتنخفض هذه النسبة إلى (٢٧,٢%) في الدول النامية منها (٦,٦%) للمعادن الأساسية (الصناعات الثقيلة)، و (٢٠,٦%) للآلات والمكائن، وتصل مساهمة الصناعات الرأسمالية إلى (٢٦,٧%) في الأقطار العربية منها (١٤,٦%) للمعادن الأساسية و (١٢%) للآلات والمكائن.

ج- فيما يخص الأقطار العربية يمكننا القول أن سرعة التغييرات الهيكلية كانت أعلى من المناطق الأخرى، فانخفضت حصة الصناعات الاستهلاكية من (٥٩,٥%) في عام

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٧٥ إلى (٤٨,٥%) في عام ١٩٨٥، وارتفعت في المقابل حصة الصناعات الوسيطة من (٢٠,٤%) في عام ١٩٧٥ إلى (٢٣,٦%) في عام ١٩٨٥، أما فيما يتعلق بالصناعات الرأسمالية فازدادت حصتها من قيمة إنتاج الصناعات التحويلية العربية من (١٩,٣%) في عام ١٩٧٥ لتصل إلى (٢٦,٧%) في عام ١٩٨٥، لذلك فإن نسب التغيير لصالح الصناعات الرأسمالية كانت أعلى ومع ذلك فإن الهيكل الصناعي العربي لا يزال يشكو من اختلال كبير وضعف شديد خاصة في القطاعات الأساسية التي تنتج السلع الرأسمالية، وعليه يمكن القول بكل سهولة أن الصناعات العربية بعيدة كل البعد عن الوضع الذي يمكن أن تقوم فيه بتأمين مستلزمات الاستمرار الذاتي في التنمية الاقتصادية[٣٤] .

ولهذا فإن النهضة الصناعية السريعة المطلوبة في الوطن العربي يجب أن تصاحبها تغييرات هيكلية في بنية الصناعة التحويلية العربية باتجاه زيادة نسبة مساهمة الصناعات الرأسمالية، وخاصة القطاعات المنتجة للمكائن والمعدات والأجهزة، كل هذه الأمور تضع تأكيدا متزايدا على أهمية استيراد السلع الرأسمالية من الخارج وخاصة في مجال إنتاج المكائن والأجهزة والمعدات التي تؤمن مستلزمات الاستمرار الذاتي في التنمية الصناعية وتضفي على الاقتصاد درجة من المرونة، بمعنى تسهيل التحرك من قطاع إلى آخر ومن فرع صناعي إلى آخر كاستجابته للتغييرات الاقتصادية الخارجية والداخلية[٣٥] .

(٤-٤) تحليل مدى تأثير السلع الرأسمالية المستوردة على النمو الاقتصادي في المدى الطويل

لقد قدم عدد من الباحثين مجموعة متنوعة من الأطر (Frameworks) خاصة بالاقتصاديات المنفتحة على الخارج والمستنبطة أصلا من نماذج الاقتصاديات المنغلقة على الخارج مثل نموذج رومر (Romer)[٣٦] ، ولوكس (Lucas)[٣٧] ، وكان من أحد أهم الدروس من هذا الفرع من الأدبيات أن المستوردات من المدخلات القادمة من الدول الأخرى تعتبر من المحددات الأساسية للعلاقة بين التجارة الخارجية والنمو.

كما بين كل من جروسمان و هيلبمان (Grossman and Helpman)، و ريفرا و رومر (Rivera-Batiz and Romer) أن التجارة الدولية تستطيع زيادة معدلات النمو الاقتصادي عن طريق إفساح المجال لتوفير مدى أوسع من المدخلات الوسيطة، والتي بدورها تسهل القيام بالمزيد من الأبحاث بالإضافة إلى تطوير نشاطات "التعلم بالمحاولة" (Learning by doing)[٣٨] .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولذلك فإن هذه الدراسة ستعمل على تقديم أساس نظري للاعتقاد السائد طويلا بين معظم اقتصاديي التنمية على أن التجارة الدولية عن طريق توفيرها مدخلات مستوردة ضرورية وفعالة للقطاع الصناعي هي بكل بساطة توفر عنصر هام للنمو الاقتصادي،وعلى سبيل المثال فأن كروغر (Kruger) ذكر:إن أي نقص في المستوردات من السلع الوسيطة والمواد الخام سيؤثر سلبيا على الناتج والتوظيف" [٣٩].

إن النموذج الذي سيقدم هنا يتشارك مع نماذج النمو الداخلية التي تم ذكرها في أنه يركز على ضرورة المدخلات المستوردة لتسيير عملية النمو الاقتصادي لكنها تختلف عن تلك النماذج في أنها تركز على حلقة ربط أخرى بين المدخلات المستوردة والنمو ألا وهي فعالية التراكمات الرأسمالية وعلى افتراض أن أسعار السلع الرأسمالية منخفضة نسبيا في الدول الصناعية مقارنة مع الدول النامية، فإن هذه الدول عن طريق استيرادها للسلع الرأسمالية المنخفضة السعر نسبيا من الدول المتقدمة تعمل على زيادة فعالية التراكمات الرأسمالية وبالتالي تعمل على تحقيق معدلات أعلى في نمو الدخل.

(٤-٤-١) الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية والدخل الفردي:

هناك بعض الدراسات التي تبحث في الاختلافات النسبية في أسعار السلع الرأسمالية بين مختلف الدول، وعلى سبيل المثال تم استخدام المعلومات المتوفرة عن أسعار عناصر الاستثمار الموجودة في *(UNICP) ١٩٨٠، من قبل ديلونغ وسمرز (Delong and Summers) الذين استطاعا اكتشاف وجود ترابط سلبي بين الناتج القومي الإجمالي لكل عامل (GDP Per Worker) والسعر الحقيقي للآلة[٤٠] ، وبناء عليه وضعوا الملاحظة التالية:- "إن الدول التي تنمو بمعدلات عالية هي نفسها تلك الدول التي تحتضن أقل أسعار نسبية للآلات" قاصدين بذلك عندما يكون الاستثمار هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي فإن السعر النسبي للسلع الرأسمالية ينخفض مع زيادة التراكمات الرأسمالية الموجودة[٤١] . هذا وقد لخص كل من سمرز وهيستون (Summers) و (Heston) بعض المعلومات الموجودة في جداول *(UNICP) لعام ١٩٨٠ حول الأسعار العالمية لمجموعات السلع (بالدولار)، وقاموا بوضعها وتدوينها في جدول معين قاموا فيه بتقسيم الستين دولة الموجودة إلى ستة مجموعات اعتمادا على معيار الدخل الفردي وكان الشكل النهائي للجدول كما يتبين في الجدول رقم (٤-٢) والذي يشير إلى الاختلافات بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية لكل مجموعة من السلع في كل مجموعة

* يرمز هذا الاختصار إلى: (United Nation International Conference Penn world table)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولية، فعلى سبيل المثال فإننا نلاحظ أن الأسعار العالمية للسلع الاستثمارية المحلية في المجموعة الأولى والتي تمثل أفقر مجموعة، هي الأعلى بمعامل (١,٥٥) مقارنة مع الأسعار العالمية المعبر عنها بسعر الدولار الأمريكي، بينما نلاحظ انخفاض أسعار السلع الرأسمالية نسبيا في الدول المتقدمة (مجموعة ٦) بمعامل (٠,٩٤) هذا ولو تتبعنا قيم أسعار السلع الاستهلاكية لوجدنا أن أسعار السلع الاستهلاكية (غذائية) ينخفض بشكل قليل مع زيادة الدخول، المعبر عنها بالحركة من اليمين إلى اليسار في الجدول، وبالمقارنة فإن أسعار السلع الرأسمالية (D, C, B) تنخفض بشكل كبير مع زيادة الدخل الفردي وعليه نستنتج أن الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية بالنسبة للسلع الاستهلاكية هي أكبر في الدول ذات الدخول المنخفضة عنها في الدول ذات الدخول المرتفعة (المتقدمة)، أي ما معناه أن أسعار السلع الرأسمالية أكبر في الدول الفقيرة أو المتوسطة الدخل وأقل في الدول المتقدمة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٤-٢)

أسعار السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية (١٩٨٠)

مجموعات الدول	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	كل الدول
عدد الدول	١٢	١٤	١٠	١٠	٨	٦	٦٠
الناتج المحلي الفردي (% من الناتج المحلي للولايات المتحدة)	< ١٠%	١٠-٢٠	٢٠-٣٥	٣٥-٦٠	٦٠-٧٥	< ٧٥%	
السلع الاستهلاكية							
الغذاء (A)	١٠٦	١٠٥	١٠٦	١٠٢	٩٦	٩١	١٠٤
السلع الرأسمالية							
السلع الاستثمارية (B)	١٥٥	١٤٦	١١٢	٩٥	٩٣	٩٤	١١٥
السلع المعمرة (C)	١٤٩	١٧٢	١٣١	١١٥	٨٤	٨٤	١٢٤
البناء والتشييد (D)	١٧٠	١٣٥	٩٨	٨٧	٩٩	١٠٠	١١٠
سعار السلع الرأسمالية بالنسبة للسلع الاستهلاكية							
B/A	١,٤٦	١,٣٩	١,٠٦	٠,٩٣	٠,٩٧	١,٠٣	١,١١
C/A	١,٤١	١,٤٦	١,٢٤	١,١٣	٠,٨٨	٠,٩٢	١,١٩
D/A	١,٦٠	١,٢٩	٠,٩٢	٠,٨٥	١,٠٣	١,٠٩	١,٠٦

Source: Jong- Wha Lee; "Capital good import and long run growth", Journal of Development Economics, vol. 48 ,(1995), P. 49

وبمتابعة الشكل رقم (٤-٢) الذي يبين شكل الاتجاه العام للأسعار النسبية للسلع الرأسمالية خلال الفترة [١٩٦٠-١٩٨٥] للمجموعات الدولية المصنفة حسب الدخول، أن العلاقة السلبية بين أسعار السلع الرأسمالية[٤٢] والدخل المحلي الفردي اتصفت بالثبات بحيث أنه كلما انخفض الدخل الخاص بالدول كلما ارتفعت الأسعار النسبية السلع الرأسمالية خلال الفترة [١٩٦٠-١٩٨٥]:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (٤-٢)

الاتجاه العام للأسعار النسبية للسلع الرأسمالية خلال الفترة [١٩٦٠-١٩٨٥]

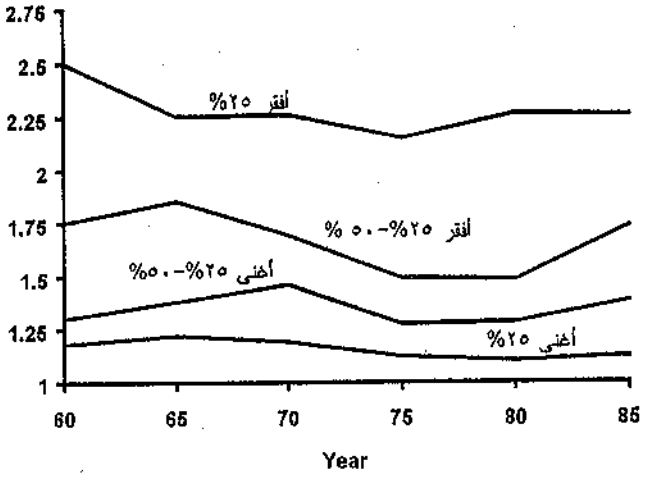

إن كل ما تقدم يكشف عن حقيقة انخفاض أسعار السلع الرأسمالية في الدول الغنية المتقدمة صناعيا ولذلك عند حدوث التجارة الدولية بين الدول المتقدمة صناعيا والدول النامية تتخصص الأخيرة في إنتاج السلع الاستهلاكية بينما تتخصص الدول المتقدمة في إنتاج السلع الرأسمالية اعتمادا على مبدأ الميزة النسبية لكل منهما.

ولتوضيح كل ما سبق رياضياً سوف نستخدم نموذج مبسط لاقتصاد منفتح تجاريا من خلال توسيع النموذج الذي أخذه ريبيلو (Rebelo) للنمو الداخلي[٤٣] الذي استخدم فيه سلعتين نهائيتين إحداهما استهلاكية والأخرى رأسمالية، وافترض أن القطاع المنتج للسلع الرأسمالية هو ذلك القطاع الذي يحدد معدل النمو للدخل المحلي في المدى الطويل، إن نموذج ريبيلو هذا يشير إلى أن الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية تميل للانخفاض مع الوقت في محاذاة لاستراتيجية النمو المتوازن (Balanced Growth path)[٤٤] ، وبالتالي فإن أسعار السلع الرأسمالية نسبة للسلع الاستهلاكية تكون أقل في الدول المتقدمة صناعيا التي تمتلك مخزون أكبر من رأس المال، وبعد ذلك سيتم الانتقال من هذا النموذج إلى نموذج يحتوي على تعامل تجاري بين دولتين إحداها نامية والأخرى متقدمة تحصل فيها الدول النامية على السلع الرأسمالية من الدول المتقدمة وتعمل على دمجها مع الموجود من السلع الرأسمالية المنتجة محليا لتعمل مع بعضها في إنتاج وتكوين قطاعها المنتج للسلع الرأسمالية، وعليه نستطيع القول أن الدول النامية التي تستورد السلع الرأسمالية الرخيصة نسبيا يمكنها تحقيق معدلات نمو أعلى وتسرع عملية التنمية فيها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٤-٤-٢) نموذج النمو الداخلي (An Endogenous Growth Model)

سوف يناقش هذا الجزء بداية نموذج الاقتصاد المغلق الذي يعتبر فيه قطاع السلع الرأسمالية المحدد الرئيسي لمعدل نمو الدخل على المدى الطويل والذي عادة ما تكون فيه الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية نسبة للسلع الاستهلاكية متناقصة مع الوقت ومتزامنة مع استراتيجية النمو المتوازن وبعد ذلك سيتم توسيع النموذج ليصبح نموذجاً خاصاً بالاقتصاد المنفتح تجارياً والذي تعتبر فيه السلع الرأسمالية المستوردة هي المدخل الأساسي لإنتاج السلع الرأسمالية المحلية.

(٤-٤-٣) الاقتصاد المغلق (The Closed Economy) :

بداية سوف نفترض أن هناك دولة لديها نفس خصائص نمو النموذج الداخلي للقطاعين الخاص بـ ريبيلو، والذي يفترض أن الاقتصاد ينتج سلعتين فقط هما السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية، وأن السلع الاستهلاكية يتم إنتاجها باستخدام نموذج كوب- دوجلاس (Cobb- Douglas) الذي يستخدم رأس المال والعمل كمدخلات إنتاج كالتالي:*

$$C = (\phi K)^{\alpha} L^{1-\alpha} \ , \ 0 < \alpha < 1 \ \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث ترمز:

K : لرأس المال المتوفر.

L : لعنصر العمل .

ϕ : لحصة رأس المال المستخدمة لإنتاج السلع الاستهلاكية.

α: لمساهمة رأس المال (Capital Share) .

ولتسهيل عرض الفكرة سيتم مساواة حجم العمل بالواحد الصحيح، وبذلك فإن السلع الرأسمالية تنتج باستخدام رأس المال فقط كالتالي:

$$I = A(1-\phi) K \ \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث ترمز:

I : للسلع الرأسمالية المنتجة .

$(1-\phi)$: للمتبقي من رأس المال المستخدم لإنتاج السلع الرأسمالية.

A :معامل الإنتاجية الذي يعكس مستوى التكنولوجيا المستخدم.

---

* تم حذف الرموز الخاصة بالوقت.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما سيتم الافتراض أيضاً عدم وجود اهتلاك لرأس المال لتسهيل الوصول إلى النتـــائج.

وعليه فإن جميع السلع الرأسمالية يتم استخدامها لتساهم في تراكم رأس المال كالتالي:

$$K^{\bullet} = I \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

وقد تم استخدام النقطة هنا لتشير إلى مشتقة رأس المال بالنسبة للزمن، $(K^{\bullet} = d\,K^{\bullet}/d_t)$

ولتعظيم الأرباح فإن قرار القطاعات الإنتاجية في اختيار وتوظيف الوحدة الإضافية مـــن رأس المال لإنتاج السلع الاستهلاكية أو الرأسمالية لن يختلف وإنما يكون متساوي حيث يمتلك حرية الاختيار بينها (Indifferent)، وعليه يكون شرط تعظيم الأرباح هو تساوي الإنتاجيـــة الحدية لرأس المال في كلا القطاعين كالتالي:

$$PA = \propto (\phi\, K)^{\propto -1} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

<u>حيث ترمز:</u>

$\bar{P}$: للسعر النسبي للسلع الرأسمالية بالنسبة للسلع الاستهلاكية.

وبوجود الحالة الثابتة (Steady State) فإن النسبة المستخدمة من رأس المال لإنتـــاج السلع الاستهلاكية (ϕ) تكون ثابتة وبذلك فإن المعادلة رقم (٤) تشير إلى أن الســـعر النســبي للسلع الرأسمالية سوف يتناقص مع تزايد تراكم رأس المال في الحالة الثابتة، وبذلك فإن السعر النسبي لهذه السلع يكون أقل في تلك الدول التي تمتلك كميات أكبر من رأس المال.

ونستطيع فهم ما سبق بشكل أوضح عن طريق استعراض المثال التالي:

لنفترض أن (ϕ) تساوي (٤) وأن ($\propto$) تســـاوي (٠,٨) وأن القيمـــة المبدئيـــة للـــتراكم الرأسمالي هي (٨) وعند تطبيق ذلك على المعادلة السابقة نحصل على ما يلي:

$$\frac{\text{Pirce of Capital Good (PI)}}{\text{Price of Consumption Good (PC)}} = \propto (\phi\, K)^{\propto -1}$$

$$= 0.8\,(4(8))^{0.8-1} = 0.4$$

وعند زيادة التراكم الرأسمالي مع الوقت إلى (١٠) فرضا تصبح النتيجة كالآتي:

$$\frac{PI}{PC} = 0.8\,(4(10))^{0.8-1} = 0.3825$$

نلاحظ مما سبق أنه مع ازدياد التراكم الرأسمالي فإن النسبة بين الأسعار الخاصة بالسلع الرأسمالية والأسعار الخاصة بالسلع الاستهلاكية تنخفض، وهذا يحتمل تفســـيرين إحداهمـــا أن أسعار السلع الاستهلاكية ارتفعت أو أن أسعار السلع الرأسمالية انخفضت، أو ارتفـــاع أســـعار

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلع الاستهلاكية وانخفاض أسعار السلع الرأسمالية معا مع تزايد التراكم الرأسمالي خلال الوقت.

(٤-٤-٤) الاقتصاد المنكشف تجاريا (The Open Economy) :

إن الاقتصاد المغلق الذي تم وصفه في الجزء السابق لم يأخذ بعين الاعتبار الإمكانية لقيام التجارة بين الدول لذلك سوف نفترض هنا وجود تعامل تجاري بين دولتين إحداها دولة نامية والأخرى متقدمة، وعلى افتراض أن الدولة المتقدمة وصلت إلى درجة متقدمة في التصنيع وتنمو بمعدلات ثابتة، وبالمقابل فإن الدولة النامية ما زالت في البداية فيما يخص إنتاجها في القطاع المصنع للسلع الرأسمالية. ولو عدنا للمعادلة رقم (٤) التي تشير إلى أن السعر المحلي للسلع الرأسمالية منخفض نسبيا في الدولة المتقدمة التي تمتلك مخزون ضخم من رأس المال مقارنة مع الدولة النامية التي تتصف بحداثة وضعف القطاع المنتج لمثل هذه السلع، لأمكننا الاستنتاج أن الدولة المتقدمة تمتلك ميزة نسبية في إنتاج السلع الرأسمالية بينما تمتلك الدولة النامية ميزة نسبية في إنتاج السلع الاستهلاكية ومن خلال التبادل التجاري بينها تحصل الدولة المتقدمة على السلع الاستهلاكية الرخيصة نسبيا من الدول النامية مقابل حصول الأخيرة على السلع الرأسمالية الرخيصة نسبيا من الدول المتقدمة.

ودعنا نفترض الآن أن الدولة النامية تتطلب كل من السلع الرأسمالية المصنعة محليا والمستوردة منها في بناء قطاعها المنتج لهذه السلع، وهو افتراض معقول وعلى قدر كبير من الصحة لأن معظم الدول النامية ومنها الأردن تستخدم كميات كبيرة من السلع الرأسمالية المستوردة مع كميات محدودة من السلع الرأسمالية المصنعة محليا وهذا الافتراض على أية حال أكثر واقعية من افتراض الإبدالية التامة بين السلعتين في كلا الدولتين[٤٥].

ويمكننا القول الآن أن السلع الرأسمالية في الدول النامية تنتج باستخدام توافيق كوب-دوجلاس من السلع الرأسمالية المنتجة محليا (ID) والسلع الرأسمالية المستوردة (IM) كالتالي:

$$I = ID^{1-\gamma}\ IM^{\gamma},\ 0 < \gamma < 1 \quad \ldots\ldots\ldots\ (5)$$

حيث تشير (γ) إلى مستوى تكنولوجيا الإنتاج المستخدمة وبذلك إذا افترضنا أن السلع الرأسمالية المنتجة محليا تنتج فقط باستخدام رأس المال المتوفر كما في الدولة المتقدمة كالتالي:

$$ID = A(1-\phi)K \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ (6)$$

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكننا إعادة صياغة المعادلة (٥) لتصبح كالآتي:

$$I = [A\,(1-\phi)\,K]\,Z^{\gamma} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

حيث ترمز Z إلى نسبة السلع الرأسمالية المستوردة للمحلي منها المستخدمة في إنتاج السلع الرأسمالية بالطريقة التالية:

$$Z = IM/ID = IM/\,[A\,(1-\phi)\,K] \ldots\ldots\ldots (8)$$

وبإتباع نفس التسلسل وعلى افتراض أن القطاع المنتج للسلع الاستهلاكية يمتلك نفس دالة الإنتاج كما في المعادلة (١) نحصل على شرط تعظيم الأرباح التالية[٤٦]:

$$PA(1-\gamma)\,Z^{\gamma} = \alpha\phi^{\alpha-1}K^{\alpha-1} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (9)$$

$$PM = P\gamma Z^{\gamma-1} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (10)$$

حيث تشير PM لسعر السلع الرأسمالية المستوردة والذي يتحدد من الدولة المصدرة كمتغير خارجي تستقبله الدولة المستوردة (النامية) كما هو، وتشير المعادلة (١٠) إلى أن القيمة التوازنية لـ Z تتحدد بالفرق بين السعر المحلي (P) والسعر المستورد (PM)، وباستخدام المعادلات (٩) و (١٠) ومعالجتها نحصل على القيمة التوازنية لـ Z التالية:

$$Z = \gamma/(1-\gamma)\,(\phi K)^{\alpha-1}\alpha\, PM^{-1}\, A^{-1} \ldots\ldots (11)$$

وتزودنا المعادلة الأخيرة بالنتيجة العريضة أن السلع الرأسمالية الرخيصة نسبياً سوف تؤدي للحصول على قيمة أكبر من Z بافتراض ثبات العوامل الأخرى.

(٤-٤-٥) التدخل الحكومي وأثره على المستوردات من السلع الرأسمالية وبالتالي النمو:

إن الاقتصاديات المنفتحة على الخارج والتي يحتاج إنتاجها لكل من المدخلات المحلية والمستوردة هي أكثر الاقتصاديات تأثراً بالسياسات التجارية التي تعمل أحياناً من خلال تدخل الحكومة على تشويه تلك القطاعات التي يعتمد إنتاجها على مدخلات مستوردة من الخارج، هذه التشوهات إن جاز لنا التعبير والناتجة عن السياسات التجارية مثل سياسة الضرائب على المستوردات وسياسة التحكم بأسعار الصرف قد تؤثر على معدلات النمو خلال الفترة الطويلة، وخاصة تلك السياسات التي تمنع وتحد من إمكانية الحصول على السلع الرأسمالية والوسيطة المستوردة والتي تدخل بشكل مباشر في الإنتاج[٤٧]، وعلى سبيل المثال إذا فرضت الحكومة المحلية تعرفة كمية (Ad valorem) بمقدار (τ) على السلع الرأسمالية المستوردة فإن المشترين المحليين سيضطرون لدفع $P(1+\tau)$ زيادة على الأسعار الفعلية للسلع الرأسمالية المستوردة (PM) كما في المعادلة رقم (١٠)، وعليه فإن أي زيادة على أسعار السلع

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستوردة سيعمل على تقليل قيمة (Z) ، وبذلك نستنتج أن أي سياسة تجارية تحدث هذه الاختلالات تعمل وبكل بساطة على تقليل معدلات النمو من خلال إجبار الاقتصاد على استخدام السلع الرأسمالية المحلية فوق مستوياتها المفروضة.

بالإضافة إلى ما ذكرنا فإن الملامح الهيكلية للاقتصاد قد تؤثر على مدى اعتماد الاقتصاد على السلع الرأسمالية المستوردة بالنسبة للمحلي منها في بناء قطاعها الرأسمالي الإنتاجي، فإذا امتلك الاقتصاد المحلي إمكانات من الموارد الطبيعية المتنوعة فإنها بكل سهولة يمكنها الاعتماد على نفسها في إنتاج سلعها الرأسمالية، كما أنها قد تقلل من مستورداتها تبعاً للمعوقات التجارية الطبيعية (تكلفة نقل عالية بسبب بعد المسافة) وعليه فإن (Z) أو النسبة بين السلع الرأسمالية المستوردة للمحلي منها قد تتحدد بالخصائص الهيكلية التي تم ذكرها.

(٤-٥) النموذج التطبيقي:

إن الجزء السابق قد لخص لنا كيف يمكن للتجارة الخارجية أن تقود الاقتصاد النامي لتحقيق معدلات نمو أعلى عن طريق استيرادها السلع الرأسمالية الرخيصة نسبيا من الدول المتقدمة اعتماداً على مبدأ الميزة النسبية في التجارة، وعليه سوف يقوم هذا الجزء بالتأكد عملياً من صحة التوقعات النظرية حول الارتباط الموجب بين معدلات النمو ونسبة الواردات المستخدمة في الاستثمار.

ولغرض فحص أهمية السلع الرأسمالية المستوردة في النمو الاقتصادي تم استخدام نموذج قياسي باستخدام بيانات السلسلة الزمنية للفترة [١٩٧٠-١٩٩٥] وكان النموذج القياسي كالتالي :

$$Gy_i = \text{constant} + a\,Z + b_i\,I_i + \epsilon_i \quad \ldots\ldots(12)$$

<u>حيث يرمز :</u>

Gy_i : إلى معدل النمو في الدخل الفردي.

Z : هي نسبة الواردات الداخلة في الاستثمار، وهي ناتج حاصل قسمة السلع الرأسمالية المستوردة على السلع الرأسمالية المنتجة محلياً.

I : هي متغير يشتمل على عدد من المتغيرات التي تم إدخالها في معادلة الانحدار كمتغيرات مستقلة ذات أهمية في التأثير على الدخل الفردي.

وعليه فإن هذا النموذج القياسي سيفحص إمكانية تأثير نسبة السلع الرأسمالية المستوردة إلى المحلي منها على معدل النمو الاقتصادي . هذا وقد تم احتساب قيمة السلع الرأسمالية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنتجة محلياً من خلال طرح السلع الرأسمالية المستوردة من التكوين الإجمالي الثابت لـــرأس المال[٤٨] ، حيث أن هذا التكوين كما نعلم يأتي من مصدرين إحداهما محلي والآخر مســـتورد. أما بالنسبة لمجموعة المتغيرات المستقلة الأخرى التي تم وضعها داخل المتغير (I) والتي قـــد تؤثر على النمو الاقتصادي وبالتالي على نمو الدخل الفردي هي كالتالي:

١- النمو في تعويضات العاملين الحقيقية.

٢- نسبة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

هذا وقد احتسب معدل الاستثمار من خلال أخذ متوسط حصة الاستثمار الحقيقـــي فـــي الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، وبذلك يكون الشكل النهائي للنموذج كالتالي[٤٩]:

$$Gy_i = \text{constant} + a\,Z + b_1\,GCOM + b_2\,INVR + \epsilon_i \quad \ldots\ldots(13)$$

حيث ترمز:

GCOM : إلى النمو السنوي الحقيقي في تعويضات العاملين.

INVR : لمعدل الاستثمار .

(٤-٦) نتائج التقدير:

وللوقوف على الآثار التي تركتها المستوردات الأردنية من السلع الرأسمالية علـــى نمـــو الدخل الفردي (والدخل القومي طبعاً)، تم تقدير معالم الدالة (١٣) السالفة الذكر على الاقتصاد الأردني خلال الفترة [١٩٧٠-١٩٩٥] وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) حيث ظهرت النتائج على النحو التالي:

$$GY = -0.12 + 0.06\,Z + 1.02\,GCOM + 0.23\,INVR \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(14)$$

(t-ratio) (-4.95) (2.9) (19.2) (2.67)

$R^2 = 0.958$, $R^{-2} = 0.952$, D.W = 1.94 , F-stat = 167.5

نلاحظ أن النتائج الخاصة بالتقدير تؤكد على وجود العلاقة الإيجابية بين نسبة الـــواردات في الاستثمار وبين معدل النمو في الدخل الفردي عند ثبات العوامل الأخرى، هذا وتتمتع جميع معاملات المتغيرات المستقلة بمعنوية إحصائية عند مستوى ثقة (٥%). هذا و يشـــير معـــامل (Z) إلى وجود علاقة إيجابية بين نسبة الواردات الداخلة في الاستثمار وبين معدل نمو الدخـــل الفردي حيث يشير هذا المعامل إلى أن زيادة نسبة الواردات في الاستثمار بمقدار (١) ستؤدي إلى زيادة معدل نمو الدخل الفردي بمقدار (٦%) سنوياً كما تشير النتائج أيضاً إلـــى العلاقـــة الإيجابية القوية بين متغير نمو التعويضات العاملين الحقيقية وبين معدل نمو الدخـــل الفـــردي،

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويظهر ذلك من خلال اختبار (t) والذي يشير إلى معنوية هذا المعامل عند مستوى ثقة (٥%)، وهو يشير إلى أن كل دينار زيادة في قيمة تعويضات العاملين الحقيقية تؤدي إلى زيادة معدل نمو الدخل الفردي بمقدار (١,٠٢%) وهي قيمة كبيرة، كما أن معدل الاستثمار يشير أيضا إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين نسبة الاستثمار والدخل الفردي، ويظهر ذلك من خلال اختبار (t) والذي يشير أيضا إلى معنوية هذا المعامل عند مستوى ثقة (٥%)، وهو يشير إلى أن زيادة معدل الاستثمار بمقدار (١) ستؤدي إلى زيادة معدل نمو الدخل بمقدار (٢٣%). كما تشير قيمة (F) المحسوبة (١٦٧,٥%) إلى المعنوية العالية لجميع المتغيرات وتدل على أن جميع المتغيرات معاً تقوم بتفسير التغييرات التي تحدث في معدل النمو. كما يشير معامل التحديد (R^2) إلى درجة تفسير المتغيرات المستقلة للتغييرات التي تحدث في المتغير التابع، حيث يبين هذا المعامل إلى أن جميع هذه المتغيرات تفسر(٩٦%) تقريبا من التغييرات التي تحدث في المتغير التابع وهي نسبة جيدة، كما يشير معامل داربون- واتسون إلى خلو التقدير من مشكلة الارتباط المتسلسل التي قد تؤثر على معنوية التقدير.

وحتى يكون التحليل أكثر دقة تم أخذ الفترة من عام [١٩٧٠-١٩٨٤] لتمثل تلك الفترة التي تم استخدام السلع الرأسمالية المستوردة بكميات أكبر من المنتج محليا في التكوين الرأسمالي وكانت النتائج كالتالي(٤٨):

$$GY = -0.14 + 0.06\ Z + 1.02\ GCOM + 0.29\ INVR \quad \ldots\ldots(15)$$

(t-ratio) (-4.1) (2.23) (14.6) (2.5)

$R^2 = 0.96$, $R^{-2} = 0.95$, D.W = 1.91 , F-stat = 97.6

ونلاحظ أن قيمة المعاملات هنا هي تقريبا نفس قيم المعاملات في الدالة رقم (١٥) وتتمتع بمعنوية إحصائية قوية عند مستوى ثقة (٥%) والذي تشير القيم التائية لهذه المعاملات، ونلاحظ أيضا أن معامل نسبة الواردات في الاستثمار قد بقي (٦%) وهو يفسر أن أي زيادة في نسبة الواردات الداخلة في الاستثمار بمقدار (١) تؤدي إلى زيادة معدل نمو الدخل الفردي بمقدار (٦%) سنويا، هذا وقد تحسنت قيمة معامل التحديد في هذه الفترة لتصل إلى (٩٦%) بدل من (٩٥%) في الدوال السابقة.

كما أن هذه النتائج أيضا تسلط الأضواء على أهمية الأجزاء التي يتكون منها الاستثمار بالإضافة إلى حجم الاستثمار الكلي في تحديدهما للنمو الاقتصادي، فحين كان التأكيد دوما في الأدبيات الاقتصادية على أهمية الاستثمار في النمو الاقتصادي أهملت هذه الأدبيات كيفية بناء

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مثل هذا القطاع الاستثماري، لذلك جاءت النتائج لتؤكد على أن نسبة الأجزاء المستوردة بالمحلي منها في مساهمتها في تكوين الاستثمار تعتبر عنصر هام في النمو الاقتصادي، وذلك أن الاستخدام الأكثر للمدخلات المستوردة والتي تعد أرخص نسبيا وأكثر فاعلية من المدخل المحلي تعمل على زيادة فاعلية التراكمات الرأسمالية وبالتالي زيادة معدلات نمو الدخل، وعليه فإن أي تدخل في السياسات التجارية الذي يعمل على الحد من استيراد السلع الرأسمالية في بداية تكوين القطاع التصنيعي يعمل وبكل بساطة على إيذاء الأداء الاقتصادي في المدى البعيد.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهوامش:

١- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩١، ص٢٦٧ .

٢- عبدالله شامية وموسى الروابدة، "تجارة الأردن الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي" دراسة تحليلية قياسية (١٩٦٧-١٩٨٧)، مجلة دراسات الجامعة الاردنية المجلد السادس عشر، العدد الاول، ١٩٨٩، ص ٦٣ .

٣- عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص ص ٢٦٧-٢٦٨ .

٤- تقي عبد سالم، تخطيط التجارة الخارجية مع إشارة خاصة إلى تخطيط تجارة العـــراق الخارجيـــة، دار الرسالة، الطبعة الاولى، بغداد، ١٩٧٩، ص ٤٦ .

٥- عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص ٢٦٩ .

6- James G Ingram, op. Cit., p. 401 .

٧- عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص ٢٦٩ .

8- James, Riedel; "Trade As The Engine of Growth in Developing Countries, Revisited", The Economic Journal, vol. 94 (March 1984), pp. 56-73 .

9- Sharif, Mohammed; "Trade, Growth and Income Redistribution", Journal of Development Economic, vol. 9 , 1981, p. 131.

10- Jong-Wha Lee; "International Trade, Destortions, and Long-Run Economic Growth", IMF Staff papers, vol. 40, No. 2 (June 1993), pp. 229-327 .

١١- تقي عبد سالم، مرجع سابق، ص ٦٥ .

١٢- تقي عبد سالم، مرجع سابق، ص ٦٦ .

١٣- تقي عبد سالم، مرجع سابق، ص ٦٩ .

14- D. Salvator, International Economics, 1983, pp. 262-267 .

١٥- عبدالله شامية وموسى الروابدة، مرجع سابق، ص ص ٧١-٧٢ .

١٦- فالق النقرش، مرجع سابق، ص ١٣ .

17- M. Michealy; "Export and Growth", Journal of Developing Economics, vol. 9, 1977, pp. 49-59 .

18- M. Amerah and T. Al- Hajji, Import Capacity and Economic Growth in Jordan (1973-1983), Royal Scientific Society, Amman, 1987 .

١٩- عبدالله شامية وموسى الروابدة، مرجع سابق، ص ص ٧١-٧٢ .

20- M. Amerah and T. Al- Hajji, op. Cit., pp. 69-71 .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢١- رياض المومني، " أثر رأس المال الاجنبي (القروض والمساعدات) على التنمية الاقتصادية"، دراسة تحليلية قياسية تعالج التجربة الاردنية للفترة (١٩٦٨-١٩٨٥)، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد الثالث، العدد الثاني، ١٩٨٧، ص ص ٧-٢١ .

22- Abed Al Rahman, al Wakfi, "Demand for Import and the Possibility of Import Substitution in the Food Processing Industry in Jordan", Unpublished Thesis, Yarmouk University, 1988, p 44 .

23- Mohsin S. Khan and Malcolm D. Knight; " Import Compression and Export Performance in Developing Countries", The review of economics and statistics, vol. LXX, No. 2, 1988, pp. 315-321 .

24- Gorifried, Haberler, International Trade and Development, National Bank, Eygpt, 1959. pp. 14-15 .

٢٥-تقي عبد سالم، مرجع سابق، ص ٦٦ .

٢٦- تقي عبد سالم، مرجع سابق، ص ٧٣ .

27- Avadhani; "Import and Capital Formation in the Less Developed Countries", Indian Economic Journal, vol. 24, No. 1 , 1976, pp. 80-90 .

28- Avadhani , Ibid. p 88 .

٢٩- صبحي قريظة ومدحت العقاد، مرجع سابق، ص٤٥٣ .

٣٠- صبحي قريظة ومدحت العقاد، مرجع سابق، ص ٤٥٢ .

٣١- تقي عبد سالم، مرجع سابق، ص ٧٤ .

٣٢- فرهنك جلال، التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى عام ٢٠٠٠، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، حزيران ١٩٩١، ص ص ٤٦-٤٩ .

٣٣- فرهنك جلال، مرجع سابق، ص ص ٤٦-٤٨ .

٣٤- فرهنك جلال، مرجع سابق، ص ٤٩ .

٣٥- فرهنك جلال، مرجع سابق، ص ١٩٠ .

36- Paul M. Romer; " Increasing Returns and Long- Run Growth", Journal of Political Economy, vol. 94, No. 5 , 1986, pp. 1002-1037 .

37- Robert E. Lucas, Jr.; "On the Mechanics of Economic Development" , Journal of Monetary Economic, vol. 22 , 1988, pp. 3-42 .

38- Jong- Wha Lee, Capital Good Imports and Long-Run Economic Growth op. Cit., 92.

For more detailes:

- Grossman, Gene and Elhanan Helpman, "Innovation and Growth in the Global Economy" (Mit Press, Cambridge, MA). 1991 .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

■ Rivera-Batiz, L. and Paul Romer, "Economic Integration and Endogenous Growth", Quarterly Journal of Economics, 106, 1991 . pp. 531-556 .

39- Jong- Wha Lee, Ibid, p 92.

For more details:

■ Krueger, Anne, "The Effects of Trade Strategies on Growth", Finance and Development, 20, 1983. pp. 63-80 .

٤٠- هذا وقد احتسب الباحثان السعر الحقيقي للآلة عن طريق احتساب سعر الآلة بالنسبة إلى مخفض الناتج المحلي الإجمالي في سنة ١٩٨٠ .

41- Summers, Robert nad alan Heston; " The Penn Wrold table (Mark5) : An expanded Set of International Comparisons", (1950-1988), Quarterly Journal of Economics, vol. 106, 1991, pp. 327-368.

٤٢- لحساب العلاقة السلبية بين الدخل وأسعار السلع الرأسمالية خلال الوقت تم الاستعاضة عن الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية بالنسبة بين مخفض الاستثمار ومخفض الاستهلاك في المجموعات الدولية الأربعة المصنفة حسب الدخل الفردي لعام ١٩٦٠ .

43- Sergio, Rebelo; " Long-Run Policy Analysis and Long-Run Growth", Journal of Political Economy, vol. 99, No. 3, 1991, pp. 500-521.

٤٤- إن استراتيجية النمو المتوازن في الأردن لا زالت عاجزة عن تحقيق التوازن القطاعي وإغلاق الفجوة بين القطاعات الاقتصادية نتيجة لانخفاض معاملات المرونة لعرض المنتوجات الزراعية، حيث تعد معاملات المرونة المرتفعة ضرورية للمحافظة على التراكم الرأسمالي في القطاع الصناعي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، بالإضافة إلى عدم توفر سوق حرة منافسة للمنتوجات الزراعية وضعف الترابط والاعتماد ما بين القطاع الصناعي والزراعي. (رياض المومني، استراتيجية النمو غير المتوازن والقطاع الصناعي في الأردن، مجلة العمل، عدد ٣٩، ١٩٨٧. ص ص ٢٦-٢٧) .

٤٥- إن افتراض الابدالية أو الإحلالية التامة بين السلع الرأسمالية المستوردة والمنتج منها محليا تعتبر من النقاط الحاسمة في النموذج لأنها تمنع الدولة النامية من الإنتقال مباشرة للتخصص في إنتاج السلع الاستهلاكية.

أنظر في ذلك:

■ Oniki and. H. Uazwa; " Patterns of Trade and Investment in A dynamic Model of International Trade", Review of economic studies, vol. 32, 1965, pp. 15-38 .

■ Smith, Alasadair, Capital Theory and Trade Theory, in R. W. Jones and PB. Kenen, eds. , HandBook of International Economics, vol. 1 (North- Holland, Amsterdam) 1984, pp. 289-234 .

٤٦- هذا وقد تم الوصول إلى المعادلة رقم (٩) كالتالي:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$$MPK_I = \frac{\partial I}{\partial K} = A(1-\gamma)Z^{\gamma} \quad \text{.....(1)}$$

$$MPK_C = \frac{\partial C}{\partial K} = \alpha(\phi K)^{\alpha-1} \quad \text{.....(2)}$$

وبناء على شرط تعظيم الأرباح التالي:

$$\frac{MPK_I}{PI} = \frac{MPK_C}{PC} \quad \text{.....(3)}$$

$$\frac{MPK_I}{MPK_C} = \frac{PC}{PI} \quad \text{.....(4)}$$

وبتعويض المعادلتين رقم (١) و (٢) في معادلة رقم (٤) نحصل على ما يلي:

$$\frac{A(1-\gamma)Z^{\gamma}}{\alpha(\phi K)^{\alpha-1}} = \frac{PC}{PI} \quad \text{.....(5)}$$

وعلى اعتبار $\frac{PC}{PI}$ تساوي P نحصل على المعادلة النهائية التالية:

$$A(1-\gamma)Z^{\gamma} = \alpha(\phi K)^{\alpha-1} \quad \text{.....(6)}$$

47- Gong- Wha Lee; "International Trade, Destortions, and Long- Run Economic Growth", IMF Staff Papers, vol. 40. 2 (June 1993). P 325 .

٤٨- إن تكوين رأس المال الإجمالي المحلي الثابت يعرّف في نشرات البنك المركزي بناءً على أساسين: الأول حسب نوع السلعة الرأسمالية، والثاني حسب التوزيع القطاعي، هذا ويقسم الأول إلى آلات ومعدات، والوسائل الخاصة بالنقل، والعقارات والأبنية، ويقسم الثاني حسب التوزيع القطاعي، إلى صناعات، وإنتاج الخدمات الحكومية والخاصة، وقد تم اعتماد التصنيف الأول في هذه الدراسة (حسب نوع السلعة الرأسمالية).

٤٩- وإقتداءً ببعض الدراسات التي ركزت على أهمية المحتوى الاستيرادي في عملية التنمية تم إضافة متغير جديد ألا وهو حصة الواردات الكلية في الناتج المحلي الإجمالي (RTIM) ، أي أننا سنفحص هل مجمل الواردات هو صاحب التأثير على النمو الاقتصادي أم أن ذلك الجزء منها (السلع الرأسمالية المستوردة) هو صاحب التأثير على النمو في الدخل الفردي، وعليه تكون الصيغة الإضافية كالتالي:

$$Gy_i = \text{constant} + a\,Z + b_1\,GCOM + b_2\,INVR + b_3 RTIM + \in_i$$

وعندما تم تقدير المعادلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) كانت النتائج كالتالي:

$$GY = -0.10 + 0.071\,Z + 1.02\,GCOM + 0.29\,INVR - 0.07\,TIMR$$

(t-ratio) (-2.34) (2.3) (18.6) (1.81) (-0.52)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$R^2 = 0.958$, $R^{-2} = 0.951$, D.W = 1.87 , F-stat = 121.5

و نلاحظ من تقدير هذه الدالة معنوية المعاملات الخاصة بكل من نسبة الواردات في الاستثمار ومعدل الاستثمار والنمو في تعويضات العاملين حيث يشير اختبار (t) إلى معنوية هذه المعاملات عند مستوى (٥%)، لكن الجديد في هذا التقدير هو إضافة المتغير الأخير (إضافة نسبة الـــواردات إلـــى النـــاتج المحلي الإجمالي) بغرض معرفة هل مجمل المستوردات أم جزء منها هو صاحب التأثير علـــى معـــدل نمو الدخل الفردي، ويشير معامل (TIMR) إلى وجود علاقة سلبية قوية بين هذه المتغيرات ومتغير معدل نمو الدخل الفردي، كما يشير اختبار (t) إلى عدم معنوية هذا المعامل عنـــد جميـــع مســـتويات الثقة، وعليه نستطيع الاستنتاج أن استيراد السلع الإجمالية وليس مجمل المستوردات هـــو العنصـــر الأساسي أو المفتاح الرئيسي للربط بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

٥٠- هذا وقد تم أخذ الفترة الثانية [١٩٨٥-١٩٩٥] أي تلك الفترة التـــي كـــانت فيـــها كميـــات الســـلع الرأسمالية المحلية أكثر من المستوردة، وكانت النتائج كالتالي:

$$Gy = -0.07 + 0.027\ Z + 0.95\ GCOM + 0.044\ INVR$$

(t-ratio) (-2.4) (0.091) (23.4) (0.85)

$R^2 = 0.98$, $R^{-2} = 0.97$, D.W = 2.98 , F-stat = 77.2

وكما نلاحظ تشير النتائج إلى عدم معنوية كل من معامل نسبة الواردات الداخلـــة فـــي الاســـتثمار، ومعامل معدل الاستثمار، كما أننا نلاحظ أن قيمة معامل (Z) انخفض ليصل إلى (٠,٠٣) تقريبا بدلا من (٠,٠٦).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج والتوصيات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

أ- النتائج:

١- إن الصناعات المختصة بإنتاج السلع الرأسمالية لم تحتل المركز المطلوب والضروري لتوفير الآلات والمعدات والمكائن الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها قطاع الصناعة التحويلية، وقد يعزى ذلك إما لتوجيه الاستثمارات وخاصة استثمارات القطاع الخاص نحو السلع الاستهلاكية التقليدية وإما لتوجيه الاستثمارات نحو الصناعات الوسيطة كالصناعات الكيماوية والبترولية والمنتجات غير المعدنية التي تعتمد بشكل كبير على المواد الأولية المحلية وتتميز بتوفر سوق محلي واسع نسبيا.

٢- عند فحص العلاقة بين المستوردات من السلع الرأسمالية والصادرات منها اتضح لنا من قيمة معامل السلع الرأسمالية المستوردة ضعف العلاقة بين المستوردات من هذه السلع والصادرات منها، حيث يفسر هذا المعامل (٠,٠٢٢) إن زيادة كميات السلع الرأسمالية المستوردة بمقدار دينار واحد سوف تعمل على زيادة الصادرات من السلع الرأسمالية بمقدار (٠,٠٢٢) من الدينار وهي نسبة قليلة.

٣- إن قيمة الصادرات من السلع الرأسمالية في الأردن كانت وما زالت منخفضة، حيث أن قيمتها في عام ١٩٦٤ بلغت (١٤٥) ألف دينار فقط ولم تتجاوز في عام ١٩٨٨ (٥,٦٣١) مليون دينار، وحتى مع الارتفاع الملحوظ في قيمتها بعد عام ١٩٨٨ إلا أن قيمتها لا تقارن أبدا بقيمة المستوردات من السلع الرأسمالية، ويعكس هذا الفرق الكبير اتجاه السلع الرأسمالية المستوردة إلى بناء القواعد الإنتاجية التي تغطي الحاجات المحلية من دون تركيزها على زيادة الصادرات الرأسمالية واهتمامها بالقطاعات الاستهلاكية وقطاعات إنتاج المواد الخام والسلع الوسيطة، كما يدل الفرق الكبير بين المستوردات من السلع الرأسمالية والصادرات منها على أن القطاع المصنع للسلع الرأسمالية لم يتطور بالشكل الذي يتوافق مع حجم المستوردات منها وبقي يحتل مكانا متواضعا بين القطاعات الصناعية الأخرى ولم يبلغ مزايا الإنتاج الكبير.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- وجود علاقة إيجابية بين سعر المستوردات من السلع الرأسمالية وبين الكمية المستوردة منها، وظهر ذلك من خلال اختبار (t) والذي يشير إلى معنوية معامل سعر المستوردات الرأسمالية عند مستوى ثقة (٥%)، ويمكن تفسير ذلك من خلال تتبع قيم المرونات حيث يشير معامل متغير سعر المستوردات من السلع الرأسمالية إلى أن الطلب على مثل هذه السلع يتسم بكونه غير مرن، بمعنى أن ازدياد أسعار المستوردات الرأسمالية لن يؤثر على حجم مستورداتنا منها بل سترتفع تكلفة استيرادها كما هو الحال في أغلب الدول النامية.

٥- ضعف العلاقة الإبدالية بين السلع الرأسمالية المستوردة والسلع المنتجة محلياً والذي يظهر من خلال وجود العلاقة الإيجابية بين مستوى الأسعار المحلي والمستوردات من السلع الرأسمالية، والذي أثبت معنويته من خلال اختبار (t) عند مستوى ثقة (٥%) ويرجع السبب في ضعف العلاقة الإبدالية بين السلع الرأسمالية المستوردة والسلع المنتجة محليا لصعوبة إنتاج القسم الأكبر من السلع الرأسمالية المستوردة، وذلك لأن هذا النوع من السلع بحاجة إلى موارد طبيعية وقوى رأسمالية كبيرة والأردن يعاني من شح موارده الطبيعية ونقص رأس المال لديه.

٦- وجود علاقة إبدالية وقوية بين المستوردات من الآلات والمعدات الخاصة بالنقل وبين المنتج منها محليا، ويتضح ذلك من خلال تتبع قيم مرونات الطلب بالنسبة للأسعار المحلية، حيث أنها موجبة وتساوي (١,٨) في الفترة الطويلة وتساوي (٠,٩٨) في الفترة القصيرة فزيادة مستوى الأسعار المحلي بنسبة (١٠%) تؤدي إلى زيادة المستوردات من الآلات والمعدات الخاصة بالنقل بنسبة (٩,٨%) في الفترة القصيرة وبنسبة (١٨%) في الفترة الطويلة، وهذا يدل على درجة التطور التي حصلت في الأردن فيما يخص الصناعات الخاصة بمعدات وآلات النقل.

٧- ضعف الترابط الصناعي في الأردن، حيث يعتمد قطاع الصناعات بشكل عام وقطاع الصناعات التحويلية بشكل خاص على معظم احتياجاته من الخارج وهذا دون شك يرسخ التبعية للمستوردات وقد يعرض قطاع الصناعة لمشاكل عديدة في حالة انقطاعها أو تأخير وصولها لسبب أو لآخر.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨- هناك عدة وسائل أو أساليب يمكن استخدامها لتطوير صناعة السلع الرأسمالية، ويمكن تلخيص عدد من هذه الأساليب في :

أ- أسلوب تعويض الاستيراد .

ب- التمويل الصناعي المناسب.

ج- أسلوب نقل تجارب الآخرين.

د- أسلوب التدرج التقليدي.

هـ- أسلوب توفير هياكل هندسية أساسية وفنية بشكل متكامل ومسبق بهدف تنمية القطاعات المتخصصة في صناعات وسائل الإنتاج بهدف دفعها وحثها على التطوير والبحث.

٩- اهتمت الحكومات الأردنية المتعاقبة بمسألة التنمية الصناعية في الأردن، ولذلك ومن أجل زيادة الكفاءة الإنتاجية لهذا القطاع راعت الخطط التنموية المتعاقبة حاجة هذه القطاعات الإنتاجية المختلفة للمستوردات من السلع الرأسمالية والوسيطة التي تعد من المدخلات الأساسية لتسيير العملية الإنتاجية، كما وضعت هذه الخطط أهدافا خاصة تعمل على تسهيل دخول عوامل الإنتاج المختلفة وخاصة المدخلات ذات الإنتاج المباشر (السلع الرأسمالية) إلى داخل الاقتصاد، وبشكل عام يمكن تلخيص أهداف الخطط التنموية المتعاقبة منذ الخمسينيات وحتى الآن في مجال التطوير المتكامل للقاعدة الإنتاجية المحلية فيما يلي:

أ- زيادة حجم القطاع الصناعي وإنشاء المدن الصناعية المتطورة، وتشجيع إقامة الصناعات الصغيرة.

ب- تشجيع نقل وتطبيق التكنولوجيا المتطورة.

ج- رفع إنتاجية الصناعات القائمة.

ولتحقيق مثل هذه الأهداف كان من الواجب اتخاذ بعض الإجراءات من أهمها إعفاء الآلات والمعدات المستوردة من الرسوم الجمركية وتشجيع نقل التكنولوجيا المتطورة.

١٠- إن التأثير الحدي للسلع الرأسمالية المستوردة موجب وذو دلالة عالية، حيث أشار معامل الأثر الحدي للسلع الرأسمالية المستوردة إلى معنوية عالية عند جميع مستويات الثقة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بحيث أن زيادة قيمة المستوردات من السلع الرأسمالية بمقدار مليون دينار سيعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٩٥٠) ألف دينار وهي نسبة عالية، كما أظهرت النتائج أيضا عدم معنوية هذا المتغير عند جميع مستويات الثقة كما أظهر اختبار (t) .

١١- أظهرت نسبة المستوردات من السلع الرأسمالية إلى المحلي منها (Z) تأثير إيجابي قوي على معدل نمو الدخل في الأردن واتضح ذلك من خلال قيمة معامل (Z) الذي بلغ (٠,٠٦) والذي تم اختباره من خلال اختبار (t) ، وبين هذا المعامل إلى أنه بثبات قيم كل من تعويضات العاملين ونسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، فإن الدولة يمكن أن تنمو بشكل أسرع إذا ما استعملت السلع الرأسمالية المستوردة بمعدل أكبر من المحلي في بناء تراكمات مخزونها من رأس المال، حيث أن زيادة قيمة (Z) بمقدار (١) تؤدي إلى زيادة معدل نمو الدخل الفردي بمقدار (٦%) سنويا، وبما أن هذه النسبة تمتلك تأثير قوى ومستقل على النمو عند ثبات معدلات الاستثمار، فإن السلع الرأسمالية المستوردة سوف تعمل على زيادة معدلات النمو بشكل مباشر من خلال تدعيم وزيادة إنتاجية رأس المال.

وعليه فإن هذه الدراسة تسلط الضوء على أهمية المحتوى الاستثماري بالإضافة إلى حجم الاستثمار الكلي في تحديد النمو الاقتصادي، ففي حين ركزت معظم الأدبيات الاقتصادية على أهمية الاستثمار في النمو الاقتصادي، أغفلت كيفية بناء القطاع الاستثماري، ولذلك فإن هذه الدراسة بينت أن النسبة بين العنصر أو الجزء المستورد إلى الأجزاء المحلية في الاستثمار هي عنصر هام في النمو الاقتصادي بحيث أن الاستخدام الأكثر للمدخلات المستوردة والتي تعتبر أرخص نسبيا وأكثر فاعلية وجودة من الذي يمكن إنتاجه حاليا في ظل الظروف الحالية أو الذي ينتج فعلاً يعمل على زيادة فعالية التراكمات الرأسمالية وبالتالي معدلات نمو الدخل، وعليه فإن أي سياسة تجارية يمكن أن تحد من استيراد مثل هذه السلع من الخارج يمكن أن تؤذي الاقتصاد في المدى الطويل.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- التوصيات:

١- ضرورة الاهتمام في تحسين أوضاع القاعدة الإنتاجية المحلية بحيث تصبح قادرة في المستقبل على إنتاج جميع احتياجاتها من السلع الرأسمالية القادرة على إنتاج مثيلاتها وتدعيم الوضع الإنتاجي المحلي وبالتالي التصديري.

٢- وبهدف تحسين أوضاع القاعدة الإنتاجية المحلية لا بد في البداية من استيراد السلع الرأسمالية الرخيصة نسبيا من الدول الصناعية المتطورة والتي تمتلك مخزون ضخم من التراكمات الرأسمالية والمكننة المتطورة ودمجها مع المحلي منها في مساهمتها في الإنتاج النهائي للتكوين الرأسمالي، وأن استيراد مثل هذه السلع لا يدوم إلى الأبد وإنما هي فترة معينة يتم فيها الانتقال من دولة مستوردة إلى دولة تمتلك اكتفاء ذاتي وقادرة على التصدير في المستقبل، حيث أن مثل هذه الإستيرادات تعمل على تحسين وتفعيل القاعدة الإنتاجية المحلية لتكون قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية وخاصة في ظل الظروف الحالية التي يمر فيها الاقتصاد الأردني في انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) والتي تشترط على الأردن إعداد نفسه خلال فترة ١٠ سنوات لدخوله فعليا فيها وطرح إنتاجه عالميا، هذا الإنتاج يجب أن يخضع لمقاييس معينة (Standardization) تجعل البضائع الأردنية المصدرة ذات مستوى تنافسي على المستوى العربي والعالمي.

٣- الاهتمام في عملية تخطيط المحتوى الاستيرادي بما يتناسب مع أهداف التنمية الاقتصادية والصناعية من خلال إعداد خطط تفصيلية تختص بالنشاط الاستيرادي، وتكون مرتبطة إلى حد ما بتخطيط الإنتاج المحلي بما يتناسب مع احتياجاته من السلع الإنتاجية كالمكائن والمعدات والتي تعتبر من المستلزمات الأساسية لسير عملية الإنتاج، خاصة تلك السلع الإنتاجية ذات التأثير المباشر على العملية الإنتاجية وتطويرها والنهوض فيها لتصبح قادرة على السير الذاتي في المستقبل ولا بد من استقطاب التكنولوجيا الملائمة للواقع الأردني، والتي ركزت عليها خطط التنمية المتعاقبة من أجل إقامة صناعات بديلة للمستوردات وخاصة الرأسمالي منها بما يخدم نشاط التصدير في المستقبل.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الملاحق

ملحق رقم (١)

(بالمليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية	الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية	الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الحقيقية
١٩٧٠	١٧٤,٤	١١٢٩,٩	٢٣٥,١	١٥٢٦,٦
١٩٧١	١٨٦,٢	١١٥٦,٥	٢٤٧,٥	١٥٣٧,٣
١٩٧٢	٢٠٧,٢	١٢١٨,٨	٢٨٥,٧	١٦٨٠,٦
١٩٧٣	٢١٨,٣	١١٤٨,٦	٣١٦,٧	١٦٦٦,٨
١٩٧٤	٢٤٧,٣	١٠٨٩,٤	٣٩٤,٨	١٧٣٩,٢
١٩٧٥	٣١٢,١	١٢٢٨,٧	٤٤٩,٥	١٧٦٩,٧
١٩٧٦	٥٤٧,٤	١٩٣٤,٣	٥٦٩,٤	٢٠١٢
١٩٧٧	٦٧٦,٤	٢٠٨٧,٧	٦٩٨,٣	٢١٥٥,٢
١٩٧٨	٧٧٩,٣	٢٢٤٥,٨	٨٠٢,٤	٢٣١٢,٤
١٩٧٩	٩٨١	٢٤٧٧,٣	١٠٠٨,٢	٢٥٤٥,٩
١٩٨٠	١١٨٠,٣	٢٦٨٢,٥	١٢١٣,٧	٢٧٥٨,٤
١٩٨١	١٤٦٩,٣	٣٠٩٩,٨	١٥٢٦,٨	٣٢٢١,١
١٩٨٢	١٧٠١,٣	٣٣٤٢	١٧٦٥,٥	٣٤٦٨,٦
١٩٨٣	١٨٢٨,٧	٣٤١٨,١	١٨٧٧,٩	٣٥١٠
١٩٨٤	١٩٨١,٤	.٣٥٧٠	١٩٩٥	٣٥٩٤,٦
١٩٨٥	٢٠٢٠,٢	٣٥٣١,٨	٢٠١٥,٥	٣٥٢٣,٦
١٩٨٦	٢١٦٣,٦	٣٧٨٢,٥	٢١٤٦,٣	٣٧٥٢,٣
١٩٨٧	٢٢٠٨,٦	٣٨٦٧,٩	٢١٥٨,٤	٣٧٨٠
١٩٨٨	٢٢٦٤,٤	٣٧١٨,٢	٢١٧٥,٩	٣٥٧٢,٩
١٩٨٩	٢٣٧٢,١	٣١٠٠,٧	٢١٨٠,٧	٢٨٥٠,٦
١٩٩٠	٢٦٦٨,٣	٣٠٠١,٥	٢٤٢٨,٨	٢٧٣٢,١
١٩٩١	٢٨٥٥,١	٢٩٦٧,٩	,٢٦٣٤	٢٧٣٨
١٩٩٢	٣٤٩٣	٣٤٩٣٠	٣٣٠٦,٨	٣٣٠٦,٨
١٩٩٣	٣٨١١,٤	٣٦٨٩,٦	٣٦٦٢,٣	٣٥٤٥,٣
١٩٩٤	٤١٩٠,٦	٣٩١٦,٤	٤٠٣٩,٢	٣٧٧٤,٩
١٩٩٥	٤٦٢٠,٨	٨٢١٩,٩	٤٥٠٧,٦	٤١١٢,٩

المصدر: ١- دائرة الاحصاءات العامة، بيانات إحصائية سنوية، ١٩٨٥.

٢- البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية، النشرة الخاصة، ص٤٨ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٢)

(بالألف دينار)

السنة	السلع الاستهلاكية	المواد الخام والسلع الوسيطة	السلع الرأسمالية	المستوردات الكلية
١٩٦٩	٣٣,٨٨٧	١٤,٥٩٣	١٥,٢٣٩	٦٧,٧٥٢
١٩٧٠	٣٣,٠٢٥	١٥,١٤٤	١٣,٣٧٥	٦٥,٨٨٢
١٩٧١	٣٣,٤٤١	١٣,٦١٢	١٧,٦١٤	٧٦,٦٢٧
١٩٧٢	٤٦,٢٨٧	١٨,٧٧٢	١٨,٦٢٦	٩٥,٣١٠
١٩٧٣	٥٠,٥٩٧	٢٢,٢٠٦	٢٠,٢٣٩	١٠٨,٢٠٠
١٩٧٤	٦٩,٦٢٧	٢٩,٩٩٨	٤٠,٩١٣	١٥٦,٥٠٧
١٩٧٥	٩٠,٥١٣	٥٧,٢٢٢	٨٢,٨٧٧	٢٣٤,٠١٣
١٩٧٦	١٣٣,٣٣٥	٩٠,٠٠٣	١١٤,٦٢٨	٣٣٩,٥٣٩
١٩٧٧	١٤٧,١٨٥	١٢١,١٨٧	١٨٤,٠٩٩	٤٥٤,٤١٧
١٩٧٨	١٧٥,٦٦٩	١١٧,٢٥٢	١٦١,٢٣٢	٤٥٨,٨٢٦
١٩٧٩	٢١٥,٢١١	١٧٩,٤٦٢	١٩٣,٥٧٥	٥٨٩,٥٢٣
١٩٨٠	٢٤٠,١٥٤	٢٢٧,٠٨٧	٢٤٦,٧٤٣	٧١٥,٩٧٧
١٩٨١	٣٢٥,٢١٣	٣٠٥,٥١٨	٤١٤,٩٦٢	١,٠٤٧,٥٠٤
١٩٨٢	٣٦٨,٣٠٣	٣٨٠,٢٨	٣٩١,٣٦٩	١,١٤٢,٤٩٣
١٩٨٣	٣٦٥,٠٥٨	٣٧٧,٧٨٧	٣١٠,٥٥٢	١,١٠٣,٣١٠
١٩٨٤	٤١٧,١٢٤	٤٥٣,٧٤٦	١٧٠,٥٣٣	١,٠٧١,٣٤٠
١٩٨٥	٣٨٤,٧٦٢	٤٦٤,٦٩٥	٢٠١,٣٤٩	١,٠٧٤,٤٤٨
١٩٨٦	٣٥٨,٢٣	٣٠٩,٥٤١	١٤١,٤٨٣	٨٥٠,١٩٩
١٩٨٧	٣٦٢,٠١١	٣٧١,٠١١	١٦٢,٨١٣	٩١٥,٥٤٥
١٩٨٨	٣٧١,٦١٦	٣٩٣,٧٤٤	٢١٩,٤٥١	١,٠٢٢,٤٦٩
١٩٨٩	٤١٤,٣٦	٥٢٣,٧٩٣	٢٦٢,٠٦٦	١,٢٣٠,٠١٠
١٩٩٠	٤٣٣,٨٢٦	٩٩٢,٩٠٥	٢٥٩,٧٢٣	١,٧٢٥,٨٢٨
١٩٩١	٤٧١,١٥٨	٩٧٣,٠٥١	٢٥١,٢٤١	١,٧١٠,٤٦٣
١٩٩٢	٥٥٣,٦٣١	١١٦٣,٠١٢	٤٦١,٣٤٣	٢,٢١٤,٠٠٢
١٩٩٣	٥٥٥,٧٩٥	١٢٩٧,٦٤١	٥٦٢,٦٩٥	٢,٤٥٣,٦٢٥
١٩٩٤	٥٥١,٨٧٢	١٢٦٩,٢٨٦	٥٢٩,٥١٢	٢,٣٦٢,٥٨٣
١٩٩٥	٦٠٠,٤٤٥	١٤٢٨,٤٨٤	٥٤٧,٤٥٦	٢,٥٩٠,٢٥٠

المصدر: ١- البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية النشرة الخاصة [١٩٩٤-١٩٩٥]، ص٤٥ .

٢- احتسبت الأهمية النسبية من قبل الباحث.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٣)

(بالألف دينار)

السنة	الصادرات من السلع الرأسمالية بالأسعار الجارية	المستوردات من السلع الرأسمالية بالأسعار الجارية	المستوردات من السلع الوسيطة بالأسعار الجارية	المستوردات من المواد الخام بالأسعار الجارية
١٩٧٠	٣٠٩	١٣,٣٧٥	١٥,١٤٤	٣٣,٠٢٥
١٩٧١	٣٧٥	١٧,٦١٤	١٣,٦١٢	٣٣,٤٤١
١٩٧٢	٤٩٦	١٨,٦٢٦	١٨,٧٧٢	٤٦,٢٨٧
١٩٧٣	٤٤٧	٢٠,٢٣٩	٢٢,٢٠٦	٥٠,٥٩٧
١٩٧٤	٦٣٤	٤٠,٩١٣	٢٩,٩٩٨	٦٩,٦٢٧
١٩٧٥	٦٠٣	٨٢,٨٧٧	٥٧,٢٢٢	٩٠,٥١٣
١٩٧٦	٨٦٢	١١٤,٦٢٨	٩٠,٠٠٣	١٣٣,٣٥٣
١٩٧٧	١,١٢٨	١٨٤,٠٩٩	١٢١,١٨٧	١٤٧,١٨٥
١٩٧٨	٨٢٨	١٦١,٢٣٢	١١٧,٢٥٢	١٧٥,٦٦٩
١٩٧٩	١,١١١	١٩٣,٥٧٥	١٧٩,٩٩٤	٢١٥,٢١١
١٩٨٠	١,٦٥٨	٢٤٦,٧٤٣	٢٢٧,٠٨٧	٢٤٠,١٥٤
١٩٨١	٥,٥٠٨	٤١٤,٩٦٢	٣٠٥,٥١٨	٣٢٥,٢١٣
١٩٨٢	٥,١٠٠	٣٩١,٣٦٩	٣٨٠,٢٨	٣٦٨,٣٠٣
١٩٨٣	٣,٤٠٤	٣١٠,٥٥٢	٣٧٧,٧٨٧	٣٦٥,٠٥٨
١٩٨٤	٣,٦١٤	١٧٠,٥٣٣	٤٥٣,٧٤٧	٤١٧,١٢٤
١٩٨٥	٣,٠٧٤	٢٠١,٣٤٩	٤٦٤,٦٩٥	٣٨٤,٧٦٢
١٩٨٦	١,٩٥٦	١٤١,٤٨٣	٣٠٩,٥٤١	٣٥٨,٢٣
١٩٨٧	٣,٨٥٤	١٦٢,٨١٣	٣٧١,٠١١	٣٦٢,٠١١
١٩٨٨	٥,٦٣١	٢١٩,٤٥١	٣٩٣,٧٤٤	٣٧١,٦١٦
١٩٨٩	١٣,٥٨٦	٢٦٢,٠٦٦	٥٢٣,٧٩٣	٤١٤,٣٦
١٩٩٠	١١,٨٧٠	٢٥٩,٧٢٣	٩٩٢,٠٩٠٥	٤٣٣,٨٢٦
١٩٩١	٧,٩٦٦	٢٥١,٢٤١	٩٧٣,٠٥١	٤٧١,١٥٨
١٩٩٢	٢١,٤٦٣	٤٦١,٣٤٣	١١٦٣,٠١٢	٥٣٥,٦٣١
١٩٩٣	٣٨,٤٢٤	٥٦٢,٦٩٥	١٢٩٧,٦٤١	٥٥٥,٧٩٥
١٩٩٤	٥١,٥٤٤	٥٢٩,٥١٢	١٢٦٩,٢٨٦	٥٥١,٨٧٢
١٩٩٥	٤١,٥٤٢	٥٤٧,٤٥٦	١٤٢٨,٤٨٤	٦٠٠,٤٤٥

المصدر: ١- البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية النشرة الخاصة [١٩٩٤-١٩٩٥]، ص٣٤، ص٣٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٤)

(بالألف دينار)

السنة	الصادرات من السلع الرأسمالية بالأسعار الحقيقية	المستوردات من السلع الرأسمالية بالأسعار الحقيقية	المستوردات من السلع الوسيطة بالأسعار الحقيقية	المستوردات من المواد الخام بالأسعار الحقيقية
١٩٧٠	٢,٠٠٦	٨٦,٨٥	٩٨,٣٤	٢١٤,٤٥
١٩٧١	٢,٣٢٩	١٠٩,٤	٨٤,٥٥	٢٠٧,٧١
١٩٧٢	٢,٩١٧	١٠٩,٥٦	١١٠,٤	٢٧٢,٣
١٩٧٣	٢,١٥٥	١٠٦,٥٢	١١٦,٩	٢٦٦,٣
١٩٧٤	٢,٧٩٣	١٨٠,٢٣	١٣٢,١٢	٣٠٦,٧٣
١٩٧٥	٢,٣٧٤	٣٢٦,٢٩	٢٢٥,٣	٣٥٦,٤
١٩٧٦	٣,٠٤٦	٤٠٥,٠٥	٣١٨,٠٣	٤٧١,١٥
١٩٧٧	٣,٤٨١	٥٦٧,٩٣	٣٧٤,٠٣	٤٥٤,٣
١٩٧٨	٢,٣٩٦	٤٦٤,٦٥	٣٣٧,٩	٥٠٦,٣
١٩٧٩	٢,٨٠٦	٤٨٨,٨٣	٤٥٤,٥	٨٤٣,٥
١٩٨٠	٣,٧٦٨	٥٦٠,٧٨	٥١٦,١٢	٥٤٥,٨
١٩٨١	١١,٦٢٢	٨٧٥,٤٥	٦٤٤,٦	٦٨٦,١
١٩٨٢	١٠,٠١٩	٧٦٨,٩٥	٧٤٧,١	٧٢٣,٦
١٩٨٣	٦,٣٦٣	٥٨٠,٤٧	٧٠٦,١٤	٦٨٢,٤
١٩٨٤	٦,٥١٢	٣٠٧,٢٧	٨١٧,٦	٧٥١,٦
١٩٨٥	٥,٣٧٤	٣٥٢,٠١	٨١٢,٤	٦٧٢,٧
١٩٨٦	٣,٤١٩	٢٤٧,٣٥	٥٤١,٢	٦٢٦,٣
١٩٨٧	٦,٧٤٩	٢٨٥,١٤	٦٤٩,٨	٦٣٣,٩٩
١٩٨٨	٩,٢٤٦	٣٦٠,٣٥	٦٤٦,٥	٦١٠,٢١
١٩٨٩	١٧,٧٥٩	٣٤٢,٦	٦٨٤,٧	٥٤١,٦٥
١٩٩٠	١٣,٣٥٢	٢٩٢,١٥	١١١٦,٩	٤٨٧,٩٩
١٩٩١	٨,٢٨١	٢٦١,١٧	١٠١١,٥	٤٨٩,٨
١٩٩٢	٢١,٤٦٣	٤٦١,٣٤	١١٦٣,٠١٢	٥٥٣,٦٣
١٩٩٣	٣٧,١٩٧	٥٤٤,٧١	١٢٥٦,٢	٥٣٨,٠٤
١٩٩٤	٤٨,١٧٢	٤٩٤,٨	١١٨٦,٢٥	٥١٥,٨
١٩٩٥	٣٧,٩٣٨	٤٩٩,٩٥	١٣٠٤,٦	٥٤٨,٤

المصدر: تم احتساب الأرقام من قبل الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (٣) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٥)

(بالألف دينار)

السنة	المستوردات من السلع الرأسمالية بالأسعار الحقيقية	الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الحقيقية	(١) الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (١٠٠=١٩٩٢)	(٢) الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات (آلات ومعدات النقل) (١٠٠=١٩٨٥)	(٣) معدل أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار
١٩٧٠	٨٦,٨٥	١٥٢٦,٦	١٥,٤	٣٩,١	٣٥,١
١٩٧١	١٠٩,٤	١٥٣٧,٣	١٦,١	٤٨,٨	٣٥
١٩٧٢	١٠٩,٥٦	١٦٨٠,٦	١٧	٥١,٩	٣٥,٧
١٩٧٣	١٠٦,٥٢	١٦٦٦,٨	١٩	٥٧,٦	٣٢,٧
١٩٧٤	١٨٠,٢٣	١٧٣٩,٢	٢٢,٧	٦٠,٣	٣٢,١١
١٩٧٥	٣٢٦,٢٩	١٧٦٩,٧	٢٥,٤	٧٥,٧	٣١,٨٨
١٩٧٦	٤٠٥,٠٥	٢٠١٢	٢٨,٣	٧١,٩	٣٣,١
١٩٧٧	٥٦٧,٩٣	٢١٥٥,٢	٣٢,٤	٧٢	٣٢,٨٣
١٩٧٨	٤٦٤,٦٥	٢٣١٢,٤	٣٤,٧	٧١	٣٠,٤٦
١٩٧٩	٤٨٨,٨٣	٢٥٤٥,٩	٣٩,٦	٧٢,٨	٢٩,٩٣
١٩٨٠	٥٦٠,٧٨	٢٧٥٨,٤	٤٤	٨٨	٢٩,٦٩
١٩٨١	٨٧٥,٤٥	٣٢٢١,١	٤٧,٤	١١٧,٩	٣٢,٩٤
١٩٨٢	٧٦٨,٩٥	٣٤٦٨,٦	٥٠,٩	١١١,٣	٣٥,١٥
١٩٨٣	٥٨٠,٤٧	٣٥١٠	٥٣,٥	٩١,٦	٣٦,٢١
١٩٨٤	٣٠٧,٢٧	٣٥٩٤,٦	٥٥,٥	٩٨,٧	٣٨,٣٥
١٩٨٥	٣٥٢,٠١	٣٥٢٣,٦	٥٧,٢	١٠٠	٣٩,٣٣
١٩٨٦	٢٤٧,٣٥	٣٧٥٢,٣	٥٧,٢	٨٤,٧	٣٤,٨٥
١٩٨٧	٢٨٥,١٤	٣٧٨٠	٥٧,١	٨٧,٢	٣٣,٧٥
١٩٨٨	٣٦٠,٣٥	٣٥٧٢,٩	٦٠,٩	١٠٤,٨	٣٧,٤١
١٩٨٩	٣٤٢,٦	٢٨٥٠,٦	٧٦,٥	١٣٦,٢	٥٧,٢١
١٩٩٠	٢٩٢,١٥	٢٧٣٢,١	٨٨,٩	٢٣١,٨	٦٦,١٦
١٩٩١	٢٦١,١٧	٢٧٣٨	٩٦,٢	٢٥٤,١	٦٧,٩٥
١٩٩٢	٤٦١,٣٤	٣٣٠٦,٨	١٠٠	٢٠١,٢	٦٧,٨٨
١٩٩٣	٥٤٤,٧١	٣٥٤٥,٣	١٠٣,٣	١٨٩,١	٦٩,١٩
١٩٩٤	٤٩٤,٨	٣٧٧٤,٩	١٠٧	١٩٢,٨	٦٩,٧٨
١٩٩٥	٤٩٩,٩٥	٤١١٢,٩	١٠٩,٥	٢١٣,١	٦٩,٩٨

المصدر: ١- تم الحصول على بيانات العمود (١) و (٢) و (٣) من النشرة الإحصائية من البنك المركـــزي، النشرة الخاصة، [١٩٦٤-١٩٩٥]، ص ٤٤

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٦)

(بالمليون دينار)

السنة	(١) آلات ومعدات النقل بالأسعار الجارية	(٢) آلات ومعدات أخرى بالأسعار الجارية	آلات ومعدات النقل بالأسعار الحقيقية	آلات ومعدات أخرى بالأسعار الحقيقية
١٩٧٠	٥,٥٦٦	٥,٧٨٧	٣٦,١٤٣	٣٧,٥٨
١٩٧١	١١,٢٤٥	٤,٨٧٣	٦٩,٨٤١	٣٠,٢٧
١٩٧٢	٧,٧٧٠	٨,٨٤١	٤٥,٧١	٥٢,٠١
١٩٧٣	٨,٣٦٩	٩,٢٩٨	٤٤,٠٥	٤٨,٩٤
١٩٧٤	٢١,٣٠٩	١٥,٢٠١	٩٣,٨٧	٦٦,٩٦
١٩٧٥	٤١,٤٤٦	٣٣,٨٢٧	١٦٣,١٧	١٣٣,٢
١٩٧٦	٥٣,٤١٢	٤٨,٠٢٩	١٨٨,٧٤	١٦٩,٧١
١٩٧٧	٩٦,٠٥٢	٦٢,٠٢١	٢٩٦,٤٦	١٩١,٤٢
١٩٧٨	٥٩,٠٥٦	٧٢,٨٦٦	١٧٠,١٩	٢٠٩,١
١٩٧٩	٧٨,٩٤٠	٧٣,٠٤٥	١٩٩,٣٤	١٨٤,٤٦
١٩٨٠	٩٠,٥٤٧	١١٢,٣٤١	٢٠٥,٧٩	٢٥٥,٣٢
١٩٨١	١٨٠,٨٥١	١٥٥,٧٧٤	٣٨١,٥٤	٣٢٨,٦٤
١٩٨٢	١٧٠,٣٠٣	١٤٥,٨١٠	٣٣٤,٥٨	٢٨٦,٤٦
١٩٨٣	٩٨,٦٦	١٥٢,٢٩٨	١٨٤,٤	٢٨٤,٦٦
١٩٨٤	٦١,٩٠٦	٣,٢٢٩	١١١,٥٤	٥,٨١٨
١٩٨٥	٨١,١٦٩	٣,٤٣٨	١٤١,٩	٦,٠١
١٩٨٦	٤٥,٠٩٠	٣,٢٢٩	٧٨,٨٣	٥,٦٤٥
١٩٨٧	٥٥,٨٣٣	٣,٧٦٢	٩٧,٧٨	٦,٥٨٨
١٩٨٨	٨٩,٢١٦	٢,١١٢	١٤٦,٤٩	٥,١١
١٩٨٩	١١٩,٢٨٣	٢,١٢٣	١٥٥,٨٧	٢,٧٨
١٩٩٠	١٤٤,٢٨٨	١١٣,٥٢٦	١٦٢,٣	١٢٧,٧
١٩٩١	١٣٠,٩٧٣	١١٧,٩٤٤	١٣٦,١٥	١٢٢,٦
١٩٩٢	٢١٣,٥٦٨	٢٤٥,٦٢٨	٢١٣,٥٧	٢٤٥,٦
١٩٩٣	٢٤٣,١٨٩	٣١٨,٢٣٧	٢٣٥,٤٢	٣٠٨,١
١٩٩٤	١٩٣,٦٩٩	٣٣٤,١٧١	١٨١,٠٣	٣١٢,٣
١٩٩٥	٢٠٧,٣٥٥	٣٣٨,٢٧٣	١٨٩,٤	٣٠٨,٩٣

المصدر: ١- تم الحصول على بيانات العمود (١) و (٢) من النشرة الإحصائية من البنك المركزي، النشـــرة الخاصة، [١٩٦٤-١٩٩٥]، ص ٣٥ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٧)

(بالمليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	السلع الرأسمالية المستوردة بالأسعار الجارية	السلع الرأسمالية المنتجة محليا بالأسعار الجارية	تعويضات العاملين بالأسعار الجارية
١٩٧٠	١٧٤,٤	١٣,٣٧٥	١١,٨٢٥	٧٢,١
١٩٧١	١٨٦,٢	١٧,٦١٤	١٣,٠٨٦	٧٤,٣
١٩٧٢	٢٠٧,٢	١٨,٦٢٦	١٧,٦٧٤	٨٢,٨
١٩٧٣	٢١٨,٣	٢٠,٢٣٩	٢٦,٩٦١	٨٨,٦
١٩٧٤	٢٤٧,٣	٤٠,٩١٣	٢٢,٢٨٧	١٠٧,٢
١٩٧٥	٣١٢,١	٨٢,٨٧٧	٥,٠٢٣	١٢٠,١
١٩٧٦	٥٤٧,٤	١١٤,٦٢٨	٦٤,٦٧٢	١١٢,٥
١٩٧٧	٦٧٦,٤	١٨٤,٠٩٩	٨٦,٨٠١	١٤١,٥
١٩٧٨	٧٧٩,٣	١٦١,٢٣٢	١٠٣,٠٨٦	٢٧٦
١٩٧٩	٩٨١	١٩٣,٥٧٥	١٢٨,٥٢٥	٣٥٣,٩
١٩٨٠	١١٨٠,٣	٢٤٦,٧٤٣	١٧١,١٥٧	٤١٨,١
١٩٨١	١٤٦٩,٣	٤١٤,٩٦٢	٢٢٠,٠٣٨	٥١٤,٢
١٩٨٢	١٧٠١,٣	٣٩١,٣٦٩	٢٣٥,٥٠٤	٦٠١,٨
١٩٨٣	١٨٢٨,٧	٣١٠,٥٥٢	٢٢٥,٣٤٨	٦٥٦,٨
١٩٨٤	١٩٨١,٤	١٧٠,٥٣٣	٣٥٦,٢٦٧	٧٠٧,٨
١٩٨٥	٢٠٢٠,٢	٢٠١,٣٤٩	١٨٣,٤٥١	٧٥١,٦
١٩٨٦	٢١٦٣,٦	١٤١,٤٨٣	٢٦٧,٨١٧	٨٠٢,٣
١٩٨٧	٢٢٠٨,٦	١٦٢,٨١٣	٢٨٥,٦٨٧	٨٣٧,٩
١٩٨٨	٢٢٦٤,٤	٢١٩,٤٥١	٢٩٣,٩٤٩	٨٨٨
١٩٨٩	٢٣٧٢,١	٢٦٢,٠٦٦	٢٩٢,٠٣٤	٩٣٣,٥
١٩٩٠	٢٦٦٨,٣	٢٥٩,٧٢٣	٤٣٤,٢٧٧	٩٩٤,٦
١٩٩١	٢٨٥٥,١	٢٥١,٢٤١	٤٢٦,٧٥٩	١٠٧٤,٥
١٩٩٢	٣٤٩٣	٤٦١,٣٤٣	٥٨٧,٨٥٧	١٢٨٧,٦
١٩٩٣	٣٨١١,٤	٥٦٢,٦٩٥	٧٤٠,٨٠٥	١٤٧٢,١
١٩٩٤	٤١٩٠,٦	٥٢٩,٥١٢	٨٥٩,٧٨٨	١٦٠٣,١
١٩٩٥	٤٦٢٠,٨	٥٤٧,٤٥٦	٩٦٩,١٤٤	١٨٥٧,٣

المصدر: ١- (٧٠-٧٦)، دائرة الإحصاءات العامة بيانات إحصائية سنوية، ١٩٨٥ .

٢- البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)، العدد الخاص، ١٩٩٥، ص ٣٥، ص ٤٨، ص ٤٩ .

٣- المسح الصناعي للصناعات الإستخراجية والتحويلية وإنتاج وتوزيع الكهرباء، دائرة الإحصاءات العامة، ١٩٩٥، ص ٥١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٨)

(بالمليون دينار)

السنة	السلع الرأسمالية المستوردة بالأسعار الجارية	السلع الرأسمالية المنتجة محليا بالأسعار الجارية	نسبة الواردات في الاستثمار (Z)	تعويضات العاملين بالأسعار الجارية	تعويضات العاملين بالأسعار الحقيقية
١٩٧٠	١٣,٣٧٥	١١,٨٢٥	١,١٣	٧٢,١	٤٦٨,١٨
١٩٧١	١٧,٦١٤	١٣,٠٨٦	١,٣٥	٧٤,٣	٤٦١,٤٩
١٩٧٢	١٨,٦٢٦	١٧,٦٧٤	١,٠٥٤	٨٢,٨	٤٨٧,٠٦
١٩٧٣	٢٠,٢٣٩	٢٦,٩٦١	٠,٧٥١	٨٨,٦	٤٦٦,٣٢
١٩٧٤	٤٠,٩١٣	٢٢,٢٨٧	١,٨٣٦	١٠٧,٢	٤٧٢,٢٥
١٩٧٥	٨٢,٨٧٧	٥,٠٢٣	١٦,٥	١٢٠,١	٤٧٢,٨٣
١٩٧٦	١١٤,٦٢٨	٦٤,٦٧٢	١,٧١	٢١٢,٥	٧٥٠,٨٨
١٩٧٧	١٨٤,٠٩٩	٨٦,٨٠١	٢,١١٨	٢٤١,٥	٧٤٥,٣٧
١٩٧٨	١٦١,٢٣٢	١٠٣,٠٨٦	١,٥٦	٢٧٦	٧٩٥,٣٩
١٩٧٩	١٩٣,٥٧٥	١٢٨,٥٢٥	١,٥١	٣٥٣,٩	٨٩٣,٦٩
١٩٨٠	٢٤٦,٧٤٣	١٧١,١٥٧	١,٤٤	٤١٨,١	٩٥٠,٢٣
١٩٨١	٤١٤,٩٦٢	٢٢٠,٠٣٨	١,٩٨	٥١٤,٩	١٠٨٦,٢٩
١٩٨٢	٣٩١,٣٦٩	٢٣٥,٥٠٤	١,٦٦	٦٠١,٨	١١٨٢,٣٢
١٩٨٣	٣١٠,٥٥٢	٢٢٥,٣٤٨	١,٣٨	٦٥٦,٨	١٢٢٧,٦٦
١٩٨٤	١٧٠,٥٣٣	٣٥٦,٢٦٧	٠,٤٨	٧٠٧,٨	١٢٧٥,٣٢
١٩٨٥	٢٠١,٣٤٩	١٨٣,٤٥١	١,٠٩٨	٧٥١,٦	١٣١٣,٩٩
١٩٨٦	١٤١,٤٨٣	٢٦٧,٨١٧	٠,٥٣	٨٠٢,٣	١٤٠٢,٦٢
١٩٨٧	١٦٢,٨١٣	٢٨٥,٦٨٧	٠,٥٧	٨٣٧,٩	١٤٩٧,٤٣
١٩٨٨	٢١٩,٤٥١	٢٩٣,٩٤٩	٠,٧٥	٨٨٨	١٤٥٨,١٣
١٩٨٩	٢٦٢,٠٦٦	٢٩٢,٠٣٤	٠,٨٩٧	٩٩٣,٥	١٢٢٠,٢٦
١٩٩٠	٢٥٩,٧٢٣	٤٣٤,٢٧٧	٠,٥٩٨	٩٩٤,٦	١١١٨,٧٩
١٩٩١	٢٥١,٢٤١	٤٢٦,٧٥٩	٠,٥٨٩	١٠٤٧,٥	١١١٦,٩٤
١٩٩٢	٤٦١,٣٤٣	٥٨٧,٨٥٧	٠,٧٨٥	١٢٨٧,٦	١٢٨٧,٦
١٩٩٣	٥٦٢,٦٩٥	٧٤٠,٨٠٥	٠,٧٥٩	١٤٦٢,٤	١٤١٥,٦٨
١٩٩٤	٥٢٩,٥١٢	٨٥٩,٧٨٨	٠,٦١٥	١٦٠٣,١	١٤٩٨,٢٢
١٩٩٥	٥٤٧,٤٥٦	٩٦٩,١٤٤	٠,٥٦٥	١٧٩٠.٢	١٦٤٣,٨٤

المصدر: ١- تم احتساب قيمة (Z) عن طريق قسمة السلع الرأسمالية المستوردة على المحلي منها.

٢- تم احتساب قيمة السلع الرأسمالية المنتجة محليا من حاصل طرح السلع الرأسمالية المستوردة من التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٩)

السنة	التكوين الثابت الإجمالي لرأس المال	التغير في المخزون	الاستثمار الإجمالي	الاستثمار الإجمالي الحقيقي	معدل الاستثمار
١٩٧٠	٢٥,٢	٣,١-	٢٢,١	١٤٣,٥١	٠,١٢٦
١٩٧١	٣٥,٧	٤,٥	٣٥,٢	٢١٨,٦٣	٠,١٨٩
١٩٧٢	٣٦,٣	٦	٤٢,٣	٢٤٨,٨٢	٠,٢٠٤
١٩٧٣	٤٧,٢	٨-	٣٩,٢	٢٠٦,٣٢	٠,١٧٩
١٩٧٤	٦٣,٢	٢,٤	٦٥,٦	٢٨٨,٩٨	٠,٢٦٥
١٩٧٥	٨٧,٩	٠,٩٠	٨٨,٨	٣٤٩,٦١	٠,٣١٩
١٩٧٦	١٧٩,٣	١٤,١	٩٣,٤	٦٨٣,٣٩	٠,٣٥٣
١٩٧٧	٢٧٠,٩	٧	٢٧٧,٩	٨٥٧,٧٢	٠,٤١١
١٩٧٨	٢٦٤,٣	١,٢-	٢٦٣,١	٧٥٨,٢١	٠,٣٣٨
١٩٧٩	٣٢٢,١	١٢,٢-	٣٠٩,٩	٧٨٢,٥٨	٠,٣١٦
١٩٨٠	٤١٧,٩	١٥,١	٤٣٣	٩٨٤,٠٩	٠,٣٩٧
١٩٨١	٦٣٥	٣١,٨	٦٦٦,٨	١٤٠٦,٨	٠,٤٥٤
١٩٨٢	٦٢٦,٩	٢٣,٩	٦٥٠,٨	١٢٧٨,٦	٠,٣٨٣
١٩٨٣	٥٣٥,٩	٥٣,٩	٥٨٩,٨	١١٠٢,٤٣	٠,٣٢٣
١٩٨٤	٥٢٦,٨	٤٤,٤	٥٧١,٢	١٠٢٩,١٩	٠,٢٨٨
١٩٨٥	٣٨٤,٨	٣٠,١	٤١٤,٩	٧٢٥,٣٥	٠,٢٠٥
١٩٨٦	٤٠٩,٣	٣٥	٤٤٤,٣	٧٧٦,٧٥	٠,٢٠٥
١٩٨٧	٤٤٨,٥	٦٧,١	٥١٥,٦	٩٠٢,٩٨	٠,٢٣٣
١٩٨٨	٥١٣,٤	١٩,١	٥٣٢,٥	٨٧٤,٤	٠,٢٣٥
١٩٨٩	٥٥٤,١	٩,١	٥٦٣,٢	٧٣٦,٢١	٠,٢٣٧
١٩٩٠	٦٩٤	١٥٦,١	٨٥٠,١	٩٥٦,٢٤	٠,٣١٩
١٩٩١	٦٧٨	٦٠,٥	٧٣٨,٥	٧٦٧,٦٧	٠,٢٥٩
١٩٩٢	١٠٤٩,٢	١٥٩,٦	١٢٠٨,٨	١٢٠٨,٨	٠,٣٤٦
١٩٩٣	١٣٠٣,٥	١١٩,٢	١٤٢٢,٧	١٣٧٧,٢٥	٠,٣٧٣
١٩٩٤	١٣٨٩,٣	١٢٧	١٥١٦,٣	١٤١٧,١	٠,٣٦٢
١٩٩٥	١٥١٦,٦	١٣٨,٧	١٦٥٥,٣	١٥١١,٦٩	٠,٣٥٨

المصدر: ١- دائرة الإحصاءات العامة ، النشرة الإحصائية السنوية، ١٩٨٥ .

٢- البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية السنوية، العدد الخاص، [١٩٦٤-١٩٩٥]، ص ٤٩ .

٣- تم احتساب معد الاستثمار من خلال قسمة الاستثمار الإجمالي الحقيقي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة الدراسة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (١٠)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية	عدد سكان الأردن	الدخل الفردي	معدل النمو في الدخل الفردي
١٩٧٠	١١٢٩,٩	١٥٠٨,٢	٧٤٩,٢	٠,١٧٥-
١٩٧١	١١٥٦,٥	١٦٦٨	٦٩٣,٤	٠,٠٧٧-
١٩٧٢	١٢١٨,٨	١٧٧٤	٦٨٧	٠,٠٠٩-
١٩٧٣	١١٤٨,٦	١٨٣١	٦٢٧,٥	٠,٠٨٧-
١٩٧٤	١٠٨٩,٤	١٨٩٠	٥٧٦,٤	٠,٠٨١-
١٩٧٥	١٢٢٨,٧	١٨١٠,٥	٦٧٨,٧	٠,١٨
١٩٧٦	١٩٣٤,٣	٢٠١٨,١	٩٥٨,٥	٠,٤١
١٩٧٧	٢٠٨٧,٧	٢١٢٦,٥	٩٨١,٨	٠,٠٢٤
١٩٧٨	٢٢٤٥,٨	٢٢١٧,٨	١٠١٢,٦	٠,٠٣١
١٩٧٩	٢٤٧٧,٣	٢١٣٣	١١٦١,٤	٠,١٤٦٩
١٩٨٠	٢٩٨٢,٥	٢٢١٥	١٢١١,١	٠,٠٤٣
١٩٨١	٣٠٩٩,٨	٢٣٠٠	١٣٤٧,٧	٠,١١٣
١٩٨٢	٣٣٤٢	٢٣٨٩	١٣٩٨,٩	٠,٠٣٨
١٩٨٣	٣٤١٨,١	٢٤٨١	١٣٧٧,٧	٠,٠١٥-
١٩٨٤	٣٥٧٠.	٢٥٧٦	١٣٨٥,٩	٠,٠٠٦
١٩٨٥	٣٥٣١,٨	٢٦٧٥	١٣٢٠,٣	٠,٠٤٧-
١٩٨٦	٣٧٨٢,٥	٢٧٧٨	١٣٦١,٦	٠,٠٣١
١٩٨٧	٣٨٦٧,٩	٢٨٨٥	١٣٤٠,٧	٠,٠١٥-
١٩٨٨	٣٧١٨,٢	٢٩٩٦	١٢٤١,١	٠,٠٧٤-
١٩٨٩	٣١٠٠,٧	٣١١١	٩٩٦,٧	٠,١٩٦-
١٩٩٠	٣٠٠١,٥	٣٤٣١	٨٣٤,٨	٠,١٢-
١٩٩١	٢٩٦٧,٩	٣٦٦٣	٨١٠,٢	٠,٠٧٤-
١٩٩٢	٣٤٩٣	٣٨٠٤	٩١٨,٢	٠,١٣
١٩٩٣	٣٦٨٩,٦	٣٩٥٠	٩٣٤,١	٠,٠١٧
١٩٩٤	٣٩١٦,٤	٤٠٩٥	٩٥٦,٤	٠,٠٢٤
١٩٩٥	٨٢١٩,٩	٤٢٩١	٩٨٣,٤	٠,٠٢٨

المصدر: ١- دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة.

٢- تم احتساب الدخل الفردي من حاصل قسمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على عدد سكان الأردن.

٣- تم احتساب معدل النمو في الدخل الفردي من قبل الباحث.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- قائمة المراجع:

أ- المراجع العربية:

١- البنك المركزي الأردني، **بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)**، النشرة الخاصة.

٢- البنك المركزي الأردني، **النشرة الإحصائية الشهرية**، أعداد مختلفة.

٣- الأردن، دائرة الإحصائية العامة، **النشرة الإحصائية السنوية**، أعداد مختلفة.

٤- الأردن، دائرة الإحصاءات العامة، **المسح الصناعي ١٩٩٥، للصناعات الاستخراجية والتحويلية وإنتاج وتوزيع الكهرباء**، كانون الثاني، ١٩٩٧.

٥- الأردن، وزارة التخطيط، **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٧٦-١٩٨٠)**.

٦- الأردن، وزارة التخطيط، **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨١-١٩٨٥)**.

٧- الأردن، وزارة التخطيط، **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٦-١٩٩٠)**.

٨- الأردن، وزارة التخطيط، **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٣-١٩٩٧)**.

٩- صندوق النقد العربي، **التجارة الخارجية للدول العربية (١٩٨٢-١٩٩٢)**، دائرة الأبحاث والإحصاء، عدد ١١، ١٩٩٣ .

١٠- إبراهيم، عيسى وآخرون، **واقع ومستقبل سوق العمل الأردني**، الجزء الثالث، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، مركز البحوث الاقتصادية، عمان، كانون أول، ١٩٨٨ .

١١- عوض، طالب، **التجارة الدولية (نظريات وسياسات)**، معهد الدراسات المصرفية- عمان، الطبعة الأولى، ١٩٥٥.

١٢- المنظمة العربية للتنمية الصناعية، **صناعة السلع الرأسمالية في الوطن العربي حتى عام ٢٠٠٠**، دراسات قطاعية، ١٩٨٤.

١٣- قريضة، صبحي والعقاد، مدحت، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٣.

١٤- الشوربجي، مجدي، **الاقتصاد القياسي**، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٢.

١٥- الإدارة الاقتصادية والبحوث، **واقع ومستقبل الصناعة الوطنية**، دراسة ميدانية تحليلية، الطبعة الثانية، ١٩٨٨.

١٦- الدباس، هاشم، **سياسة الأردن الصناعية (نشأتها وتطورها، وإنجازاتها)**، ١٩٨٢.

١٧- حشيش، عادل أحمد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٨- سالم، تقي عبد، **تخطيط التجارة الخارجية مع إشارة خاصة إلى تخطيط تجارة العراق الخارجية**، دار الرسالة، الطبعة الأولى، بغداد، ١٩٧٩.

١٩- جلال، فرهنك، **التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى عام ٢٠٠٠**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، حزيران ١٩٩١.

٢٠- الدباس، هشام، و مناع، فؤاد و صادق، فوزي، **استراتيجية التنمية الصناعية**، آذار ١٩٧٨.

٢١- عبد سالم، تقي، **استراتيجية التنمية وتخطيط التجارة الخارجية**، مجلة الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية- بغداد، العدد الثالث، السنة الثالثة، ١٩٧٩ .

٢٢- جبر، فلاح سعيد، **التكنولوجيا والصناعات التعدينية في الوطن العربي**، منشورات وزارة الثقافة والإعلام- الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، السلسلة العلمية(٥)، ١٩٨٠ .

٢٣- حميدات، وليد، والهزايمة، محمد " **تجارة الأردن الخارجية وأثرها على نمو وتطور قطاع الصناعات التحويلية**"، دراسة تحليلية قياسية (١٩٦٨-١٩٩٠)، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد الثاني والعشرون (أ)، العدد الثالث، ١٩٩٥.

٢٤- المومني، رياض، والحميدات، وليد، "**واقع القطاع الصناعي التحويلي في الأردن**"، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، ١٩٩٦ .

٢٥- شامية، عبد الله، والروابدة، موسى، " **تجارة الأردن الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي** ،دراسة تحليلية قياسية (١٩٦٧-١٩٨٧)، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد السادس عشر، العدد الأول، ١٩٨٩ .

٢٦- المومني، رياض، "**أثر رأس المال الأجنبي (القروض والمساعدات) على التنمية الاقتصادية للفترة (١٩٦٨-١٩٨٥)**" ، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد الثالث، العدد الثاني، ١٩٨٧.

٢٧- طلافحة، حسين، **دور العمالة الوافدة في الاقتصاد الأردني**، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد الخامس، العدد الأول، ١٩٨٩ .

٢٨- المومني، رياض، **استراتيجية النمو غير المتوازن، والقطاع الصناعي الأردني**، مجلة العمل، عدد ٣٩، ١٩٨٧ .

٢٩- الهزايمة، محمد، **أثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الأردن [١٩٦٩-١٩٩٠]**، رسالة ماجستير غير منشورة- جامعة اليرموك، ١٩٩٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

٣٠- العثامنة، عبد الباسط، **النمو الصناعي في الأردن [١٩٦٨-١٩٩٣]**، رسالة ماجستير غير منشورة- جامعة اليرموك، ١٩٩٣.

٣١- شريف، بدر، **استراتيجية إحلال المستوردات والنمو الاقتصادي في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة- جامعة اليرموك، ١٩٩٥ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

ب- المراجع الإنجليزية:

1- Ingram, James G, **International Economics**, John wiley and sons, second edition, 1983.

2- Charls B, Millham, and Mohammed, Amerah, **Rationalization of Imports in Jordan (968-1975)**, Royal Scientific Society, Amman, 1977.

3- M. Amerah and T. Al Hajji, **Import Capacity and Economic Growth in Jordan (1973-1983),** Royal Scientific Society, Amman, 1987.

4- Marashdeh, Omar, **The Jordanian Economy**, al- Jawal Corporation, 1995.

5- Salvatore, D., **International Economics,** 1983.

6- Lee, Jong-Wha; **"Capital Goods Import and Long-run Growth"**, Journal of Development Economics, vol. 48 (1995), pp. 91-110 .

7- Raidel, James; **"Trade As the Engine of Growth in Developing Countries, Revisited"**, The economic journal, vol. 94 (March 1984), pp. 56 -73.

8- Warner, Dennis, and E. Kreinin, Mordechai, **"Determinants of International Trade Flows"**, The review of economics and statistics, (Feb. 1983), pp. 96-104 .

9- Tracy, Murray, and Ginman, Peter; **"An Empirical Examination of the Traditional Import Demand Models"**, This review, vol. 58 (Feb. 1976), pp. 75-80 .

10- Mohammed, Sharif; **"Trade as the engine of Economic Growth"** , economic journal, vol. 94,(march,1984),pp.56-73.

11- Lee, Jong-wha; **"International Trade, Distortion and Long-run Economic Growth"**, IMF -staff papers, vol. 40 ,No. 2 (June 1993), pp. 299-327 .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

12- M. Mcheally; **"Export and Growth"** , Journal of developing economics, vol. 8, 1977, pp. 49-59 .

13- Khan, Mohsin S. , and Knight, Malcolm D. ; **"Import compression and Export Performance in Developing Countries"**, The review of economics and statistics, vol: LXX, No. 2, 1988, pp. 315-321 .

14- Avadhani, M. ; **"Import and Capital Formation in the Less Developed Countries"** , Indian economic journal, vol. 24, No. 1, 1976, pp. 80 -90.

15- Romer, M. Paul ; **"Increasing Returns and Lon-Run Growth"** , Journal of political economy, vol. 94, 1986, pp. 1002-1037.

16- Lucas, Rebert E.; **"On the Mechanics of Economic Development"** , Journal of monetary economics, vol. 22, 1988, pp. 3-42 .

17- robert, Summers, and Heston, alan; **"The Penn World Tabler (Mark 5): An Expanded Set of International Comparisons (1950-1988)"** , Quarterly journal of economics, vol. 106, 1991, pp. 327-368 .

18- Rebelo, Sergio; **"Long-Run Policy and Long-Run Growth"** ,Journal of political economy, vol. 99, No. 3, 1991, pp. 500 -521 .

19- Al Wakfi, Abed Al Rahman, , **"Demand for Import and the Possibility of Import Substitution in the Food Processing Industry in Jordan"**, Unpublished Thesis, Yarmouk University, 1988, p 44 .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Capital Goods Imports, and its Role in Economic Growth in Jordan

Abstract

This thesis aims to study carefully the evolution of the capital goods, either imported or produced domestically, and try to capture all related aspects that form a comprehensive understanding to the reader, and its also aims at showing the impact of capital goods imports on the growth of per capita income and hence economic growth.

It has shown that capital good production in Jordan did not take the good and necessary position that allow it to provide all the necessary machines and equipment for other sectors, since the capital good sector has only grown from (10.3%) in 1968 to (12.3%) in 1990.

On the other hand, when trying to estimate the relation between capital good imports and exports, empirical results, using time series data for the period (1970-1995), confirm that, weak relation exists between them, which can be showed by the small parameter (0.022) related to the capital good imports. This study has also shown, when estimating the demand for capital good import in Jordan, the existence of a positive relation between price of capital good imports and the quantity imported from it, which was positively estimated to be (66%), this parameter mean that the demand for such goods is inelastic in away that (100%) increase in the price of capital goods imported, increase the cost of importing them by (66%), it has also shown the weak substitute relation between capital good imported and domestic one's, which can be noticed by the positive relation between domestic price level and capital goods imports, which positively

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

estimated to be (1.283), and when we try to estimate the past formula individually empirical results show that there is a strong positive substitute relation ship between imported and produced machines , that can be concluded by noting the domestic price elasticity of demand, which was (1.8) in the long run and (0.98) in the short run.

We concluded also show the marginal effect of capital goods import is much more powerful than that of the domestic capital production, in such away that a one million increase in capital goods imports is going to increase GDP by (950) thousands JD. , which is too effective.

It was also realized that the ratio of imported domestically produced capital goods in the composition of investments has a significant positive effect on per capita income growth in Jordan, hence, the composition of the investment in addition to the value of total capital accumulation is highlighted as an important determinant of economic growth, and its effect was positively estimated to be (0.06) during the period (1970-1995).

Finally this study has provided three basics recommendations that put increasing emphasis on trying to improve the production foundation in Jordan, and to try to plan the import component to fit with industrial development goals.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com